مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 38 - 2016

السياسة الخارجية المغربية : أية إستراتيجية؟

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 38 - 2016

حوار العدد

في حوار خاص لمجلة رهانات
حول السياسة الخارجية والديبلوماسية المغربية :

الدكتور تاج الدين الحسيني

أستاذ القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط

الخطاب المغربي أصبح خطابا هجوميا
ولم يعد يقبع في ظل تلك السياسة
الدفاعية الملتزمة والمحافظة

ملف العدد

السياسة الخارجية المغربية
أية إستراتيجية؟

افتتاحية العدد هل يخدم بقاء المغرب خارج الاتحاد الإفريقي مصالح المغرب أكثر مما تخدمه العودة إليه؟

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

15.00 درهم

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية -مدى -
العدد 38 - 2016

محتويات العدد

افتتاحية العدد:

السياسة الخارجية المغربية 2

ملف العدد:

السياسة الخارجية المغربية

- السياسة الخارجية المغربية على ضوء دستور 2011 — أمال الحواسني 5
- فرضية الانتقال من المجال المحفوظ إلى المجال «المحوكم» — محمد البكوري 11
- التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل — عبد العالي حور 15
- المؤسسة الملكية وحقل السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011 — محمد لكريني 29
- البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية — سيدنا موسى ولد سيدي 41
- الجهوية المتقدمة: آلية داعمة لمقترح الحكم الذاتي وتقوية الدبلوماسية المغربية — نبيل بلعطار 45

حوار:

في حوار شامل مع الدكتور « محمد تاج الدين الحسيني» حول السياسة الخارجية والديبلوماسية المغربية
حاوراه: الدكتور المختار بنعبدلاوي والدكتورة حياة الدرعي 50

دراسات:

مع باحث أحمد صلحي : التطرف بغرب افريقيا: «بوكوحرام» نموذجا 65

إبداعات:

قصة قصيرة : ابتلاع — يوسف الزدكي 72
قصيدة : حبـي إليـك ... — عبد العظيم هريرة 74

قراءات:

Géopolitique de la méditerranée لصاحبه إيف لاكوس — سعيدي عزيز و جلدة بوشعيب 76

ترجمات:

الانتقال الديمقراطي لـمود نافارو Maud Navarre — عبد العزيز فجال 85

إصدارات:

«الدار البيضاء والشاوية» ، «في الثقافة المغربية» و«شهادات نسائية» 89

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات
و الأبحاث الإنسانية -مدى -
ملف االصحافة : 45 ص 05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة: مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي.الدار البيضاء
الهاتف: 27 42 22 22 05
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

العدد 38 - 2016

المدير و رئيس التحرير
المختار بنعبدلاوي

أعضاء هيئة التحرير
عبد الكريم جدي
محمد جليد
حياة الدرعي
زكرياء أكضيض
كمال فهمي
عبد الدين حمروش
محمد لهبوز

الغلاف و الإخراج الفني
محمد أمين نجمي
المهدي نجمي

الطبع
طباعة دريم
Dream Impression
Tél. : 05 22 52 88 61

التوزيع
سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

افتتاحية العدد

السياسة الخارجية المغربية

د. المختار بنعبدلاوي

لا تخلو أية سياسة خارجية من نقط ضعف ونقط قوة؛ تكمن جوانب القوة في السياسة الخارجية المغربية في استمراريتها، فهي تراكم من ورائها خبرة طويلة، وعددا من الشركاء، كما أنها تتسم بالانسجام بسبب وحدة مصدر القرار والتوجيه، إضافة إلى إفادتها من الموقع الجيواستراتيجي الفريد للمغرب، وهو معطى طبيعي وموضوعي.في مقابل ذلك هناك عددا من الأسئلة التي تغطي مجال هذه السياسة، والتي لا تتسم دائما بالوضوح الكافي:

- ما هي أولويات هذه السياسة وأهدافها؟ هل هي قضية الصحراء؟ هل هي التنمية الاقتصاد، وجلب الاستثمارات؟هل هي حماية مصالح وكرامة الجالية المغربية في الخارج، التي تربو على الملايين الخمسة،وتمثل أحد أهم موارد الناتج الوطني؟

-ما هي الدوائر والأقطاب الإقليمية التي يفترض أن تحظى بالأولوية في سياستنا الخارجية؟ هل هي الاتحاد الأوربي؛ شريكنا الاقتصادي الأول؟ هل هي أقطار اتحاد المغرب العربي، التي تربطنا بها اتفاقيات هامة، وإن كانت غير مفعلة (بما يعني أن دور السياسة هنا يكمن في البحث عن سبل تفعيل هذه الاتفاقيات)؟هل هي إفريقيا الغربية، التي يسعى المغربعلى امتداد السنوات الأخيرةإلى ربط علاقات مميزة معها؟ وأخيرا هل يمكن النظر إلى دول الخليج (بما أنه لا وجود لمنظومة اقتصادية أو سياسية عربية بالمعنى الفعلي)كشريك استراتيجي للمغرب؟

هل ترسم سياستنا الخارجية على قاعدة أن العالم أصبح قرية صغيرة؟ وعلى واقع الصلاحيات المتنامية لمجلس الأمن، وقدرته المتزايدة على انتهاك سيادة الدول؟ وعلى معطيات الدور المتنامي للمنظمات والمؤسسات الدولية، الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية؟ وصعود الفاعلين غير الدولتيين؟ وما يمليه ذلك من الحاجة إلى سياسة خارجية تتوفر على رؤية استراتيجية، وعلى وسائل قمينة برفع هذه التحديات، تأخذ تحدي هذه القوى الدولية الصاعدة بعين الاعتبار،وقادرة على انتهاج سياسة متوازنة إقليميا وسياسيا؟

تحثنا هذه الأسئلة على طرح عدد من الأسئلة حول أسباب غياب المغرب، شبه الكلي، عن مناطق واسعة، مثل أمريكا اللاتينية، ومجموعة دول إفريقيا الأنغلوسكسونية، ودول شرق وشمال أوربا، بالإضافة طبعا إلى دول وسط آسيا – باستثناء الهند -،وشرق، وجنوب شرق آسيا. نطرح هذا السؤال لأنه إذا كانت الصحراء هي أولويتنا، فإن حضورنا في هذه المفاصل الإقليمية أساسي لاحتواء المناورات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولأنه إذا كانت السياسة هي إحدى وسائل تدبير الاقتصاد، فإن تنويع الشركاء شرط وضمانة لتحقيق هذا الهدف.

من الواضح أنه في كثير من الأحيان قد لا تتطابق أهداف المغرب في السياسة،فيما يتعلق بأولوية ملف الصحراء، مع مصالحنا الاقتصادية، بصورة خاصة فيما يخص العلاقة مع بعض الدول التي تحمل مواصفات الشريك الاقتصادي أو التجاري، لكن سياساتها لا تتطابق بالضرورة مع موقفنا المبدئية من الصحراء، مثلما حدث سابقا مع الهند، بسبب موقفها من قضية الصحراء، وهو موقف خسرنا فيه اقتصاديا وسياسيا، وجرى تصحيحه بعد فترة طويلة إثر الزيارة الملكية الأخيرة لهذا البلد.

هل يمكن لتجربة المغرب مع الهند أن تكون معيارا لسياستنا الخارجية عبر العالم؟ هل يمكنها أن تكون نموذجا للتفكير في مقاربة جديدة للعلاقة مع دول إفريقية أساسية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا؟ أو ربما مع بعض دول أمريكا اللاتينية؟ هل يمكن تحويل الموانع السياسية لتطوير العلاقات الاقتصادية إلى حوافز اقتصادية لمراجعة المواقف السياسية لبعض الدول التي لا زالت تناصب العداء لقضيتنا الوطنية؟ إن الأمر لا يقتصر فقط على بذر حوافز اقتصادية لعلاقاتنا السياسية؛ بل يمكن أن نتساءل منطقيا: كيف يمكنك أن تقنع خصما بأحقيتك إذا أنت قاطعته ولم تفتح حوارا طويل النفس معه؟ ألا يعطي ذلك فرصة أكبر لخصوم آخرين لاجتذابه أكثر لأطروحاتهم؟ أكثر من هذا: هل يخدم بقاء المغرب خارج الاتحاد الإفريقي مصالح المغرب أكثر مما تخدمه العودة إليه؟ وهل يمكن للمغرب أن يعتمد على أصدقائه في إفريقيا الفرانكفونية في الدفاع عن مصالحه أم إن أوليات وثقل هذه الدول في المنظمة لا يفي بالانتظارات المغربية؟

العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تطرح بدورها مجموعة من الأسئلة: هل يمكن أن نستنتج من البيان القوي لوزارة الخارجية المغربية،ردا على تقرير حقوق الإنسان، الصادر عن وزارة الأمريكية، أن المغرب قد غير تحالفاته التقليدية؟ هل يمكن أن تكون لهذا الرد القوي كلفة سياسية؟ وهل يمكننا تحمل هذه الكلفة؟ في المقابل؛ إلى أي حد يمكننا وصف علاقاتنا مع روسيا والصين بالإستراتيجية؟وهل قرر المغرب أن يتعامل مع القوى الخمس الدائمة في مجلس الأمن على نفس المستوى؟ وهل سوف يمكننا أن نقنع الصين وروسيا أنهما أصبحا تتمتعان بوضعية مماثلة لل: و. م. أ أي أن الأمر لا يتعلق بالزيادة من حجم الاستثمارات، ورفع التبادل التجاري بل يتعلق برؤية جيوستراتيجة منسجمة ومتوافقة؟

أخيرا؛ فإن السياسة الخارجية تقوم على أخذ المبادرة، أي على الفعل وعدم الاقتصار على رد الفعل، وحتى في هذه الحالة فإنه على الفاعل أن يمتلك وسائل سياسته الخارجية، فكل دولة تتصرف بحسب حجمها ومواردها وشبكة علاقاتها، كما أن للفاعل البشري (الدبلوماسي أو الموازي) دورا أساسيا في تحقيق هذه الأهداف، بما يعني أن معايير الاستحقاق والكفاءة (وليس الشبكات العائلية أو المكافأة) هو ما يمكنه يصنع الفرق، وأن يجعلنا أقرب انتهاج سياسة خارجية واعية بأهدافها، ومتملكة لوسائل نجاحها./.

ملف العدد

السياسة الخارجية المغربية : أية إستراتيجية؟

السياسة الخارجية المغربية على ضوء دستور 2011
دراسة قانونية لآليات الاشتغال

امال اكواسني
باحثة في العلاقات الدولية/ جامعة القاضي عياض

تعد السياسة الخارجية إحدى السياسات العامة للدولة، وإن كانت تتمتع بوضع خاص نظرا لطبيعة الفاعلين في صنعها، ونتيجة لحساسية الموضوعات والقرارات فيها. كما تشكل السياسة الخارجية للدول إحدى الآليات الهامة لضبط وتطوير مصالح الدول على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر فهي:»مجموع السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية».

ونظرا للأهمية التي تحتلها السياسة الخارجية ضمن السياسات العامة للدول، نجد الدساتير تحفل عادة بعدد من الأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية، وبشكل خاص تلك المتعلقة بقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية، وكذلك موقف الدولة من القانون الدولي وتوزيع السلطة في مجال السياسة الخارجية بين أجهزة الدولة. وفي هذا الإطار يعد دستور فاتح يوليوز2011 من الدساتير التي خصصت حيزا كبيرا للسياسة الخارجية، وخصها بخارطة طريق بعدما كانت الدساتير السابقة، تولي السياسة الخارجية مكانة جد محدودة. وقد تضمن الدستور المغربي مقتضيات جديدة تهم التوجهات الدبلوماسية.

سنحاول معالجة موضوع: السياسة الخارجية المغربية على ضوء دستور 2011 دراسة قانونية لآليات الاشتغال من خلال الاشكالية التالية: كيف ساهم دستور 2011 في تحديد توجهات السياسة الخارجية المغربية وآليات اشتغالها؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية سيتم التطرق الى الآليات التي رسمها الدستور المغربي لبلورة السياسة الخارجية، سواء على مستوى رسم التوجهات الكبرى، وتحديد الأدوار لمختلف الفاعلين المساهمين في صنع السياسة الخارجية المغربية (المحور الأول) أو من خلال أهم المستجدات التي جاء بها على مستوى دسترة سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية (المحور الثاني).

المحور الأول: رسم التوجهات الكبرى

حدد الدستور المغربي الثوابت القانونية، لرسم ملامح السياسة الخارجية المغربية، فقد تضمن دستور 1996 مقتضيات ذات صلة بالسياسة الخارجية[1]. كما أن دستور فاتح يوليوز 2011، احتفظ بأهم الثوابت، وأضاف أخرى كما حدد الهوية والروافد المغربية، فقد جاءت ديباجته[2] بتحديد مختلف جوهريا عن تحديد الهوية المغربية في الدستور السابق، (دستور 1996) الذي كانت ديباجته[3] قصيرة ومقتضبة حددت الهوية المغربية في عنصرين أساسيين فقط هما: «الإسلام

الهوامش

1. تتجلى بالأساس في مضامين ديباجته التي تعلن: أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي، وبصفتها دولة إفريقية فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية، وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم. دستور 1996.
2. لتؤكد أن : «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.».
3. وفي شأن قيمة و مكانة التصدير في الدستور المغربي الجديد فقد نصت الفقرة الأخيرة من ديباجة دستور 2011 بشكل واضح وجلي بأنه:» يشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور»، وبالتالي فجميع المقتضيات الواردة في مقدمة الدستور تتمتع بقوة إلزامية و بنفس القيمة الدستورية المخولة لباقي فصول الدستور.

والعروبة»، وأن المغرب جزء من المغرب العربي الكبير. لكن في التحديد الجديد تم التمييز في الهوية المغربية، بين المكونات التالية:»العربية، الإسلام، الأمازيغية، الصحراوية الحسانية»، كما حدد روافد المملكة المغربية في»الروافد الإفريقية الأندلسية العبرية المتوسطية».

وتجدر الإشارة، إلى أن دستور 2011 لم يكتف بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية المغربية، بل قام كذلك بتحديد مجموعة من الأدوار للفاعلين على المستوى الخارجي، ورسم خريطة طريق لعمل الدبلوماسية المغربية. فما هي أهم الثوابت التي جاء بها دستور 2011، وكيف وزع الأدوار بين مختلف الفاعلين في السياسة الخارجية؟

الفقرة الأولى : الثوابت والخطوط العامة

على غرار دستور 1996 حددت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، جملة من الثوابت التي توجه سلوك الدبلوماسية المغربية على الصعيد الخارجي، وأضافت أخرى لم يكن منصوص عليها في دستور 1996، ولعل أهم هذه التوجيهات أو المبادئ كما أشار لها التصدير تتجلى في:

- الاتحاد المغربي كخيار استراتيجي :

تعد منطقة المغرب العربي المجال الطبيعي والحضاري للمغرب، وإحدى أولويات سياسته الخارجية، فالمغرب احتضن مختلف اللقاءات الكبرى المتعلقة بالاتحاد المغاربي، كما أن كل الدساتير المغربية منذ دستور 1962 [4] وصولا إلى دستور 2011، تضمنت في التصدير فقرة ثابتة تقول: أن المملكة جزء لا يتجزأ من المغرب الكبير، وتأكد عليه كأولوية في السياسة الخارجية المغربية، وكان من الخطوات الهامة جعل الاتحاد المغاربي خيارا استراتيجيا في السياسة الخارجية المغربية وذلك من خلال تصدير دستور 2011، كما نجد أن دساتير كل من تونس والجزائر وموريتانيا، تتضمن كذلك الدعوة إلى بناء الاتحاد المغاربي: فالفصل الخامس من دستور الجمهورية التونسية، ينص على أن: «تونس جزء من المغرب الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة[5]»، كما أن الدستور الجزائري[6] يؤكد في ديباجته على سعي الجزائر إلى الوحدة المغاربية، باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب الكبير، ولا يخلو الدستور الموريتاني[7] هو الآخر من التأكيد على تصميم الشعب الموريتاني على تحقيق وحدة المغرب العربي، إذن فكل الدساتير المغاربية تتضمن عبارات تؤكد على الرغبة في تحقيق الاتحاد المغاربي.

- الانتماء العربي الإسلامي :

يعتبر المغرب من الدول المهتمة بتعميق أواصر الإنتماء للأمة العربية والإسلامية، في جل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وفي إطار التزام المغرب بثوابت وأولويات سياسته الخارجية، فإن مسألة تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة، تعد من الثوابت التي يلتزم بها المغرب، وتم التأكيد عليها بدسترتها في دستور 2011 [8]، والاعتراف بالمكونين العربي الإسلامي كعنصرين أساسين في الهوية المغربية.

- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقي :

عرفت الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا تطورا لافتا خلال السنوات الأخيرة[9]، وذلك في إطار إعادة رسم السياسة الإفريقية للمملكة، من أجل إعطاء التعاون جنوب-جنوب، بعده الإنساني والتضامني، مدلوله الحقيقي القائم على

تعزيز الروابط التاريخية العريقة مع القارة الإفريقية.فالقارة الإفريقية هي الفضاء الطبيعي الذي ينتمي إليه المغرب، ويحدد هويته جغرافيا، كما أن غنى علاقات المغرب بهذا الفضاء تتخذ أبعادا متعددة يتداخل فيها التاريخي والسياسي والاقتصادي، وأيضا الاجتماعي والثقافي.

وقد أكد الدستور الجديد للمملكة، وقبله الدساتير السابقة[10]، أن الانتماء الإفريقي يشكل أحد أعمدة الهوية المغربية، وأضاف دستور 2011 في الفقرة الرابعة من التصدير، إلتزام المملكة المغربية على تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل جنوب الصحراء، وتقوية التعاون جنوب- جنوب.

- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو- متوسطي

على هذا المستوى، فإن المغرب عبر دوما عن حرصه على تقوية علاقاته مع بلدان الجوار الأورو-متوسطية، بصفة خاصة مع كل من إسبانيا وفرنسا لما يربط البلدين والمغرب من روابط ثقافية وحضارية وإنسانية، مع حرص مغربي أكبر على توطيد أكثر للشراكة مع الاتحاد الأوربي في إطار الوضع المتقدم الذي حظي به المملكة، وهذا من شأنه أن يساهم في الرفع من مستوى وأهمية التعاون على مستوى شمال-جنوب، خاصة أن المغرب هو البوابة الرئيسية للتوجه الأوربي نحو القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، كما أن إسبانيا وفرنسا تشكلان البوابة الأساسية للتوجه الإفريقي، عبر المغرب، نحو القارة الأوروبية.

إذا كانت هذه هي الأجندة الكبرى التي تسعى الدبلوماسية الوطنية إلى تفعيلها وتحقيقها في علاقاتها الدولية والإقليمية، فما الجديد الذي أتت به الوثيقة الدستورية على مستوى توزيع الاختصاصات بين المؤسسات والهيئات الساهرة على هندسة القرار الدبلوماسي وتوجيه فعل وسلوك السياسة الخارجية المغربية؟

الفقرة الثانية : توزيع الاختصاصات

لم تكتف الوثيقة الدستورية لسنة 2011 بتحديد مجموعة من الاختصاصات لمختلف الهيئات الرسمية في المجال الخارجي (التي سنخصص لها فصلا بالشرح والتفصيل)، بل أحدثت هندسة جديدة على مستوى العلاقات بين السلطات، وذلك بفصل جديد للسلط يتسم بالمرونة والتعاون[11]. وقد حظيت المؤسسة الملكية بمكانة متميزة في نص الوثيقة الدستورية، فعلاوة على تصدرها هندسة البناء الدستوري، عزز الدستور الجديد للمملكة من طبيعة الأدوار التي يمارسها الملك في مجال السياسة الخارجية، وبحكم طبيعة النظام السياسي المغربي فإن السياسة الخارجية المغربية، لاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية تبقى حكرا على المؤسسة الملكية، وهنا يجب التمييز بخصوص صلاحيات رئيس الدولة بين الأنظمة الدستورية المختلفة ففي الأنظمة الرئاسية يكاد رئيس الدولة يحتكر توجيه العلاقات الخارجية، ونأخذ كمثال على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية، فالرئيس الأمريكي هو الذي يوجه ويدير السياسة الخارجية، ويحدد توجهاتها الأساسية، ويعطي الدستور الأمريكي الرئيس صلاحية إبرام المعاهدات بموافقة مجلس الشيوخ والتوقيع

الهوامش

4. دساتير كل من 1962/ 1972 /1996.
5. دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 يناير 2014.
6. القانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نونبر 2008، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نونبر 2008.
7. ديباجة دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر في يوليو 1991، متضمنا التعديلات التي أدخلها عليه مجلس الحكم العسكري الانتقالي الموريتاني، والتي عرضت على استفتاء عام يوم 25 يونيو 2006 ووافق عليها الشعب الموريتاني سنة 1991.
8. فقد تضمن تصدير دستور 2011 أن: المملكة المغربية تلتزم بتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
9. خاصة مع تولي الملك محمد السادس الحكم، فبالرغم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، فإن صوته ظل حاضرا «في عمق القارة الإفريقية من خلال علاقات التعاون الثنائي والجهوي التي تربطه بالعديد من بلدان القارة. ولقد جعل المغرب من التعاون مع بلدان القارة السمراء من أولويات دبلوماسيته في سياق التعاون جنوب-جنوب خاصة أن الزيارات الملكية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء كان لها الأثر العميق في إضفاء الحيوية على هذا التعاون.
10. كما اعتبرت الدساتير السابقة منذ دستور 1962 إلى غاية دستور 1996 أن تحقيق الوحدة الإفريقية يعتبر من أهداف السياسة الخارجية المغربية، بتضمن كل هذه الدساتير لعبارة ثابتة: تنص على ما يلي: «وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية».
11. تنص الفقرة الثانية من الفصل الأول من دستور 2011 ما يلي: «يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس الفصل المرن للسلط مع توازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية وعلى مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة»، فالهدف هنا هو الفصل بين السلط، وهو مبني على المرونة، والتوازن والتعاون والمشاركة.

عليها. كما أنه يمثل دولته في الخارج ويتفاوض باسمها ويقرر المساعدات للدول الأخرى، ويعين السفراء ويعطيهم التوجيهات. كما أنه يحدد السياسة الدفاعية التي ينفذها وزير الدفاع، ويعطي الأمر بنشر أو تدخل القوات المسلحة الأمريكية في مناطق من العالم باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية.

أما رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية فله صلاحيات محدودة وغالبا رمزية(شرفية أو بروتوكولية) وتخص مجالات ليس لها تأثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية لبلاده. في حين نجد النظام الشبه الرئاسي، والذي يأخذ بالعديد من خصائص النظام البرلماني، فإن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة(الوزير الأول). وكذا لوزير الخارجية تحت المراقبة المباشرة لهذا الأخير[12].

وبالرجوع إلى مقتضيات الدساتير المغربية يتضح أنها جعلت الملك يستأثر بمجموعة من الاختصاصات في المجال الخارجي: فهو الذي يصوغ توجهات واستراتيجيات الدبلوماسية المغربية، لما يمتلكه من حق في التعيين والتشريع والتنفيذ على مستوى كل ما يتعلق بإدارة الشؤون الخارجية للبلاد[13]. كما أقر الدستور الجديد بدور الحكومة في تحديد ووضع القرار الخارجي من خلال البرنامج الحكومي، أو القضايا التي يتناولها مجلس الحكومة[14] وفضلا عن إقرار دستور 2011 بأهمية الدبلوماسية البرلمانية، عمد إلى الانفتاح على بعض الهيئات الغير الرسمية من أجل المساهمة في تدبير الشأن العام وصياغة السياسات العامة بما فيها السياسة الخارجية[15]

وعموما، يمكن القول إن المؤسسة الملكية تشكل مركز الثقل في سلم توزيع السلطات الدستورية، وبأن الدستور الجديد إنما جاء ليعزز سلطات رئيس الدولة من خلال إعادة إنتاج صلاحياته التقليدية في ممارسة السلطة، وذلك في إطار تغيير ملحوظ نسبيا، لكنه يبقى تغيير من داخل نسق الثبات والاستمرارية. كما أن المغرب، في عهد الملك محمد السادس، أصبح يصنف ضمن الأنظمة القرارية شبه المفتوحة التي تمنح وظائف مقننة للفاعلين غير الرسميين في المجال الدبلوماسي[16].

المحور الثاني: دسترة سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية

تثير مسألة مركز الاتفاقيات والمعاهدات[17] الدولية في الأنظمة القانونية جدلا فقهيا واسعا، باعتبارها تبرز طبيعة العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني. وبالرجوع إلى أحكام الدساتير السابقة، نستخلص أن المشرع المغربي قد تجنب التنصيص على أي مقتضى صريح، يمكن أن يكرس سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية، وهو ما جعل الدساتير المغربية الممتدة منذ دستور 1972 إلى دستور 1996، تصنف ضمن الدساتير الصامتة أو المبهمة بخصوص العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والتشريع الداخلي. وفي هذا السياق، اكتفت كل الدساتير بتحديد السلطة التي لها حق التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات، وقيدت هذه المصادقة بموافقة السلطة التشريعية في حالة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات ترتب تكاليف تلزم مالية الدولة. ومع دستور 2011 تمت دسترة سمو المواثيق والمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية. فماهي المكانة التي منحها الدستور الجديد للاتفاقيات والمعاهدات الدولية؟ وكيف يتم تدبير جدلية الكونية والخصوصية؟

الفقرة الأولى : مكانة الاتفاقيات الدولية في دستور 2011

تختلف مكانة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حسب دساتير الدول؛ فهناك دساتير لم تحدد وضع القانون الدولي العام ومكانة الاتفاقيات الدولية، بالنسبة للقواعد الداخلية الدستورية والتشريعية، فلم تقرر لا علو ولا تعادل بين القانون الدولي والقوانين الوطنية، وبعد الدستور الايطالي رائدا في هذا الاتجاه[18]. وبخلاف هذا النوع هناك دساتير تنص على علو القانون الدولي على القوانين الوطنية بما فيها القانون الدستوري وهذا الاتجاه تشبثت به كل من هولندا وألمانيا[19] إلى جانب الاتجاهين السابقين هناك دساتير جعلت مرتبة الاتفاقيات الدولية في وضع بين الدستور والقانون الداخلي كالدستور الفرنسي الذي نص صراحة على سمو المعاهدات الدولية على القوانين العادية دون الدستور.[20] وفي المغرب حسم دستور 2011 في إشكالية العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والقانون المغربي، عندما نص صراحة على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية وربط هذا السمو بمسألة نشر هذه الاتفاقية، حيث نصت ديباجة دستور 2011 على مايلي:»جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة»[21].

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التقدم الدستوري جاء نتيجة حرص المغرب على دعم التعاقد العالمي، والحفاظ على المكانة الدولية، من خلال تحديث الترسانة القانونية بما يتلاءم مع المنظومة الحقوقية الكونية، فالتزام المغرب بمبدأ سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية، يقوم على مجموعة من العناصر يمكن إجمالها في: شروط إعمال المبدأ وإجراءات المصادقة على الاتفاقيات الدولية، فمن خلال قراءة لتصدير دستور 2011 يتضح أن المشرع الدستوري حدد ثلاث شروط أساسية حتى يتم ترجيح الاتفاقية الدولية على القانون الوطني، يتمثل الأول في: المصادقة فالدولة تكون فقط ملزمة بما صادقت أو وقعت عليه أو انضمت إليه من اتفاقيات ومعاهدات.أما الشرط الثاني فحدده في: إحترام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، وهو الشرط الذي يموقع هذه الاتفاقيات في درجة أعلى من القوانين الوطنية وأدنى من الدستور، كما استلزمت الوثيقة الدستورية الجديدة ضرورة نشر الاتفاقية الدولية حتى تسمو على التشريعات الوطنية، علما أن مسألة النشر تحيل في التعبير القانوني الدقيق على النشر في الجريدة الرسمية، كما أن نشر الاتفاقيات الدولية يعد أحد الالتزامات التي تنص عليها هذه الاتفاقيات ضمن أحكامها، ويتم النشر وفق هذه الاتفاقيات بوسائل متنوعة.

الفقرة الثانية : الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية

يحتل موضوع الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية أهمية بالغة، وقد تبنت الدساتير المقارنة اتجاهات متعددة

هوامش

12. أحمد نوري النعيمي: «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا»؛ مركز العصر للدراسات الإستراتيجية؛ لندن؛2013، ص99.

13. وتتجلى المكانة الدستورية السامية للمؤسسة الملكية في الحياة السياسية للدولة، أكثر من خلال الفصل 19 من دستور 1996 و الفصل 42 من دستور 2011، الذي يختزل المكانة المتميزة للملك في كافة المجالات، إذ يعتبره أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيآت وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة البلاد في دائرة حدودها الحقة».

14. ينص الفصل 88 من دستور 2011 على: أن يعرض رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، و يجب أن يتضمن هذا الأخير الخطوط الرئيسة للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني و بالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و كذا الخارجية كما يتداول مجلس الحكومة في عدة قضايا من بينها : السياسة العامة للدولة و السياسات العمومية و المعاهدات الدولية(الفصل 92)

15. الفصل 12 من دستور 2011.

16. Rachid El HOUDAIGUI , la production de la politique étrangère dans le monde arabe : quel rôle pour les acteurs non- étatiques ? Revue Paix et sécurité Internationales, N3 Juin 2007,p.98

17. تعرف المعاهدة الدولية على انها:»اتفاق مكتوب يتم بين أشخاص القانون الدولي بقصد ترتيب اثار قانونية معينة وفقا لقواعد القانون الدولي العام»ويطلق لفظ « معاهدة » في معناه الخاص على الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة السياسية كمعاهدات الصداقة والتحالف، ولفظ « اتفاقية » على الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تنظم التعاون بين الدول،ولفظ « اتفاق » على المعاهدات الثنائية ذات الصبغة الفنية.احمد أسكندري ومحمد ناصر بوغزالة : محاضرات في القانون الدولي العام، 1998، القاهرة، ص ص 96

18. حيث تنص المادة العاشرة من دستور الايطالي لسنة 1949 على أن « النظام القانوني الايطالي يتوافق مع قواعد القانون الدولي المعترف بها بشكل عام.

19. حيث نصت المادة 91 من الدستور الهولندي على؛ علوية المعاهدات التي تكون هولندا طرفا فيها على القانون الداخلي شريطة موافقة مجلس البرلمان وهذه الموافقة تكون صريحة وضمني

20. فالدستور الفرنسي لسنة 1958 كما جرى تعديله في 23 يوليوز 2008 خص في مادته 55المعاهدات والاتفاقيات التي تم التصديق أو الموافقة عليها قانونا، بقوة تفوق قوة القوانين، شريطة مبدأ المعاملة بالمثل.

21. وقد سبقت الإشارة إلى أن دستور 2011، قد حسم في مسألة القيمة القانونية للديباجة واعتبر أن التصدير جزء لايتجزأ من الدستور.

في تنظيمها لهذا النوع من الرقابة، فمنهم من أسندها إلى السلطة التشريعية من خلال –التصديق- ومنهم من تركه للقضاء باعتباره السلطة المختصة بالفصل في المنازعات ويمكن الحديث عن نموذجين من الرقابة: الرقابة السابقة على توقيع المعاهدة والرقابة اللاحقة، وتجدر الإشارة، إلى أن الاتجاه الذي تبنته أغلب الدساتير الأوروبية، هو عرض التعهدات الدولية على القاضي الدستوري قبل المصادقة عليها من قبل الدولة، بحيث إن اكتشاف القاضي الدستوري لنص تعاهدي متعارض مع الدستور يربط التصديق على المعاهدة بمراجعة سابقة للدستور[22] (وقد سار المشرع الدستوري المغربي في هذا الاتجاه وربط تقيد المملكة المغربية بأي التزام دولي بقرار المحكمة الدستورية، التي يبقى من اختصاصها التصريح بما إذا كان هذا الالتزام يتضمن ما من شأنه أن يمس بالمقتضيات الدستورية، وبالتالي لا يمكن سلوك مسطرة المصادقة عليه إلا بعد إجراء مراجعة للدستور وفق الشكل الديمقراطي المتفق عليه في الديمقراطيات الحديثة وهو الاستفتاء.

وعلى خلاف المجلس الدستوري الذي كان دوره في المجال الخارجي متواضعا فإن اختصاص المحكمة الدستورية قد شهد توسعا فيما يتعلق بمراقبة مدى ملائمة المعاهدات التي يصادق عليها المغرب مع المقتضيات الدستورية، فإلى جانب اختصاصات المحكمة الدستورية أضيفت إليها اختصاصات تهم الشأن الخارجي، لتبيان العلاقة بين الدستور والممارسة الاتفاقية[23].

وقد عمد المشرع الدستوري إلى وضع حد للغموض الذي كان يحمله الفصل 31 من دستور 1996، فيما يتعلق بالطرف الموكول له بتحديد التعارض بين الالتزام الدولي و الدستور، أو ما يتعلق بمسطرة المصادقة، الذي كان ينص على أن المعاهدات التي تخالف الدستور تتم المصادقة عليها بنفس أساليب تعديل الدستور، فمنح الدستور الجديد للمملكة المغربية اختصاص الحسم في التعارض المحتمل بين بند في التزام دولي والدستور إلى المحكمة الدستورية، وذلك من خلال ما تضمنته الفقرة الرابعة من المادة 55 من دستور 2011 التي تنص على[24]: «إذا صرحت المحكمة الدستورية إثر إحالة الملك، أو رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سدس أعضاء المجلس الأول، أو ربع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور»، فالمحكمة الدستورية ينبغي أن تراقب التناسق الداخلي، أي مدى إحترام الاتفاقية الدولية للمساطر المتعلقة بإبرام المعاهدة كما نص عليها الدستور والضوابط المعمول بها في هذا المجال، خاصة إذا كانت تعارض الثوابت الداخلية، أي تحديد ما إذا كانت المعاهدة تتعارض والمقتضيات الدستورية خاصة تلك المتعلقة بالسيادة[25].

وعليه، يبدو بأن الرقابة القبلية أكثر احتراما لمقاصد القانون، بحيث تمكن من عرض التسلسل بين القواعد الدولية والدستورية بصورة مختلفة، وذلك بالنظر للتوقيت الذي يتدخل فيه كل نوع من هذه القواعد، فعندما تكون المعاهدة في مرحلة ما قبل المصادقة عليها من قبل الدولة فإن السيادة المعترف بها تكون للمبدأ الدستوري، وهنا تكون السلطات العامة الداخلية أمام ثلاث خيارات: إما أن ترفض التصديق على المعاهدة وهذا أمر يجيزه القانون الدولي، أو أن تصوغ تحفظا يقدم عند التصديق، أو أن تلتزم بمنهجية مراجعة الدستور فيما يتعلق بالنصوص غير المتفقة مع المعاهدة.

هوامش

22. وهذا الشكل من الرقابة هو المعروف في فرنسا وإسبانيا والبرتغال وهنغاريا وبلغاريا، وهذا التوجه هو الذي يحقق انسجاما مع مقتضيات المادة 27 و46 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات(1969) التي تحظر على الدولة أن تثير أحكام القانون الداخلي بهدف عدم إحترام التزاماتها الدولية، ما لم يكن هناك حكم ذو أهمية أساسية جرى انتهاكه بصورة واضحة.

23. الحسان بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية 2013-2000 « المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ سلسلة مواضيع الساعة؛ العدد 86 الطبعة الأولى 2014: ص 31.

24. المادة 55 من دستور 2011 مرجع سابق.

25. الحسان بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية 2013-2000.»مرجع سابق ص 32.

السياسة الخارجية المغربية
فرضية الانتقال من المجال المحفوظ إلى المجال «المحوكم»

محمد البكوري
باحث في الحكامة والمجتمع المدني

مقدمة

يعرف «جيمس روزنو» «James Rosneau» السياسة الخارجية، بأنها «جهد مجتمع وطني لمراقبة بيئته الخارجية، عن طريق الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتعديل الأوضاع الغير الملائمة»[1]. وهناك من يعرفها على أنها، كل السلوكيات السياسية، الهادفة والناجمة في آن واحد، إلى /عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية[2]. وإجمالا، فالسياسة الخارجية، هي نتاج تفاعل العوامل النفسية والداخلية والخارجية، وبالتالي، الاعتماد على كافة هذه العوامل للوصول إلى مفهوم تحليلي قادر على تفسير السياسة الخارجية[3] وأهدافها، ومن ثم، تتعمق الغائية الكبرى للسياسة الخارجية، لأية دولة من الدول، في مجمل الأهداف التي تتوخى تحققها، على الأقل في الأمدين المتوسط والبعيد، وهي الأهداف التي تتعلق، إما بالإقليم، أي الحفاظ على الوحدة أو التوسع أو النظام السياسي أومحاولة التأثير في النظم السياسية الأخرى أو الموارد الطبيعية، مثل اكتساب موارد أو تعزيز العلاقات مع الدول الغنية، ضمانا لاستمرار التدفق أو الموارد البشرية أو تدعيم المكانة الدولية[4]. في هذا الصدد، ظهرت العديد من النظريات المفسرة للسلوك الخارجي للدول، ومنها أساسا نظرية «السلعتين» للسياسة الخارجية The Tow Good Theory Of Foreign Policy لرائديها «جلين بالمر Glenn Palmer» و «كليفتون مورجان Clifton Morgan»، وهي النظرية التي تفترض أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياساتها الخارجية المركبة، وهما تغيير وضع ما Change والحفاظ على وضع ما

Maintenance . كما توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعاظم منفعتها[5]. هذه الأخيرة، هي التي ينبغي تقاسمها وتشاركها بين مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، في إطار التفعيل الأفضل للممارسات الدبلوماسية، والتي تستوجب للرفع من أداءاتها كنمط من أنماط السياسات العامة، التوسل المستمر والتزود المتواصل بإواليات الحكامة، والتي تتجلى كتصور علمي رصين، يتوخى رسم معالم وحدود كيفية النهوض بالمجتمعات وجعلها تبني أسس مناعتها الذاتية- داخليا وخارجيا- لمعالجة التحديات والرهانات، من حيث تعزيز قدرتها على التفاعل الإيجابي مع متطلبات عصر العولمة ومواجهة إشكالياتها المتعددة على شتى الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية... على هذا الأساس، ورغم أن أهم خاصية تميز السياسة الخارجية، أنها تبقى في أغلب البلدان، بمثابة «المجال المحفوظ» لرئيس الدولة بشكل يهمش باقي الفاعلين، وذلك من منظور اعتباره الممثل الأسمى للدولة في المحيط الدولي، وفي علاقاته بالدول الأخرى، فقد لوحظ مؤخرا- وعلى ضوء التطورات المتلاحقة والمستجدات الطارئة في حقل العلاقات الدولية، وما أخذت تفرضه على المنتظم الدولي من ضرورة تبني خيار الحكامة

كخيار لا محيد عنه على مستوى تدبير السياسات العامة، صناعة تنفيذا وتقييما- حدوث تحول نوعي على صعيد تدبير السياسات الخارجية للدول، وانتقاله من «المجال المحفوظ le domaine réservé» إلى ما يمكن تسميته ب«المجال المحوكم le domaine gouverné» ، أو الإنتقال من تدبير السياسة الخارجية-التدبير التقليدي المتصلب- إلى حكامة السياسة الخارجية، هذه الحكامة، التي تستوجب الأخذ بجملة من المبادئ الداعمة لمساراتها ورهاناتها، ومنها أساسا النجاعة والكفاية، الرؤية الإستراتيجية، الوظيفة الموازية، الفعل التشاركي... إنطلاقا مما سلف، وتجسيدا لفرضية هذا الإنتقال في السياق المغربي - تأكيدا أو تفنيدا - يمكن طرح السؤال الإشكالي التالي : هل تمكنت السياسة الخارجية المغربية، أن تخرج عن الإطار العام الذي تتسم به الدول النامية- بل وحتى بعض الدول المتقدمة- من حيث الإستئثار الكلي، لقمة الهرم في السلطة، بصلاحيات وضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية وتنفيذها وتتبعها، وبالتالي الانتقال إلى «الصيغة التشاركية / المحوكمة» على مستوى تدبير السياسة الخارجية المغربية، خاصة في ظل دستور جديد كثيرا ما وصف بدستور الحكامة ؟

أولا : مدخل إلى حكامة السياسة الخارجية

كثيرا ما نظر إلى السياسة الخارجية من زاوية اعتبارها «مجموع السلوكيات الرسمية، التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يهدفون من خلالها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى» (تعريف Sharles Hermann[6])، ورغم ما يكتنف تعريف هذا النمط من السياسات العامة من لبس منهجي وجدل تحديدي، فإن التعريف الآنف الذكر، ووفق المتغيرات الدولية المتلاحقة، منذ بدايات الألفية الثالثة أساسا، جعلته تعريفا متجاوزا، غير قادر على مواءمة عناصره، مع ما يعرفه المنتظم الدولي من مؤشرات متطورة تمس سلوكيات الدول في سياساتها الخارجية، والتي أضحت أكثر واقعية وبراغماتية، خاصة في ظل عصر من أبرز مميزاته، أنه يتسم بكونه محفوف المخاطر من كل جانب(الفوضى الخلاقة، الحرب الإستباقية، الأمن الإنساني المفقود، الإرهاب...) الشيء الذي استوجب/ يستوجب على دول العالم بأسره إخضاع سياساتها الخارجية إلى عملية «حوكمة قهرية» ، حتمت عليها تحويل تدبيرها، من النمط التقليدي/ المتصلب إلى النمط «المحوكم»/المرن، أي الإنتقال من مفهوم السياسة الخارجية إلى مفهوم حكامة السياسة الخارجية، هذا المفهوم الأخير،الذي ينقل السياسة الخارجية من التدبير الفردي إلى التدبير التشاركي (الفعل التشاركي)، من مجال محفوظ للدولة (خاصة رئيس الدولة) إلى مجال «محوكم»(يدير دفته كل ما يدخل فيما يمكن تسميته بالمربع الذهبي للحكامة في إطار الوظيفة الموازية)، وبالتالي، ضمان المزيد من النجاعة والكفاية والفعالية والمردودية على مستوى هذا النمط «المصيري» من السياسات العامة ورفع الطابع «السيادي» عنه، والذي كثيرا ما إلصق به «كرها».

الفعل التشاركي : إنه من أجل تأسيس النمط القويم للحكامة عموما، لابد من تفاعل الأدوار وانسجام عمل الدولة ومؤسساتها وتنظيمات القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، على اعتبار أنه لا يمكن الحديث عن الحكامة، دون التكريس الحقيقي لقيمها من المشاركة والشفافية والكفاية والتعاضد والتماهي بين مجمل عناصرها، مع ضمان نجاح كل ذلك، باستهداف عميق وشامل لشريحة عريضة من المواطنين، باعتبارهم يمثلون مكونا لا محيد عنه من مكونات الحكامة . ففي إطار إعطاء الفرصة لفاعلين آخرين وإعادة النظر في دور الفاعلين في صناعة السياسات العامة، تم ايلاء العناية اللازمة للفعل التشاركي، على ضوء ذلك، تنبثق الديمقراطية التشاركية كأبرز صيغة لإعمال وتجذير مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، ألا وهو مبدأ توزيع السلط، لكنه هذه المرة ليس توزيعا أفقيا فقط مثلما تم التنظير له أول مرة من طرف «مونتسكيو» في كتابه «روح القوانين»، بل توزيع عمودي، أي

توزيع يكفل الحيلولة دون احتكار السلطة وتمركزها في الأعلى، مع انعدامها في الأسفل، بشكل يسيء للأداء الديمقراطي، وبذلك، فالديمقراطية التشاركية، تبقى شرطا ضروريا وكافيا لاستمرار النفس الحقيقي للمواطنة[7].

هكذا، تسري الحكامة عموما وحكامة السياسة الخارجية خصوصا، في إطار ما يمكن أن نطلق عليه»المربع الذهبي للحكامة»،على المكونات والعناصر التالية:

الدولة، باعتبارها الناظم الأول والأساسي للأفراد والجماعات والمرجعية السياسية والقانونية التي لا محيد عنها، والوعاء المؤسساتي الذي تؤطر في دواخله سائر المبادرات وشتى الأعمال، فدبلوماسيا، تظل الدولة(رئيس الدولة والسلطة التنفيذية) القلب النابض والقناة الرئيسية على مستوى صنع وتنفيذ الإستراتيجيات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

المجتمع المدني، باعتباره نافذة السلوك المدني القويم والممارسة الفعالة والمواطنة، ومن زاوية انبثاقه المتصاعد كدعامة وطيدة للتشاركية والفعل الجماعي المنظم، ويدخل في هذا السياق، مجمل المؤسسات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، الساهرة على الرفع من الأداء الدبلوماسي للدول، ومنها على وجه الخصوص، جمعيات الدبلوماسية الموازية ومراكز البحوث والدراسات المشتغلة على الملفات الدبلوماسية .

القطاع الخاص، من منطلق تبلوره كفضاء أفسح للطموح والذكاء الاقتصاديين، والرفع من القدرات التمكينية للحكامة، عبر طرق متعددة، من قبيل التنافسية والاستثمار وتحفيز المبادرة الخاصة والليبرالية وتعميق التبادل الاقتصادي، في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية، التي أضحت أداة أساسية من أدوات السياسات الخارجية للدول.

المواطن، من منظور مساهمته المتسمة بالكفاية والكفاءة في التقعيد الحقيقي لأسس الحكامة التشاركية، حيث لا ينبغي في هذا الصدد، إغفال الدور المنوط بالمواطنين، في إطار التأسيس الجيد للحكامة، وجعلها تحقق الغايات المنشودة منها في ترسيخ الأبعاد الإيجابية للتدبير الفعال والناجع والاهتمام المشترك والجمعي بقضايا الوطن وهموم الأمة، وعلى صعيد السياسة الخارجية، تنبثق مساهمة المواطن في نمط حكامتها التشاركية، عبر جملة من الأدوات، وعلى رأسها المشاركة في المسيرات، والتنديد والاحتجاج، وتقديم الملتمسات والاقتراحات المدعمة لمبادرات باقي مكونات المربع الذهبي للحكامة .

الوظيفة الموازية la fonction parallèle، أو ما يمكن أن نطلق عليه الوظيفة المصاحبة la fonction accompagnée، والتي يمكن تعريفها بوظيفة باقي الفاعلين(المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن)التي تواكب، تصاحب و توازي وظيفة الفاعل الرئيسي(الدولة)، وبالتالي توطد، تدعم وترسخ في تغذية إرجاعية Feedback، وفي كل جمعي، تدخلات المتدخل الرئيسي في السياسات العامة، على هذا الأساس، يمكن الوقوف على أهمية باقي العناصر المكونة مع الدولة المربع الذهبي للحكامة، بكل حمولاتها الوظيفية، من خلال ترسيخها لأسس (بنيات وهياكل) الوظيفة الموازية أو المواكبة عموما، وكذا من خلال بلورتها لتصورات على مستوى الدبلوماسية الموازية خصوصا، هذه الأخيرة، التي ما فتئت تتجلى كنمط أساسي من أنماط ما سمي بالدبلوماسية المتعددة المستويات la diplomatie multilatérale، والتي تقوم أساسا على مبدأ تطوير ممارسة المهام الدائمة للمؤسسات للإجابة على جل المشاكل التقنية المرتبطة بالمكونات الدبلوماسية عموما، وكذا الرهانات السياسية المتنامية لأنشطتها[8].

ثانيا : السياسة الخارجية المغربية كمجال محفوظ

يجمع الباحثون على أن رئيس الدولة في بلدان العالم الثالث – كما هو الشأن في العديد من الدول الديمقراطية- يحتل مركز الصدارة في صناعة القرار[9] . من خلال امتلاكه لمصادر القوة . الأمر الذي يضفي على شخصيته الطابع

الكاريزمي، مما يجعل عملية صنع السياسة الخارجية متوقفة بشكل مطلق على العقائد الذاتية والمكونات الشخصية لصانع القرار[10].

إن أهم خاصية تميز السياسة الخارجية (صياغة وتنفيذا)، أنها تبقى في أغلب البلدان، بما فيها الديمقراطية، بمثابة المجال المحفوظ لرئيس السلطة التنفيذية، بشكل يهمش باقي الفاعلين، وذلك على اعتبار أن رئيس الدولة، هو الممثل الأسمى للدولة في المحيط الدولي، وفي علاقاته بالدول الأخرى. كما أن احتكاره للسياسة الخارجية، أصبح سائدا اليوم، في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية على السواء[11]. **ففي فرنسا مثلا، يتفق جميع الباحثين على الاعتراف بالمكانة المتميزة لرئيس الجمهورية في توجيه السياسة الخارجية**[12]. وهذا ما دفع المهتمين بالشؤون الخارجية الفرنسية، إلى اعتبار هذا الجانب من السيادة العامة للدولة، تابعا للمجال المحفوظ le domaine réservé، الذي يختص به رئيس الدولة بدون شريك له، عكس المجال المراقب le domaine surveillé، الذي تديره الحكومة تحت يقظته، ويضم على الخصوص قضايا الاقتصاد والمالية، والمجال المفوض le délégué domaine، الذي يهم الشؤون الثانوية[13]. وبذلك، يعتبر رئيس الدولة، ومهما كان لقبه، ملكا أو رئيسا للجمهورية أو رئيس الإتحاد أو رئيس مجلس الدولة، أعلى شخصية سياسية والجهاز الأسمى عبل النطاق الداخلي والجهاز الرئيسي للعلاقات الخارجية للدولة[14].

إن ماسبق ذكره، يتكرس كذلك في السياق المغربي، حيث يعتبر الموقع الذي تحتله المؤسسة الملكية في مجال السياسة الخارجية استمرارا للوظيفة التي كان يضطلع بها سلاطين المغرب منذ القديم[15]. ومن ثم، ما فتئت تبرز ملامح ممارسة دبلوماسية مغربية خلال مختلف فترات التاريخ المغربي القديم، وهي ممارسة يختص بها السلطان بشكل مباشر وتعد مجالا خاصا ومحفوظا له[16]. وبذلك مارس السلطان سلطة دبلوماسية هامة، تمثلت في قيادة المفاوضات وإدارتها، من أجل إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سواء كانت معاهدات صلح أوتجارة مع الدول الأجنبية أومعاهدات تحالف معها[17].

التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل

عبد العالي خور

ملخص : تشكل منطقة الساحل الإفريقي احد أهم المناطق التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد إقليما و دوليا، بفعل ما أصبح يعتمل داخلها من متناقضات، فان كان غنى المنطقة بالثروات الطبيعية النفطية و المعدنية يجعلها محط أنظار القوى الدولية، إلا أن الواقع الأمني الهش المركب و المعقد قد يجعلها في صدارة الأحداث خلال العقود المقبلة، و هو ما يشكل تحديا جيواستراتجية للقوى الإقليمية و على رأسها المغرب الذي جعل من التوجه نحو العمق الإفريقي خيارا دبلوماسيا و سياسيا و اقتصاديا لا رجعة فيه.

تقديم : أصبحت منطقة الساحل و الصحراء الإفريقي من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات و تهديدات أمنية عابرة للحدود ، فقد اضحت المنطقة مصدرا أساسيا لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية، وازداد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، من طرف العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تواجه منطقة الساحل و الصحراء في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة و صعبة تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة (الاتجار في البشر و الاسلحة و البضائع) وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و انتشار الأمراض المختلفة، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الاجرامية والحركات الارهابية، هذه الظواهر تتغذى على اوضاع اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية و عسكرية، تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها الى مختلف دول الجوار، مما يقتضي التعامل معها و الاستجابة لها بإستراتجية شاملة و متعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية التي تم تبنيها في مواجهة هذه التهديدات ،و انطلاقا من كون منطقة الساحل تشكل عمقا استراتجيا و مجالا حيويا للأمن القومي المغاربي فإن هذه الأزمات الأمنية المهددة للمنطقة تلقى بظلالها على المشهد الامني بالمنطقة ، مما يلزم الدبلوماسية المغربية، بإعادة النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الاعتماد المتبادل أمنيا مع جميع المتدخلين و الفاعلين محليا و اقليميا و دوليا ، و التعاطي معها سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية او المتعددة الاطراف اقليما او دوليا، حيث يمكن للمغرب ان يلعب دورا فاعلا في الدفاع عن مصالح افريقيا في مواجهة التنافس الدولي على خيراتها من اجل تعزيز و تقوية التنمية و الاقتصاد، بدلا عن التركيز على المقاربة الامنية التي ثبت فشلها في مختلف المبادرات التي عرفتها المنطقة مما يحتم على المغرب تعزيز دوره في مختلف الاليات الاقليمية و الدولية التي تستهدف المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة التي تجمعه بشعوب ودول المنطقة.

و تسعى هذه الورقة إلى رصد مختلف التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل و تأثيراتها الإقليمية و مقاربة التعامل المغربي مع هذا الواقع و الخيارات المتاحة أمامه، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية ما هي الأهمية الجيوستراتجية لمنطقة الساحل ؟ و ما هي اهم التحديات الامنية التي تواجه المنطقة ؟ و كيف تؤثر على الوضع الامني

للمغرب؟ و ما هي سبل تجاوزها و الحد من تأثيراتها؟

للإجابة عن هذه الاسئلة سنتبع الخطة التالية:

- المحورالأول: الأهمية الجيوستراتجية لمنطقة الساحل
- المحور الثاني: التهديدات الامنية في منطقة الساحل
- المحور الثالث: الاستجابة الدبلوماسية المغربية للوضع الامني بالمنطقة

المحور الأول : الاهمية الجيوستراتجية لمنطقة الساحل:

كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمشة، إستراتيجيا واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة ، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية، ومن هنا، سنحاول أن نسلّط الضوء على موقع هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوسياسية للقارة الأفريقية من خلال التطرق للأوضاع الديمغرافية و الاقتصادية في المنطقة ، لكن قبل ذلك سنحدد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل.

1- الاطار الجغرافي لمنطقة الساحل و الصحراء :

يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" أو المنطقة المطلة على الشاطئ، ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية[1]. و الساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال،بالإضافة الى أن المنطقة تتميز باللايقين الجيوسياسي incertitude géopolitique حيث تنفلت من التعريف الجغرافي الكلاسيكي، ففي السابق كان التحديد وفق المناطق المناخية حيث هناك معيار التساقطات المطرية في حدود 200 ملم حيث دونها تكون الزراعة و الرعي مستحيلة[2]. كما أن التعريف و التحديد يختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسياً أو أمنيا.

و بالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في الساحل(استراتيجية من أجل الساحل) فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي ،جنوب الجزائر ،شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق.[3]واستنادا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية و سياسية و بيئية وأهمها : السنغال ،موريتانيا ،مالي ،بوركينافاسو ،النيجر، التشاد ،غينيا الاستوائية.[4]

وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد، وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها «اللجنة المشتركة لمكافحة اثار الجفاف بالساحل» و التي أنشئت في شتنبر 1973، فإن دول الساحل الإفريقي هي: السنغال ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد ثم أضيفت كل من غامبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر . ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا . إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال.[5] ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري، وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.

و بهذا الموقع يتضح ان منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع افريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الاحمر مما يفسر الاهتمام الاقليمي و الدولي بها حيث باتت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استًراتيجي حساس وحيوي، وذات اهتمام متزايد على الصعيد الدولي

وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى دول الجوار و الى مناطق نفوذ القوى الدولية كما يمكن ان تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط[6]. و تؤثر على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط انطلاقا من البحر الاحمر[7]. و تتميز حدود دول منطقة الساحل بالمرونة و النسبية و تسمح بالانتشار السريع للمشاكل الامنية واكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين الذين توطدت العلاقات فيما بينهم بسبب الاثنية المشتركة او صلات القرابة و المصاهرة و العلاقات التجارية المتبادلة.

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي: المجاعة، و الجفاف، و التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.[8]

2- العامل الديمغرافي :

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي و السياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس، و الكانوري، و الطوارق و العرب.[9]

و تمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة و غير متوازنة مقارنة مع شساعة مساحته ،فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية ،فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونان ونصف؛ إلا أنّ هذه العدد وصل في سنة 2009 إلى 11175919 نسمة، ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 8.7 فرد في الكيلو متر مربع الواحد، وتتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية، حيث يقطن حوالي 0.1 فرد في الكيلومتر المربع، بينما تتميز مناطق الجنوب بكثافة سكانية عالية حيث يقطن حوالي 52.4 فرد في الكيلو متر الواحد.[10] و يبرز هنا مشكل اللاجئين البيئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الاحترار والتصحر وما يودي اليه من خلق تجمعات اثنية

الهوامش

1. Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,collège de défense de l'OTAN,NDC occasionnel paper 19,décembre 2006, p 6
2. Cahiers de l'Afrique de l'Ouest Un atlas du Sahara-Sahel Géographie, économie et insécurité Sous la direction de Laurent Bossard OCDE 2014 p 18-22
3. pour consulte le document voir le lien : http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf
4. Edmond Bernus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet «Le sahel oublié». Tiers Monde .N134 .1993 p306 . 307. http://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1993_num_34_134_4755.pdf
5. opcit p 6
6. Luis Simon . Op- cit .p9
7. إجلال رأفت، « السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء «،السياسة الدولية ،العدد 145 ،يوليو 2001 ،ص10.
8. « CARACTÉRISTIQUES ÉCOLOGIQUES ET SOCIO-ÉCONOMIQUES» http://www.fao.org/docrep/003/x6883f/x6883f07.htm#TopOfPage
9. Gérard-François DUMONT « La géopolitique des populations du Sahel » http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html
10. voir "Deuxième recensement général de la population et de l'habitat (RGPH2,2009) ministère de l'économie et de plan république de Tchad http://unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/2010_PHC/Chad/Chad_Resultats%20Globaux.pdf

وغيتوهات autochtonie و نزاعات داخل الدول حيث هناك في الساحل حسب احصائيات سنة 2012، 11.3 مليون نسمة في وضعية لا امن غذائي و 597 الف لاجئ و 443 الف نازح.[11]

و يتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني و يقدر ان يتضاعف عدد سكانه حيث سيصل بحلول سنة 2040 الى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الامن الانساني بالمنطقة و خاصة الامن الغذائي. منطقة الساحل منطقة تأخر فيها الانتقال الديمغرافي[12] و تقدر الامم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 2,9 ما بين 2010 و 2050 .[13] وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل انسداد افق تغير الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

إنّ التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد و التي تتغذي في اغلبها على انعدام العدالة التوزيعية و سوء توزيع الثروات الاقتصادية.

3- هشاشة الواقع الاقتصادي :

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم، وتتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور، حيث أن معظمها تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية و من فساد سياسي و اقتصادي، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول، فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والإتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي. و في سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب و الجزائر و تونس اعلى ب 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد موريتانيا و مالي و النيجر و يشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام لدول الساحل و الصحراء باستثناء ليبيا و الجزائر باقي دول الساحل هي دول حديثة من حيث استغلال الثروات البترولية.[14]

و يبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59 في المائة فقط من متوسط دخل افريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة التي يشكل فيها الشباب اقل من عشرين سنة 60 في المائة و البالغين 75 مليون نسمة سنة 2011 و التي يتوقع ان تصل الى 130,3 سنة 2030 حيث تصل معدل الخصوبة لحوالي 3 في المائة (النيجر 3,9)[15]

و يعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى و في العواصم و يستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة مما سرع من وثيرة التمدن و ما يرافقه من استمرار للفقر والحرمان فالثروات التي تحتويها اراضي الساحل لا يستفيد منها إلا الشركات المستغلة و الفئات التي تدور في فلكها[16].

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً، كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا، وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.[17]

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الغربية والأوروبية و المتمثلة في

مصادر الطاقة و اليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي.كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة.[18]

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء و يمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، و الذي أبرم الاتفاق بشأنه بين الدول الثلاث في ابوجا في 3 يوليوز 2009، رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها.[19]

وبذلك فإن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي ما جعل دول الاتحاد الاوربي والدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها، فهي أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة انشغالا لمختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة، خاصة ان هذه الثروات لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية قوية.

لقد كان الساحل والصحراء على مر التاريخ مركزا للمبادلات والتجارة، واليوم أصبحت الطرق الصحراوية ممرا لتجارة السلاح والمخدرات والمهاجرين حيث يستفيدون من الدعم الذي تقدمه الجزائر و ليبيا للسلع بالإضافة الى انفلاتها من دفع الحقوق الجمركية ،هذا الاقتصاد يطرح تحديات فعلية ويجب التمييز بين التهريب المافيوزي traffic mafieux والممارسات غير المهيكلة pratique informelle-biens de consomation courante التي ترتبط بها حياة سكان الحدود، هذه الدينامية و التعاون بين شبكات التهريب المنتشرة بين غرب افريقيا و شمال افريقيا هي شاهد على اندماج اقتصادي حقيقي لجهتي الصحراء رغم ان هذه المبادلات لا تأثير لها على اقتصاد دول المنطقة.[20]

المحور الثاني : التهديدات الامنية في منطقة الساحل:

إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور و مستويات التهديدات الأمنية المتعددة و المتشابكة الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة كأداة؛ لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديد أمني متعدد المستويات.[21] وتعتبر منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي: البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته، البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، و تجارة

الهوامش

11. Sahel regional strategy 2013 united nations P 3
12. مفهوم الانتقال الديموغرافي يعني الانتقال من نظام ديموغرافي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة منخفضتين.
13. Un atlas du Sahara-Sahel p 85
14. atalas de sahara et sahel p 87/94
15. « Le Sahel central : au coeur de la tempête » Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 3
16. ibid p 3
17. ibid p 86
18. Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia . Op.cit. .p9
19. voir Benjaminn Augé « le trans saharan Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ? » note de l' Ifri programme subsaharienne ifri 2010
20. Judith Scheele « Trafic ou commerce ? Des échanges économiques au Sahara contemporain » http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/trafic-ou-commerce-des-echanges-economiques-au-sahara-contemporain
21. Mehdi Lahlou, "Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l`Union Européenne: évolutions récentes," rapport de recherche2005/3 institut universitaire européen www.carim.org/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf, pp.1-26. visite le 28 mars 2015

الأسلحة والمخدرات. والبعد الثالث هو الهجرة غير الشرعية. ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

1- التهديدات الإرهابية :

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي. والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. كما انّ هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جـزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي. فقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي. خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية. والذي انتشر في الصحراء و الساحل منذ صيف 2003. وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم. إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكوحرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا. والكامرون.

إن قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بعدة عمليات من اختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخـدرات والأسلحة دفع البعض إلى اعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة اجرامية اكثر منها دينية او سياسية مستدلين بمشاركة أحد قادته[22] ويدعى عبد الكريم الطرقي (نسبة إلى الطوارق) في قمة مهربي المخدرات الكولومبيين المنعقدة في غينيا بيساو سنة 2010 .كما أن مخاطر اللاستقرار تزايد بعد سقوط نظام معمر القدافي و فوضى السلاح و عودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة تنظيم القاعدة الذي يتعاون مع جماعة بوكوحرام مستفيدا من نقط دعم في المجتمعات المحلية حيث ينسق مع قادة محليين

و مهربي المخدرات و السلاح[23]. مستغلا افتقار هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية. إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني. حيث لا يوجد في تلك الأقاليم. ما يستدعي حضور أي حكومة. علاوة على عدم قدرة الحكومات على مراقبة و ضبط اراضيها نظرا لشساعة مساحتها و ضعف جيوشها و قوات الأمن لديها .فمثلا أغلب الدول لا تتوفر على جيوش قوية و منظمة و مجهزة. فمالي لديها جيش تعداده حوالي 8200 ألف فرد و مساحتها تزيد عن 1 مليون 240 ألف كلم مربع أي أقل من جندي واحد لكل151كلم مربع.[24]

أ- محاربة الإرهاب في منطقة الساحل و الصحراء :

لقد بدأ الاهتمام السياسي و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا يزداد منذ انتهاء الحرب الباردة و الإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد. فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات و عمليات تدريب لقوات دول إفريقيا وتزويدها بالمعدات لكنها كانت لا تنطلق بهدف محاربة الإرهاب و إنما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام و الوقاية من النزعات و محاربة التمرد الداخلي و حماية منابع النفط.[25]

و نتيجة لتدمير السفارتين الأمريكيتين بكل من طانزانيا و كينيا في 1998 وسعت الولايات المتحدة من تعاونها لمحاربة الإرهاب مع كل من طانزانيا و كينيا و إثيوبيا و أوغندا.[26] وهو التعاون الذي سيتسع ليشمل معظم الدول الإفريقية بعد أحداث 11 شتنبر 2001. حيث أقيمت عدة شراكات مع دول إفريقيا لتعزيز الأمن و محاربة الإرهاب. و إذا كان هذا الاهتمام الأمريكي قد تركز بداية في شرق إفريقيا و خاصة منطقة القرن الإفريقي. فإن وجود نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية في منطقة الصحراء الكبرى .و التي تحولت فيما بعد الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وقيامها

بعمليات إرهابية و عدم اقتصار نشاطها على الجزائر حيث يمتد إلى كل من موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر بل واحتمال ربطها لعلاقات مع جماعات متطرفة أصولية أو ذات نزعات انفصالية في كل المنطقة . جعل من منطقة الساحل الرقم الثاني في الحرب على الإرهاب فيما يتعلق بإفريقيا[27]. حيث كثفت الولايات المتحدة دعمها و تعاونها مع دول الساحل و دول المغرب العربي لاحتواء الجماعات المتطرفة و حرمانها من تكوين قواعد للتنظيم و التدريب و التجنيد .

و تعتبر «مبادرة عبر الساحل PAN SAHEL» لسنة 2003 أول مبادرة أمريكية في المنطقة و خصص لها 6.2 مليون دولار. و هدفها المعلن هو تدريب قوات البلدان المشاركة فيها(موريتانيا. تشاد. مالي. النيجر) ومساعدتها على حماية ترابها الإقليمي من هجمات و تسلل الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة. لكن اتساع خريطة هذه الصحراء و قحالتها توضح أن هذا الهدف يصعب تحقيقه بأضعاف هذه القوات المدربة . لهذا وسعت الولايات المتحدة منها في مبادرتها الجديدة «مكافحة الإرهاب عبر الصحراء «TRANS -SAHARIAN COUNTER TERRORISME INITIATIVE والتي أصبحت تضم المغرب وتونس و الجزائر والسنغال ونيجريا كملاحظين. إضافة إلى الدول الأربع المنخرطة في مبادرة عبر الساحل. و قد تم الرفع من ميزانية المبادرة الجديدة لما بين 120 و132 مليون دولار لسنة 2005 وما بين 350 و400 مليون دولار لتغطي السنوات الخمس لما بعد سنة 2005. وهو ما يعني إمكانية تدريب عدد أكبر من القوات وتوفير وسائل ومعدات المراقبة والحراسة[28]. و تتميز هذه المبادرة الجديدة بوضعها لإستراتجية متعددة الأبعاد وبأوجه متعددة تهدف للانتصار على الجماعات الإرهابية بتقوية القدرات الإقليمية على محاربة الإرهاب و الرفع من التعاون بين القوات الأمريكية و قوات هذه الدول. و تهدف كذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية و الحكامة و التعليم و المؤسسات الحرة و الديمقراطية[29].

و قد قامت الولايات المتحدة بمناورات عسكرية مشتركة مع دول المنطقة ابتداء من 6 يونيو 2005 و على مدار ثلاثة أسابيع و تهدف إلى التدريب على مكافحة الإرهاب. و أطلق على هذه العملية اسم فلينتلوك 2005 شملت خمس دول عربية و إفريقية هي مالي و النيجر وتشاد و موريتانيا و الجزائر.

وتزامن مع مناورات أخرى شملت أربع دول هي السنغال و المغرب وتونس و نيجيريا.[30]

و بهدف تعزيز التنسيق و التعاون العسكري بين أمريكا و دول المغرب العربي و الساحل تم عقد لقاء بقيت أشغاله سرية بين رؤساء أركان الحرب لثمان دول (تشاد. المغرب. مالي. موريتانيا. نيجيريا. السنيغال. تونس. والجزائر) والقيادة الأوربية للجيش الأمريكي (UE-EUCOM) في شتوتغارت بمقر هذه الأخيرة و ذلك بتاريخ 23-24 مارس 2004. و شاركت الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة في شهر مارس 2004 في عملية عسكرية قامت بها أربع دول من الساحل (مالي. النيجر. تشاد. الجزائر) ضد الجماعة السلفية للدعوة و القتال.[31] ورغم أهمية هذه العمليات إلا أنها سيف ذو حدين . فهي و إن كانت تعمل على تقزيم هامش المناورة و الحركة لدى هذه الجماعات الإرهابية . إلا أنها تعتبر عاملا مساعدا على زيادة عدد المجندين و المتطوعين في صفوفها بدعوى محاربة الصليبين الذين يعيدون غزو شمال إفريقيا و بلدان الساحل المسلمة. و هو ما يوجب على دول المنطقة توحيد جهودها في حربها على الإرهاب بعيدا عن التدخل المباشر للدول الغربية. و ذلك حتى تستطيع القضاء على هذه الجماعات الإرهابية. و طبعا يجب أن يتم ذلك في إطار مقاربة شاملة و متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار جميع أسباب الظاهرة و مسبباتها.

الهوامش

22. Bulletin de la sécurité africaine n 18 février 2012 une publication de centre des études stratégiques de l'Afrique « la cooperation de securite au maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'algerie » par Laurence aida ammour p 1-3

23. ibid. p 3

24. voir « Deux ans après l'opération Serval, où en est l'armée malienne ? » http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=mali

25. انظر:
« Islamist terrorism in the sahel : fact or fiction ? » crisis group, Africa report n° 92, 31 march 2005 p28

26. انظر:
« More than humanitarianism , a strategic US approach toward Africa" independent task force report n° 56 2006 ,council on foreign relations.

27. انظر:
« Islamist terrorisme in the sahel : fact or fiction ? » op,cit p30

28. نفس المرجع ص 6

29. انظر:
M, Henry.Crumpton « contre –terrorisme : les EU félicitent les pays africains pour leur efforts » sur http//:usinfo.state.gove /fr/archives/2006.

30. انظر: «حروب الاستئصال في الصحاري و البحار» جريدة المستقبل العدد 1969 الأربعاء 6 يوليوز 2005 ˚ 21 على الموقع : www.almostagbal.com/stories.aspx?storyID=129459

31. انظر:
Pierre Abromovici « activisme militaire de Washington en Afrique » le monde diplomatique juillet 2004 p14-15

ب ـ تنظيم الدولة الاسلامية أكثر الأخطار القادم من الشرق :

لقد اصبح الوضع الجهادي أكثر تعقيدا مع بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام و طموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي إلى المغرب العربي مستغلا وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغاربية لتوافر إمكانية التفاعل إيديولوجيا وعمليا ولوجستيا وتنظيميا، أي الأرضية الإيديولوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد جماعات متطرفة قريبة من ايديولوجية داعش كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وبعد احتلال أمريكا للعراق ، و هو الوضع الذي استغله داعش، في استقطاب جهاديين من دول المغرب العربي للقتال في سوريا و العراق في صفوفه منذ عام 2011 و تقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي 300 مقاتل تونسي 1200 مغربي و 170 جزائري.[32] فقد اقام الارهابيون والكيانات الارهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خللها المقاتلون الارهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة و ذهابا[33]. مما أسس لعلاقة متعددة الجوانب علاقة إيديولوجية و علاقة رفاق سلاح و علاقات عامة وشخصية وأهداف وطموحات مشتركة، انعكس أثرها في نقل الخبرة التي طبقت في سوريا و العراق إلى تونس و إلى ليبيا و إلى الجزائر ،نتيجة لعودة المقاتلين إلى بلادهم، وليس أدل على ذلك من المعارك التي فتحوها ففي بنغازي ودرنا و في تونس وفي الجزائر و في مالي و في مصر، فالبعدين الإيديولوجي والعملياتي هما مكونين هامين يعول عليهما تنظيم داعش في إدارة معركته في الساحة المغاربية.[34]

و تنبي استراتجية التنظيم على السعي إلى توفير التمويل والمقاتلين بشكل فعال، إضافة إلى خلق حالة من التعبئة في أوساط الجهاديين في المنطقة من أجل مناصرة التنظيم وتقديم الدعم المعنوي له في مواجهة التحالف الدولي الذي بدأ يتشكل لوقف تقدمه، وهو ما سوف يستفيد منه التنظيم على المدى القصير، أما على المدى البعيد، فإن التنظيم، من خلال هذا التأييد، سيحظى بنفوذ واسع في المنطقة، يمكن أن يستخدمه في المستقبل، في حالة دخوله في صراع مع العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، وهو ما سوف يحوله إلى خطر عابر للحدود خلال المرحلة القادمة.

هذا الوضع ساهم في تشكل نوع من «الحزام الجهادي» في المنطقة، بشكل يمكن أن يهدد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد «داعش» داخل المنطقة بهذه الصورة الحالية، لاسيما أنه سيشجع التنظيمات الجهادية الموالية له، على تكثيف هجماتها ضد الدول التي تقيم فيها، من أجل إسقاط الأنظمة ما سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجة جديدة من العنف، خاصة أن غالبية تلك التنظيمات سوف تسعى إلى الالتزام بتوجهاته العنيفة باعتباره التنظيم الأكثر قدرة على تنفيذ أهدافه، لاسيما بعد إعلانه قيام «الخلافة الإسلامية».

2- الجريمة المنظمة وتجارة السلاح و المخدرات :

تعتبر افريقيا عموما و منطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة و أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام معمر القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزم مناطق التوتر في المنطقة[35]. حيث بدا هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها، وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير[36] التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بملايين القطع، فيما يقدر برنامج الامم المتحدة الانمائي عدد قطع السلاح في افريقيا ب100 مليون قطعة[37] ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا يجعل إفريقيا جنوب الصحراء تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.

وتعكس الديناميات الحالية للاتجار بالأسلحة إلى ليبيا بعض الشبكات والتحالفات التي نشأت أثناء الثورة، وتعمل بعض البلدان الخليجية والأفريقية من أجل دعم أطراف فاعلة

مسلحة بعينها، وتسعى شبكات السمسرة التي أنشئت أثناء الثورة و بعدها بنشاط إلى الحصول على صفقات أسلحة، ويحتمل أن عمليات النقل الجارية حاليا في ليبيا تسهم في إحداث مزيد من انتشار الاسلحة العسكرية داخل البلد وخارجها، وهو أمر لا يزال حتى الآن يشكل تحديا كبيرا لبلدان أخرى في المنطقة، ولاسيما من منظور الإرهاب.[38]

فبيع الأسلحة في السوق السوداء المدنية تجارة تدر على أصحابها مداخل باهظة، فقد أقيمت عدد من المتاجر لبيع الأسلحة الصغيرة علنا في ليبيا و يتم عرض اعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الاسلحة، و تعمل الامم المتحدة عبر خبرائها على رصد و تتبع مسار السلاح الليبي في المنطقة مستعينة في ذلك بالمعلومات التي تزودها بها دول المنطقة التي تحتجز قطع السلاح المهرب ،و أحيانا لا تجد تجاوبا من قبل بعض الدول كما هو الشأن بالنسبة للجزائر.[39]

ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي ،في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخزون الحكومي بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحًا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت به أحلام الثورة ، خاصة بعد انفلات العقد المناطقي والعشائري؛ حيث إن سقوط القذافي كان بمثابة الشرارة لحرب قبلية وأحيانًا إثنية كما هو حاصل بين قبيلة التبو وقبائل أولاد أسليمان العربية في الصحراء المتاخمة للحدود الجنوبية مع تشاد[40].

وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، مراكز رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين، من جماعات انفصالية و حركات متطرفة كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة[41].

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، وتشير الدراسات المهتمة[42] إلى أنّ نحو 25 في المائة سنة 2007 و 13 في المائة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل الى أوربا مر عبر دول افريقيا الغربية بقيمة إجمالية 800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0,2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب و وسط افريقيا في سنة 2009. و عموما فإن تجارة التهريب تدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة[43] إضافة إلى

هوامش

32. انظر: «رسالة مؤرخة في 13 ماي 2015 موجهة الى رئيسة مجلس الامن من رئيسة لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار 1373 بشأن مكافحة الإرهاب» رقم S/2015/ 338 ص 12 على الرابط http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1514127_AR.pdf

33. نفس المرجع ص 7

34. انظر يحي اليحياوي «عن داميس فرع داعش بالمغرب العربي»
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/23/%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D8%B9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

35. «-Trafic d'armes à feu en Afrique de l'Ouest» https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_FIREARMS_FR.pdf

36. رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير 2014 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار1973/ 2011 الامم المتحدة الوثيقة رقم *S/2014/106

37. Conférence ministérielle sur le commerce des armes légères, Genève, le 12 septembre 2008

38. انظر رسالة مؤرخة في 23» فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) موجهة الى رئيس مجلس الامن S/2015/ 128 ص 37

39. نفس المرجع

40. Ismaël Maazaz « TURBULENCES EN LIBYE MÉRIDIONALE : Une menace majeure pour le bassin sahélien » - NOTE D'ANALYSE : GROUPE DE RECHERCHE ET D'INFORMATION SUR LA PAIX ET LA SÉCURITÉ Bruxelles 7 août 2014 p 4

41. انظر رسالة مؤرخة في 23» فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) موجهة الى رئيس مجلس الامن S/2015/ 128

42. Georges Berghezan « Panorama du trafic de cocaïne En Afrique de l'Ouest» Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité Bruxelles 2012 P 6

43. Source : Rapport ONUDC - février 2013, p 6.

ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

أصبح الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الأمريكولاتينيين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية و الجنوبية[44]. فطريق الهروين و الكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواقا جديدة وطنية و دولية من طرف مهربي المخدرات. حيث يلجأ المهربون إلى حماية الجماعة الارهابية لتامين طرق التهريب ولمعرفتهم بتضاريس المنطقة و جغرافيتها.

بذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا و تحديدًا إلى منطقة غرب إفريقيا و نحو امتداداتها الجغرافية. فكانت شمالا نحو دول المغرب العربي و شرقًا نحو التشاد و مصر و جنوباً نحو إفريقيا الجنوبية. و هنالك طريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال. أما عن العلاقة الثنائية التي تجمع تجارة المخدرات بالجماعات الإرهابية. نجد تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان و ذلك باستعمال العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية . كما أن تنظيم القاعدة . مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي. سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات أو قدّم الحماية لقوافل التهريب.[45]

و تعتبر أجهزة الاستعلامات الغربية أن الجنوب الغربي لليبيا (منطقة فزان) وبحيرة التشاد (وتضم الحدود بين تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر) كأهم مراكز الجهاد. تعرف انتشارا واسعا لأنشطة التجارة غير المشروعة. فالنيجر التي تتوسط هذه المنطقة تعتبر الممر الرئيسي للتهريب. أولا بسبب موقعها و ثانيا بسبب الفقر و ضعف المؤسسات العامة. وكذلك بسبب العمليات العسكرية في مالي التي دفعت بالمهربين إلى البحث عن ممرات بديلة.[46]

لقد كانت أعمال اللصوصية والعنف الطائفي والهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المتطرفة والانتقام من الجماعات المسلحة لاشتباه في عملائها لجماعة معادية بمثابة الأخطار الكبرى التي تعرضِ المدنيين للعنف البدني. وقد أدت إلى زيادة مستوى الإصابات في صفو المدنيين[47]. مما قد يدفع بهم الى مغادرة بلدانهم و النزوح أو الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا.

3- الهجرة غير الشرعية :

تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى. بما فيها مناطق العبور. وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. و حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية. تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة.[48]

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى أن المهاجر غير الشرعي بقولها[49] «أنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول و الإقامة أو العمل في بلد ما. ويشمل هذا:

- الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ولكن استطاعوا الدخول سرا حسب اتفاقية الامم التحدة لمكافحة الجرمة المنظمة عبر الوطنية. يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية: برا. بحرا. وجوا).

الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته .التزوير يستهدف بالأساس وثيقة أسرار و الهوية و المهاجرين في أوضاع غيرَ نظامية.

و في العقدين الأخيرين تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر. حيث أنّ أعداداً غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية. عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس و المغرب .رغم صعوبة الوضع و مخاطر الطريق

الطويلة. فمثلا المهاجر السنغالي يقطع 3000 كلم مرورا باكذز و تمنراست ليصل إلى الشمال الجزائري أو المغربي أو عبر طريق اكذز سبها وصولا الى السواحل الليبية[50] الذي يبقى الممر المفضل بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه مدنه.

ومنذ سنة 2006 عرف محور السنغال موريتانيا المغرب انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة نوادبو نواكشوط دكار وبفعل طرق الأمل "route d'espoir" الرابط بين مالي ونواكشوط هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريتانيا وخليج عينا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة.[51] إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى هو الطريق المفضل بعد سقوط نظام القدافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوربية.[52]

و لكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو أخدها للعنصر النسوي .وهو ما زاد من مستوى التعقيدات و التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة. و نقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر وطنية من خلال شبكات الدعارة و تهريب المهاجرين السريين. فالصورة أخذت أبعاداً و تهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها. حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى[53] وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي و من بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا:. فالمهاجر مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك. فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك[54] فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي الاقتصادي الإنساني و الاجتماعي و الثقافي عبر الهجرة. وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية العبر وطنية لتأمين وثائق سفر مزورة و تأشيرات المرور المزورة أيضاً و حتى العملات الصعبة. و تظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية . سواء في الدول الأصلية أو دول العبور أو دول الاستقبال. خاصة و أن للهجرة الغير شرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية و التي تهدد بدورها الاقتصاد و الفرد. و ذلك في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية و تجنيدهم لحسابها. و حتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية و اضطرار بعضهم إلى المتاجرة بالمخدرات ليتمكنوا من تمويل رحلاتهم.بالإضافة إلى التهديدات الصحية التي ترتبط بإمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة. علاوة على الاشكاليات القانونية المتعلقة بمنح الجنسية للأطفال الذين يزدادون في طرق الهجرة خاصة المنحدرين من أمهات تأخذ دولهم بمعيار الاقليمية في منح جنسيتها.

هذا دون أن نغفل الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة و الوثائق الرسمية. خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور. إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة و شبكات الدعارة و المخدرات والأقراص المهلوسة. والمتاجرة غير المشروعة و تزوير العملة خاصة منها اليورو.[55]

4- العجز البنيوي والوظيفي للدولة :

لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لإفريقيا في تحقيق سلطتها على

الهوامش

44. Laurence AIDA AMMOUR, « Flux, Réseaux et Circuits de la criminalité organisée au Sahara-sahel et en Afrique de l'Ouest », Institut de Recherches Stratégiques de l'école militaire (IRSEM), Paris, Cahiers du Cerem Spécial Sahel, n° 12, décembre 2009, p. 4.

45. ولفر لاخر « الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي شنتبر 2012 ص 9-7 http://carnegieendowment.org/ files/fulltext-ar1.pdf

46. Le Sahel central : au coeur de la tempête - Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 1

47. تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي عملا بقرار مجلس الأمن رقم - 2227 (2015) S/2015/ 732 ص 6

48. المادة 3 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

49. «Termes clés de la migration» http://www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration

50. voir Hein de Haas «Migration irrégulière d'Afrique Occidentale en Afrique du Nord et en Union européenne : Une vue d'ensemble des tendances générales» serie migration research de l' OIM n 32 Organisation internationale pour les migrations 2008 p 17.

51. Atlas de sahel p 137.

52. Le Sahel central : au coeur de la tempête - Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 P 2

53. voir l'intervention de Honore Mimche et autres « la féminisation des migration clandestine en Afrique noir » présenté au colloque « mobilité au féminin, tanger 15-19 novembre 2005 http://rajfire.free.fr/IMG/pdf/feminisation_migrations_afrique.pdf

54. Maxime Tandonnet, Migrations: La Nouvelle Vague Questions Contemporaines (Paris : L`Harmattan, 2003), p.6.

55. Élie Goldschmidt «Migrants congolais en route vers l'Europe «http://www.cairn.info/revue-les-temps-modernes-2002-4-page-208.htm

أراضيها وخلق توليفة اجتماعية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع[56]. وتوفير الأمن و التعليم و الصحة والفرص الاقتصادية. هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية حيث لا وجود لانتماء وطني لدى سكان الساحل. فالانتماء و الولاء هو للقبيلة و العرق و الاثنية ,و هو ما يكرسه السياسيون بحابة اثنياتهم و قبائلهم. وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود البينية الأنثربولوجية للمجتمعات المحلية. فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي. كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية.[57]

إنّ ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً وفي دول الساحل الأفريقي خصوصاً شجع بالضرورة على صعود لاعبين من غير الدول. تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول الساحل الضعيفة. وخصوصاً في المناطق الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية[58] مثل "جماعة بوكوحرام" التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها كالكامرون. وتشاد. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية. والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية. وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر لتشكل سمة لمنطقة الساحل الأفريقي او ما يسمى بقوس الازمات.

تتسم دول القارة الأفريقية بأنّ نظم الحكم في غالبيتها عبارة عن أنظمة تستعصي على التصنيف. حيث يصعب أحياناً التمييز بين نظم الحكم العسكرية والمدنية. ففي ما بين سنة 1960 و سنة 2013 شهدت الدول الافريقية أزيد من 80 انقلاب[59]. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول الأفريقية في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة. فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة. بالإضافة الى الصراع على السلطة و الثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى. خاصة تلك التي لم تبد تأييدا للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته. وحتى الدخول معه في صراع مسلح. ففي مالي مثلا. ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية. ظهرت عدة جبهات عسكرية وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة. والحركة الشعبية لأزواد. والجبهة الإسلامية العربية لأزواد. حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في مالي.

إن مجمل التهديدات الأمنية التي تمت الإشارة إليها أعلاه و التي تسم منطقة الساحل و تصنف دولها ضمن خانة الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل. تلقي بظلالها على المحيط الاقليمي لدول الساحل خاصة الدول القريبة جغرافيا. وعلى رأسها دول المغرب العربي. التي كانت تاريخيا مرتبطة بالساحل بأواصر التجارة والقرابة والمصاهرة. و التي حاول الاستعمار الأجنبي قطعها و عزل المنطقة عن عمقها الاستراتجي و عن جذورها. لكن هذه المخاطر التي يحملها هذا الوضع يحتم عليها إعادة إحياء الروابط التاريخية التي جمعتها بالعمق الافريقي من خلال منطقة الساحل.

المحور الثالث : تعاطي الدبلوماسية المغربية مع الوضع في الساحل :

حاولت الدول المغاربية منذ الاستقلال تعزيز علاقتها مع الدول الافريقية .فالمغرب الذي كان منشغلا باستكمال وحدته الترابية و استرجاع اقاليمه الجنوبية و مركزا على علاقته مع فرنسا والدول الغربية .كانت تربطه علاقات خاصة بكل من السنغال وساحل العاج والغابون والزايير فيما كان شبه غائب عن باقي العواصم الإفريقية. فخلال سنوات السبعينات والثمانينات كانت علاقته التجارية مع الدول الافريقية الأخرى ضعيفة. رغم أنه كان يطمح إلى أن يصبح جسرا بين افريقيا والمتوسط. هذا في الوقت الذي كانت الجزائر تتبنى سياسة مختلفة فهي تدعم حركات التحرر الوطني وتعزيز علاقات التعاون والتواصل ففي ما بين سنتي 1963 و 1976 عقدة 16 اتفاقية تعاون ثقافي وعلمي مع الدول الافريقية الفرنكوفونية

و21 اتفاقية للنقل والتواصل وأزيد من 40 اتفاقية تجارية (رغم محدودية نتائجها).[60]

ومنذ اعتلاء الملك محمد السادس لسدة الحكم انتهج المغرب سياسة اقتصادية هجومية مدعومة بالديبلوماسة اتجاه افريقيا ففي سنة 1998 تم ابرام 20 اتفاقا للتعاون مقابل 88 للفترة بين 1972و1985 نتج عن هذه السياسة ارتفاع مبادلات المغرب مع جيرانه الأفارقة من 533 مليون دولار الى حوالي 3 مليار دولار في الفترة مابين سنة 1998 و 2008 اي بزيادة بنسبة 463 في المائة.[61] فالشركاء الأفارقة يفضلون القرب الثقافي و الروحي و الجغرافي و الاقتصادي. و هو النموذج الذي يقدمه المغرب.

و ترتكز الاستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة. خاصة منها دعم التنمية المستدامة و تطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات. ومن أجل تحقيق ذلك. تستند هذه الاستراتيجية على الانفتاح التجاري و التعاون و تشجيع الاستثمارات. فقد أصبح المغرب. خلال بضع سنوات. ثاني أكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا . حيث يطمح المغرب. الذي يقع في مفترق طرق الأسواق العالمية. إل أن يصبح منصة إقليمية موجهة نحو إفريقيا. فبالإضافة لعلاقاته المتميزة مع شركائه الأفارقة. يتوفر المغرب على مزايا قل نظيرها . منها تحسين مناخ الأعمال وصورة البلد مما جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء. بالنظر لتجربته الرائدة في ميادين حيوية من قبيل تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع استراتيجيات قطاعية وإنجاز مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية.[62] بالإضافة إلى تجربته في إصلاح الحقل الديني و استراتجيته الاستباقية في محاربة الإرهاب و التصدي لمخططاته.

و تعرف دول المغرب العربي تماسا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي: الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي: وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية. وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء. وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا. وهو سياقٌ موسوم بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية بالمنطقة: مما يحتم على المغرب امتلاك استراتجية امنية للتعامل مع الوضع في الساحل في ظل الاستقطاب الحاد اقليميا و دوليا. حيث يبقى أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل هو الدور الذي تلعبه الجزائر إقليميا. والتي ترفض أي وجود أو تأثير للمغرب وحتى المشاركة في المبادرات التي يكون المغرب عضوا بها. و تعمل على تقديم نفسها بأنها ذات خبرة و تجربة ناجحة في محاربة الإرهاب. رغم أنها فشلت في القضاء عليه على أراضيها خلال عقدين من الزمن.[63] رغم أنها لا تحظى بثقة دول الساحل التي تنظر للإرهاب كإنتاج جزائري .حيث أغلب زعماء تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي جزائريين. كما يرون ان المخابرات الجزائرية قامت بدور في انشاء و في تصدير الإرهاب إلى بلدانهم. هذا بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته الجزائر للطوارق في مالي والنيجر لمواجهة النفوذ الليبي

الهوامش

56. 3Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in : http://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf

57. Gérard-François DUMONT « La géopolitique des populations du Sahel » http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html

58. الحافظ النويني « اومة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا : حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي) « مجلة المستقبل العربي العدد 422 ابريل 2014 ص63

59. voir Jean-Jacques Wondo Omanyundu « Coups d'État et militarocratie en Afrique post-indépendance »- See more at: http://desc-wondo.org/fr/coups-detat-et-militarocratie-en-afrique-post-independance-jj-wondo/#sthash.aeJxehqw.dpuf

60. « un atlas de sahara –sahel … » opcit p 116

61. ibid. p 117

62. انظر مجلة المالية العدد 28 غشت 2015 وزارة الاقتصاد و المالية الرباط ص4-5

63. laurenc Aida ammour opcit p 4-6

ويقتصر النفوذ الجزائري على الطاقة و الأمن على عكس المغرب الذي ينوع من استثماراته بالمنطقة.[64]

وتستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًّا بمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16من فبراير/شباط 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل"، بأجندة تتضمن بعدًا أمنيًّا، في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي، هذا التجمع الذي قد ينظر اليه كبديل عن التجمعات الأخرى خاصة تجمع دول الساحل والصحراء المصطلح عليه (سين صاد) المؤسس في أوائل فبراير/شباط 1998، والذي يعتبر أوسع تجمع لدول المنطقة، فهو يضم 28 دولة، وحوالي نصف سكان القارة الأفريقية، والأهم أن أعضاءه اتفقوا على تعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتؤكد المعاهدة المنشئة على أن من أهدافه إقامة اتحاد اقتصادي شامل، ومخطط تنموي متكامل، وإزالة العوائق أمام حركة الأشخاص، ورأس المال، وحريات الإقامة والعمل والتملك، وتدفق التجارة والخدمات، وتشجيع وسائل النقل والاتصالات.

ومن هنا اعتمدت الدورة الاستثنائية لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع في 17 فبراير/شباط 2013 بالعاصمة التشادية إنجمينا معاهدة جديدة للمنظمة، ومجموعة من النصوص المتعلقة بالنظام الداخلي لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي والنظام المالي، واعتبر ذلك ولادة جديدة لتجمع دول الساحل والصحراء يمكن للمغرب أن يكون قائدا لها، باعتبار هذا التجمع هو الاطار القادر على تجاوز إشكالات المنطقة الأمنية والسياسية، بغية قطع الطريق أمام المشاريع المحلية و الأجنبية في المنطقة التي تؤدي الى مزيد من التهميش للأجندة المغربية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة.

وبالتالي فان أي رؤية مغربية أو أجنبية لإيجاد حل للأزمة في مالي و منطقة الساحل عموما لابد أن تقوم على العناصر التالية:

1- الإقرار بأن التهديدات وان اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة .و أن الحل ينبغي أن يكون اقليميا وبعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي الذي يذكي الصراعات والنزاعات المحلية، ويكون مبررا لانتعاش نشاط الجماعات المتطرفة، وأن يقتصر هذا الدور الأجنبي على الدعم المادي واللوجيستيكي .

2- تبني سياسة تجمع بين الاستباقية -الوقاية- والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و"الإرهاب" و ذلك عن طريق تمكين دول المنطقة من تحقيق شروط التنمية و من الاستفادة من ثرواتها و تحقيق عدالة توزيعية تشمل جميع المناطق و الفئات .

3- الإقرار بأن المخرج من الوضع المتأزم بمنطقة الساحل هو بناء دولة وطنية قائمة على الجهوية ،أو على فيدراليات تعترف بالخصوصيات الإثنية والعرقية واللغوية.

وعموما فإن المغرب عليه أن يقوم بدور مهم بالمنطقة من خلال خلق استراتيجية التعاون الثلاثي، اقتصادية وأمنية وسياسية، و وضع خبرته وتجربته رهن إشارة دول منطقة الساحل دون إغفال أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه باقي الدول الإفريقية ،و التي ينبغي على الدبلوماسية المغربية أن تعزز من انفتاحها عليها والتنسيق معها لحل أزمات المنطقة خاصة و القارة الإفريقية عموما.

الهوامش

64. laurenc Aida ammour opcit p 4-6

المؤسسة الملكية وحقل السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011

محمد لكريني

تقديم

يتميز التدبير الدبلوماسي المغربي لمختلف القضايا؛ بتنوع وتعدد الفاعلين الدبلوماسيين الرسميين أو غير الرسميين مع اختلاف درجة تأثيرهم بموجب الوثيقة الدستورية المعدلة لسنة 2011، ومختلف القوانين الأخرى وطنية أو دولية للدفاع عن مصلحة المغرب في المحافل الدولية من جهة؛ ثم محاولة تكريس المكانة اللائقة بالمغرب في الساحة الدولية، لأن كل دولة مضطرة لفرض وجودها المادي والسياسي والثقافي،[1] وإضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها.[2]

يتسم مجال السياسة الخارجية بالتعقيد؛ يعكسه تزايد وتكاثر عدد الأزمات التي تعيق تمتين العلاقات فيما بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة؛ علاوة على ارتباط هذا المجال بأمن الدولة وسيادتها؛ مما يجعل رئيس الدولة في معظم الأنظمة السياسية يحظى بصلاحيات مهمة في هذا الشأن؛ لكن في مقابل ذلك انفتاح الدول الديمقراطية على مختلف القوى الحية للمشاركة في صناعة القرار الخارجي من خلال الصلاحيات التي تحظى بها في هذا الشأن، إزاء مختلف القضايا المحورية لهذه الدول في علاقاتها الخارجية.

يختلف دور الفاعلين في المجال الدبلوماسي من فاعل لآخر لتمثيل الدولة من خلال الهامش القانوني والدستوري المتاح؛ والذي يسمح للقيام ببعض المبادرات التي سيقدم عليها أي فاعل لتحقيق النتائج المرجوة من هذه التحركات في سبيل الدفاع عن القضايا المصيرية للمغرب؛ وذلك في ارتباط وثيق مع طبيعة النظام السياسي السائد في البلد، ومدى ديمقراطيته في إشراك مختلف القوى الحية من أجل التأثير في مسار السياسة الخارجية اتجاه مختلف القضايا الحيوية للدولة.

تعتبر دراسة الفاعلين في حقل السياسة الخارجية من أبرز المداخل الأساسية لفهم عملية صنع القرار الخارجي؛ ومعرفة من يتحكم في صناعة هذا الأخير، بالإضافة إلى تقييم أداء الدبلوماسية المغربية بشكل عام، ومدى قدرتها على الدفاع عن القضايا التي تهم المغرب؛ وبخاصة قضية الصحراء التي تعد القضية الجوهرية والمصيرية إلى جانب قضايا أخرى مهمة أيضا.

فما هي إذن صلاحيات الملك في المجال الدبلوماسي بموجب دستور 2011؟

صلاحيات الملك في مجال السياسة الخارجية

أتى دستور 2011 بمجموعة من المقتضيات التي تدعم وتؤكد صلاحيات الملك في حقل السياسة الخارجية؛ فالفصل 19 من دستور 1996 الذي كان يثير الجدل باعتباره دستورا داخل دستور أو الدستور كله حسب بعض الباحثين المختصين في مجال القانون الدستوري؛ تم تقسيمه إلى فصلين بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وهما على التوالي الفصلين 41 و 42؛ الأول يعتبر الملك أميرا للمؤمنين،والثاني يعده رئيسا للدولة.

إذن ما هي صلاحيات الملك في المجال الدبلوماسي من التعديلات الدستورية الأخيرة لسنة 2011؟

الملك والمجال المحفوظ

تحظى المؤسسة الملكية بالعديد من الصلاحيات المهمة المرتبطة بحقل السياسة الخارجية المغربية، كما هو الشأن

الهوامش

1. أنور محمد فرج:»النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية»،المركز العلمي للدراسات السياسية؛ المملكة الأردنية الهاشمية؛ الطبعة الأولى 2008 ص 27.
2. اسماعيل صبري مقلد:»نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة»،جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1982،ص 67.

أيضا بالنسبة لمختلف رؤساء الدول باعتبارهم أسمى ممثلين للدولة في الساحة الدولية، سواء تعلق الأمر بالأنظمة الرئاسية أو البرلمانية منها[3]. لكن في مقابل ذلك، أدى انعدام أو ضعف انفتاح المؤسسة الملكية على مختلف الفاعلين الآخرين في بلورة وتحديد معالم السياسة الخارجية إلى تمركز السلطة بيدها،ومن تم احتكار القرار الخارجي دون إعطاء فرصة لباقي الفاعلين غير الرسميين للإدلاء بآرائهم لتمثيل الإرادة الشعبية للتأثير في مسار السياسة الخارجية، مما جعل العديد من المختصين في هذا المجال يؤكدون ويصفون هذا الحقل بالمجال المحفوظ للملك[4].

إن الانفتاح القائم في السنوات الأخيرة على آليات الدبلوماسية الموازية بشكل عام لم يكن بالشكل المطلوب، فهو انفتاح محدود ومحصور حيث لازالت المؤسسة الملكية[5] تحتكر مجال السياسة الخارجية بشكل كبير في إطار ما يصطلح عليه «بالمجال المحفوظ» للملك. وللإشارة فهذا المجال الأخير مقتبس من فرنسا، وأكد عليه «جاك شابان دلماس» عندما عُقد مؤتمر للحزب الديغولي، وحدد القضايا المرتبطة بالمجال الرئاسي الذي يتضمن كل من الجزائر والمجموعة الفرنسية الإفريقية والقضايا الخارجية والدفاع[6].

تضاربت الآراء بخصوص المجال المحفوظ للملك حيث يوجد اتجاهان متباينان:

الاتجاه الأول: يؤكد على أن السياسة الخارجية تبقى مجالا محفوظا للملك من خلال الصلاحيات الدستورية التي تخوله مكانة تسمو على باقي المؤسسات السياسية والدستورية الأخرى؛ وفي ارتباط بقضية الوحدة الترابية سبق وأن أكد المستشار الملكي الراحل «أحمد رضا كديرة» على أن السياسة الخارجية للمغرب وقضية الصحراء يندرجان ضمن المجال الخاص بالملك[7].

وعلى العكس من ذلك: اعتبر الأستاذ «مصطفى السحيمي» أنه من الناحية الدستورية لا نجد أي مصطلح يدل دلالة واضحة على المجال المحفوظ للملك في مجال السياسة الخارجية المغربية وقضية الصحراء، وإنما يمكن الحديث عن امتياز فيما يخص الصلاحيات والمهام التي يقوم بها الملك[8].

بينما الاتجاه الثاني له رؤية مخالفة تتجلى في أن هناك أشخاصا غير الملك يساهمون رفقته بشكل أو بآخر لوضع الأسس والخطوط العريضة لتحديد معالم السياسة الخارجية المغربية، وذلك من لدن مستشاري الملك، ورئيس الحكومة، وزير الخارجية ومختلف الوزراء؛ والمؤسسة التشريعية في إطار الدبلوماسية البرلمانية[9]؛ وهذا الرأي الأخير يستند مؤيدوه إلى بعض المبررات المتمثلة فيما يلي:

1- أن حقل السياسة الخارجية مجال معقد بما يفيد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الملك؛ ومن تم الحد والتقييد من صلاحيات هذا الأخير في صناعة القرار الخارجي[10].

2- وجود الملك كفاعل وحيد ومستقل لم تعد مقبولة رغم عدم وضوح صلاحيات مستشاري الملك في المشاركة لصناعة القرار الخارجي[11].

يتبين من خلال الاتجاهين السابقين أن الملك يحظى بصلاحيات دستورية مهمة تخول له اتخاذ القرارات الكبرى التي تهم الدولة في علاقاتها الخارجية، رغم أن الرأي الثاني يؤكد على وجود فاعلين آخرين يشاركون إلى جانب الملك في صناعة القرار؛ إلا أنه بالرغم من ذلك يمكن القول إن هؤلاء الفاعلين يتقدمون بمقترحات أو استشارات قد يؤخذ بها أو لا يؤخذ، لأن القرار الأخير يبقى بيد الملك،فهذا الأخير يهيمن على حقل السياسة الخارجية سواء على المستوى القانوني أو على مستوى الممارسة، لأن إرث الراحل «الحسن الثاني» لازال موجودا[12]، وإن كان بشكل أقل مع الملك «محمد السادس» الذي يسير إسوة بسلفه بإيلائه أهمية كبرى لحقل السياسة الخارجية التي تندرج ضمن مجاله[13].

بوّأت دساتير المملكة المغربية منذ أول وثيقة دستورية لسنة

1962 إلى غاية الدستور المعدل الأخير لسنة 2011 مكانة متميزة للمؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي؛ بحيث تستأثر هذه المؤسسة بأهم القرارات الاستراتيجية التي تهم المغرب ومصالحه في الحياة الدولية[14]؛ بل الأكثر من ذلك فالملكية سابقة على نشوء الدستور نفسه ولم يؤسسها أو يقم بإنشائها، وبالتالي يصعب الحد من سلطة الملك[15]؛ رغم أن دستور 2011 جاء ليؤكد تبني واعتماد المقاربة الديمقراطية التشاركية في الفصل 12 الذي يشير إلى إحداث مؤسسات المجتمع المدني، وممارسة نشاطها بشكل حر في إطار احترام القانون للدفاع عن المصالح المغربية[16]. وتفعيلا لمضمون هذا الفصل ينبغي الأخذ بمقترحات هاته الفعاليات وتوصياتها، وفتح نقاشات موسعة معها، وإشراكها في إعداد وتنفيذ القرارات المرتبطة بالمجال الخارجي؛ إذا ما كنا نتحدث عن المقاربة الديمقراطية التشاركية الحقيقية[17].

فالملك يعتمد السفراء[18] لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية،ولديه يُعتمد السفراء وممثلو المنظمات الأجنبية، ويوقع على المعاهدات ويصادق عليها بموجب الفصل 55 من الدستور،بالإضافة إلى الفصلين 41 و42.علاوة على فصول أخرى من قبيل الفصل 48 الذي يرأس بموجبه المجلس الوزاري، هذا الأخير الذي يتم التداول فيه التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة طبقا للفصل49..؛ واعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية،وله حق التعيين في الوظائف العسكرية،علاوة على الإعلان عن حالة الاستثناء بظهير من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية في حالة تهديد حوزة التراب الوطني، وذلك بعد استشارة كل من رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان ورئيس المحكمة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة طبقا للفصل 59 من الدستور.

كما بإمكانه الإعلان لمدة ثلاثين يوما عن حالة الحصار بظهير يوقعه بالعطف رئيس الحكومة طبقا للفصل 74.فضلا عن اتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري بعد إخبار الملك البرلمان بذلك طبقا للفصل 99. بعدما كان هذا الأخير-الملك- يأخذ الإذن والموافقة من البرلمان لإشهار الحرب بمقتضى الفصل 51 من دستور 1962. [19]وهو ما يبرز تقليص سلطات البرلمان في هذا الشأن من أجل إقدام الملك على هذه الخطوة الكبيرة والخطيرة.

يتضح من خلال هذه الفصول الدستورية سواء تلك التي تمارس في الحالات العادية أو الاستثنائية:أن الملك هو الفاعل المركزي والاستراتيجي[20] بل المحدد الأساسي لحقل السياسة الخارجية المغربية؛ لذلك فدور باقي الفاعلين الآخرين يقتصر على تنفيذ ما أقره الفاعل الرئيسي في هذا المجال من جهة؛ ويثبت من جهة أخرى ما ذكره المفكر والفيلسوف **«جون جاك روسو»** حينما أكد على أن الممارسة الخارجية للسلطة لا تعود إلى الشعب، لأن مناهج ومخططات الدولة ليست في متناوله، وإنما في يد الرؤساء الأكثر اهتماما وإلماما بشأن هذه

الهوامش

3. Marcel merle : «la politique étrangère»; PUF ; Paris ; 1984; p. 113.
4. محمد ظريف:»النسق السياسي المغربي؛منشورات إفريقيا الشرق؛ الدار البيضاء 1991 ص 110.
5. رغم أن هناك العديد من الخطب الملكية في عهد الملك محمد السادس تشير إلى ضرورة مشاركة مختلف فعاليات الدبلوماسية الموازية (إعلام، برلمان..) من أجل الدفاع عن القضايا الحيوية للمغرب كما هو الشأن بالنسبة لقضية الصحراء المغربية وباقي القضايا الأخرى.
6. الحسان بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات»؛ شركة بابل للطبع والنشر والتوزيع؛ طبعة 2002 ص 22.
7. Jeune Afrique ; N° 944 ;23 janvier 1980.
8. Mostafa SEHIMI : « la politique étrangère du Maroc » ; centre d'Etude Stratégique ;Annales 1988 pp 191-221.
9. إدريس لكريني:السياسة الخارجية المغربية وقضية الصحراء من التدبير الأحادي إلى الانفتاح المحسوب»؛مجلة نوافذ العدد 44-43؛فبراير 2010 ص 47.
10. سعيد الصديقي «المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية :قراءة في مفهوم «المجال المحفوظ» ومسارات التنفيذ»؛ مجلة الدولية؛ العدد الثالث سنة 2007 ص 112.
11. الحسان بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات»؛ مرجع سابق؛ ص 24-23.
12. الحوضيكي رشيد:«السياسة الخارجية إبان حكم الحسن الثاني»، مطبعة أرماتان، باريس، 2002، ص 306.
13. زكرياء أبو الذهب: «السياسة الخارجية المغربية : التشخيص الراهن وسيناريوهات المستقبل» ، سؤال المستقبل مناقشة حول سيناريوهات المغرب في أفق 2025، تقرير تركيبي ،مطبعة إليت بدون سنة، ص 60.
14. عبد الواحد الناصر «الحياة القانونية الدولية» منشورات الزمن؛ يناير 2011 ص 405.
15. محمد ضريف «تاريخ الفكر السياسي في المغرب»، إفريقيا الشرق؛ طبعة 1989 ص 200.
16. الكل يتغيأ تحقيق المصلحة الوطنية لذلك ينبغي التنسيق الدائم بين الآليات الرسمية وغير الرسمية لمواكبة هذه الأخيرة مختلف المستجدات الحاصلة في هذا الصدد ومن تم تحقيق المزيد من المكتسبات للمبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي من أجل تفعيلها في الأقاليم الجنوبية.
17. فقد فتحت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حوارا وطنيا استمعت فيه لفعاليات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات غير حكومية في مختلف جهات المملكة؛ كما تم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات المرتبطة بهذا الشأن لتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، لكن الأمور المرتبطة بحقل السياسة الخارجية قد يتم الأخذ بآراء بعض الفعاليات المدنية من قبل صانع القرار الخارجي وقد لا يكون كذلك لأن هذا المجال حساس ويرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدولة وسيادتها.
18. بحيث أن تعيين السفراء يكون باقتراح من رئيس الحكومة وبمبادرة من الوزير المعني وفقا للفصل 49 من دستور 2011 ؛ لكن هل فعلا يتم الأخذ بمقترحات رئيس الحكومة في هذا الشأن أم لا ؟
19. كما هو الشأن أيضا بالنسبة للبرلمان الفرنسي الذي يمنح الإذن لرئيس الجمهورية من أجل إعلان الحرب وذلك بموجب الفقرة الأولى من المادة 35 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 المعدل في 23 يوليوز 2008.
20. نوال بهدين : «الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وفق مقتضيات الدستور الجديد»؛ المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ عدد -109 110/ مارس يونيو 2013 ص 84.

القضايا».[21]

التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية

أكد الفصل 55 من دستور 2011 على أنه «يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية؛ ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية. يوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها؛ غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد؛ أو التي تهم رسم الحدود؛ ومعاهدات التجارة؛ أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة؛ أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين؛العامة أو الخاصة؛ إلا بعد الموافقة عليها بقانون»[22].

من خلال مضامين الفقرة الأولى من الفصل 55 يتبين أن سلطة الاعتماد سواء تعلق الأمر بالدبلوماسيين أو بممثلي المنظمات الدولية تبقى من اختصاصات الملك لوحده دون تفويض هذه السلطة لشخص آخر؛باعتباره الممثل الرئيسي والأسمى للدولة على المستوى الخارجي؛كما يمكن القول أيضا إن السفراء المغاربة في الخارج هم سفراء للملك وليسوا سفراء للدولة المغربية. ويتحملون المسؤولية أمامه في غياب واضح لدور البرلمان في هذا الشأن[23].بينما نلاحظ أنه في الفقرة الثانية تم تحديد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي ينبغي أن يوقعها أو يصادق عليها الملك؛مع تقييد هذه المصادقة بعد القيام بالإجراء الشكلي المرتبط بالموافقة بقانون من لدن مجلسي البرلمان. ومن ثمة فهناك تقييد لسلطة الملك في جزء من حقل السياسة الخارجية. بحيث أضحت بعض الاتفاقيات المحددة في الفصل 55 من دستور 2011 مشروطة بأخذ موافقة البرلمان عليها قبل إجراء مصادقة الملك عليها[24].

أما الفقرة ما قبل الأخيرة من هذا الفصل؛فهي تنص على أنه:»للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها»؛ يتضح من مضامين هذه الفقرة أن الصفة الإلزامية في عرض أي معاهدة من عدمها من لدن الملك على البرلمان غير موجودة؛ قبل قيامه بإجراءات التصديق التي يختص بها لوحده دون غيره؛عكس التوقيع الذي غالبا ما يقوم الملك بتفويضه –في تنازل عن سلطاته الدستورية- لأحد ممثلي الدولة[25] (رئيس الحكومة؛أو وزير الخارجية؛ أو البعثات الدبلوماسية...).

بينما الفقرة الأخيرة من هذا الفصل أشارت إلى أنه «إذا صرحت المحكمة الدستورية؛إثر إحالة الملك؛ أو رئيس الحكومة؛ أو رئيس مجلس النواب؛ أو رئيس مجلس المستشارين؛أو سدس أعضاء المجلس الأول؛ أو ربع أعضاء المجلس الثاني الأمر إليها؛ أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور؛ فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور»؛ يمكن القول من خلال ما تضمنته هذه الفقرة الأخيرة أنه في حالة إذا ما تمت إحالة معاهدة ما تتعارض مع بند من بنود الوثيقة الدستورية؛ فإن المصادقة على هذا الالتزام لن تتم إلا بعد مراجعة الدستور؛ خصوصا وأن هذا الأخير في ديباجته التي تعد جزء لا يتجزأ منه؛ منحت مكانة سامية للاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية بشكل صريح؛ ما يفرض ملاءمة هذه الأخيرة مع المواثيق الدولية لعدم حصول التناقض من جهة أولى؛ ومن جهة ثانية؛ أُعطي للاتفاقيات الدولية مكانة تسمو على الدستور نفسه؛ عندما تم الإقرار بمراجعة الوثيقة الدستورية لكي تكون متفقة ومنسجمة مع المعاهدة[26].

طبقا للفصل 55 من الدستور؛ فإن عملية التصديق على المعاهدات الدولية تثير بعض الملاحظات المرتبطة بنوعية المعاهدات التي تم التنصيص عليها في الدستور المعدل لسنة 2011.والمتمثلة فيما يلي:

-النوع الأول: المعاهدات التي تخضع لنفس المساطر وفقا لمسطرتي القبول والموافقة. تبعا لما نصت عليه المادة 14 من قانون المعاهدات لسنة 1969 في فقرتها الثانية[27].

-النوع الثاني:المعاهدات ذات الشكل المبسط التي يُسمح بتوقيعها من قبل مختلف الوزراء وفقا لعملية التفويض.

كما ميّزت المقتضيات الدستورية المعدلة لسنة 2011 بين ثلاث أنواع من المعاهدات:

1- المعاهدات التي لا تكلّف ميزانية الدولة ولا تتعارض مع مضامين الدستور؛ يصادق عليها الملك مباشرة وتصبح ملزمة عند القيام بتدابير التصديق.

2- المعاهدات التي تلزم ميزانية الدولة[28] ومعاهدات السلم أو الاتحاد أو تلك التي تهم رسم الحدود ومعاهدات التجارة أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين العامة أو الخاصة؛ تصبح

سارية المفعول بعد توفر شرطين أساسيين: الأول موافقة البرلمان والثاني مصادقة الملك عليها.

إن غياب تعريف محدد للمعاهدات الملزمة لمالية الدولة هو ما يتيح الفرصة للسلطة التنفيذية التي تحتكر تعريف وتفسير «المعاهدات الملزمة لمالية لدولة» إبعاد العديد من هذه المعاهدات عن الرقابة البرلمانية. بعد إعلان الحكومة أن هذه المعاهدات لا تمس مالية الدولة؛ كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الكات لسنة 1994 التي لم يتم عرضها على البرلمان من أجل إعطاء الإذن بالمصادقة[29].

3- المعاهدات التي بإمكانها أن تتعارض مع بنود الدستور؛ هذه المعاهدات لن تصبح نافذة إلا بعد توفر الشروط التالية:

أ- أن يتم إصدار ظهير لعرضها على الشعب من أجل الاستفتاء.

ب- أن تتم الموافقة عليها تبعا للمسطرة المعمول بها في مراجعة الوثيقة الدستورية وفقا لعملية الاستفتاء.

ت- أن المعاهدة لا ينبغي أن تمس ثوابت المملكة المغربية والمرتبطة بالدين الإسلامي؛ النظام الملكي؛ الاختيار الديمقراطي ثم المكتسبات المتعلقة بمجال الحريات والحقوق الأساسية[30].

ج- إذا قررت المحكمة الدستورية عند إحالة الملك أو رئيس الحكومة أو رئيسي مجلسي البرلمان أو سدس أعضاء مجلس النواب أو ربع أعضاء مجلس المستشارين: الأمر عليها عند وجود معاهدة دولية تتضمن بندا يخالف مقتضيات الدستور[31].

من خلال مقتضيات الفصل 55 من الدستور المعدل لسنة 2011 يتبين أنه تم تقييد عملية مصادقة الملك على بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وربطها بالموافقة عليها بقانون من جهة؛ ثم من جهة أخرى أضحى للمعاهدات الدولية مكانة مهمة من خلال سموها وترجيحها على باقي التشريعات والقوانين الداخلية[32]؛ إلا أنه وبالرغم من ذلك فالدولة لا تلتزم إلا بالمعاهدات والاتفاقيات التي تخضع لمقتضياتها وقوانينها[33].

وبالرغم من ذلك؛يمكن القول أن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 جاءت متقدمة؛وأصبحت تلحق بركب دساتير الدول الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الدستور الفرنسي لسنة 1958 المعدل في 23 يوليوز 2008 في فصله 55 نص على أن:»يكون للمعاهدات والاتفاقيات التي تم التصديق أو الموافقة عليها قانونا؛قوة تفوق قوة القوانين شريطة مبدأ المعاملة بالمثل»[34].

وارتكازا على ما سبق؛ فقد تم الحسم دستوريا بشكل صريح مع الإشكال الذي ظل قائما في الدساتير السابقة؛ والمرتبط بعلاقة المعاهدات الدولية بالتشريعات الوطنية؛ هذه العلاقة الأخيرة التي حصلت على ضمانات دستورية تتعلق بالاختصاص والرقابة[35]؛ فالأولى تتعلق بتوسيع مهام البرلمان في الموافقة

الهوامش

21. مجلة شؤون استراتيجية «ملف العدد «السياسة الخارجية المغربية:التحديات والآفاق»، محددات السياسة الخارجية المغربية»، العدد السادس-فبراير/ماي 2012 ص 7.

22. وقد أصبح الفصل الدستوري الفصل المغربي يشبه إلى حد كبير المادة 53 في فقرتها الأولى من الدستور الفرنسي التي نصت على أنه: «لا يجوز التصديق أو الموافقة على معاهدات السلم والمعاهدات التجارية أو الاتفاقات المتعلقة بالتنظيم الدولي وتلك التي تقتضي توظيف أموال الدولة وتلك التي تتضمن تعديل أحكام ذات طابع تشريعي وتلك التي تتعلق بأوضاع الأفراد وتلك التي تتضمن التنازل عن إقليم أو مبادلته أو ضمه إلا بموجب قانون»، وفي ذلك توسيع لموافقة البرلمان المغربي بقانون على الاتفاقيات المحددة في الفصل 55 من الدستور كما هو الشان بالنسبة لفرنسا.

23. المصطفى منار: «الدبلوماسية البرلمانية والإصلاح الدستوري»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مطبعة الفضيلة ،الرباط-المغرب، العدد12، الطبعة الأولى: يناير 2013، ص 32.

24. أحمد سعد عبد الله البوعنين: «دور السلطة التشريعية في السياسة الخارجية:دراسة تحليلية قانونية»،مجلة الاقتصاد والمجتمع، مطبعة الفضيلة، الرباط-المغرب، العدد 12، الطبعة الأولى، يناير 2013،ص 57.

25. عبد الواحد الناصر «الحياة القانونية الدولية»؛ مرجع سابق، ص 407.

26. محمد المكليف: «مستجدات المعاهدات الدولية في دستور 2011 وإشكالات التطبيق»،مجلة الحقوق العدد الخامس؛ ماي 2012 ص 179.

27. نصت هذه المادة على أنه: «يتم تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة عن طريق قبولها أو الموافقة عليها بشروط مماثلة لتلك التي تطبق على التصديق.»

28. علما أنه لا توجد معايير محددة تميز المعاهدات الملزمة لمالية الدولة عن غيرها من الاتفاقيات الأخرى ؛ وبالتالي فكل المعاهدات تكلّف ميزانية الدولة في ظل عدم تحديد سقف معين.

29. المصطفى منار : «الدبلوماسية البرلمانية والإصلاح الدستوري»، مجلة الاقتصاد والمجتمع مرجع سابق،ص 34.

30. ينص الفصل 175 من الدستور على أنه «لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي وبالنظام الملكي؛ وبالاختيار الديمقراطي للأمة وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور .بالإضافة إلى الفصل الأول في فقرته ما قبل الأخيرة من الدستور الذي نص على أن :» تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة؛ تتمثل في الدين الإسلامي السمح؛ والوحدة الوطنية متعددة الروافد؛ والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي».

31. عبد الواحد الناصر «التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية»،مرجع سابق ص 37-36.

32. بحيث نصت ديباجة دستور 2011 على أنه تم: «جعل الاتفاقيات الدولية؛ كما صادق عليها المغرب؛ وفي نطاق أحكام الدستور؛ وقوانين المملكة؛ وهويتها الوطنية الراسخة؛تسمو فور نشرها؛ على التشريعات الوطنية؛ والعمل على ملاءمة هذه التشريعات؛ مع ما تتطلبه تلك المصادقة.؛ كما يشكل هذا التصدير جزء لا يتجزأ من هذا الدستور.».

33. الحسن بوقنطار:«السياسة الخارجية المغربية 2013-2000»،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛سلسلة مواضيع الساعة -86-؛ الطبعة الأولى 2014 ص 26.

34. Article 55 de la constitution de la République française 1958 : «les traités ou accords régulièrement ratifiés ou approuvés ont ; dés leur publication ; une autorité supérieure à celle des lois ; sous réserve pour chaque accord ou traité ; de son application par l'autre partie ».

35. عادلة الوردي: «مكانة الاتفاقيات الدولية في الدستور المغربي»،مجلة الحقوق العدد الخامس؛ ماي 2012 ص 198 199.

على الاتفاقيات الدولية قبل إجراء التصديق من لدن الملك؛ والثانية تتمثل في إمكانية إحالة القوانين أو المعاهدات الدولية على المحكمة الدستورية للبث في مطابقتها للدستور[36]؛ ومن ثمة فدستور 2011 وضع حدا للغموض الذي كان سائدا بإناطته للمحكمة الدستورية اختصاص الحسم في التعارض المفترض بين مخالفة بند في التزام دولي للدستور[37].

توجيه الملك للبرلمان

وفي علاقة الملك بالبرلمان يؤكد الدستور المعدل لسنة 2011 في فصله 52 على أنه: «للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين؛ ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما». يتبين من خلال هذا الفصل أن الملك يحدد التوجهات العامة التي ينبغي أي يستحضرها البرلمان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية...؛ فضلا عن تفسير وتقديم بعض الأدلة بخصوص القرارات المتخذة في هذه الخطابات الملكية سواء تعلق الأمر منها بالشؤون الداخلية أو الخارجية؛ بل الأكثر من ذلك لم تعد تقتصر هذه الخطب على تمرير الرسائل والتوجيهات فقط. وإنما تحولت إلى مصدر ومرجع أساسي لتحديد المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تسير عليها الدولة ومن تم مجال السياسة الخارجية[38]؛ بحيث سبق للملك الراحل الحسن الثاني أن أصدر قرارا بالانسحاب من «منظمة الوحدة الإفريقية-سابقا- سنة 1984. وفي عهد الملك محمد السادس كذلك أعلن هذا الأخير عن مبادرة الحكم الذاتي في خطاب للأمة[39]. بالإضافة إلى قرار إحداث المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية[40]؛بحيث أن هذه الخطب الملكية الملقاة أمام مجلسي البرلمان غير محددة بوقت معين؛ وتخيل إلى أن للملك الحرية في اختيار الوقت المناسب لممارسة هذا الحق[41]؛ باعتباره يملك وظيفة توجيهية ومرجعية مهمة ويمثل ذاكرة للأفكار الملكية في حقل العمل البرلماني[42].

وفي نفس السياق أيضا؛ نص الخطاب الملكي[43] على أنه: «بصفتنا الحكم الأسمى الساهر على المصالح العليا للبلاد أن تتحلوا –معشر البرلمانيين-بما يلزم من الحزم والشجاعة في انتهاج هذه الممارسة المنشودة؛ التي ستضفي قيمة جديدة على عملكم النبيل؛ في تجاوب مع انتظارات الأمة ومتطلبات الدستور الجديد؛ وفي هذا الصدد ندعو البرلمان إلى الانكباب على بلورة مدونة أخلاقية ذات بعد قانوني؛ تقوم على ترسيخ قيم المواطنة وإيثار الصالح العام؛ والمسؤولية والنزاهة؛ والالتزام بالمشاركة الكاملة والفعلية في جميع أشغال البرلمان...».

بناء على ما سبق يتضح أن الملك أكّد على ضرورة إحداث مدونة أخلاقية ذات أبعاد قانونية تحاول إنهاء بعض التصرفات والسلوكات البعيدة كل البعد عما تم الالتزام به في برامج الأحزاب السياسية؛ وهو ما تُرجم فعلا عندما تم الإقدام على تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب والمصادقة عليه في فاتح غشت 2013 من أجل مواكبة وملاءمة دستور 2011؛ بحيث أدرج وخصّص هذا النظام الداخلي جزء مهما لمدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية نتيجة لما يقع من أمور لا تمت بصلة بالدفاع عن الحاجيات الحقيقية للمواطنين والمواطنات من جهة؛ ثم القضايا المصيرية والحيوية لبلادنا من جهة أخرى(كتغليب المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة. ظاهرة الغياب عن حضور أشغال اللجان والجلسات العامة..).[44]

لذلك فالفصل 52 من دستور 2011 يحصّن الخطاب الملكي من مناقشة مضمونه داخل أروقة مجلسي البرلمان فقط؛ عكس الفصل 28 من دستور 1996 الذي كان ينص على أنه: «للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين. ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش.»،وعليه يتبين من خلال مضمون هذه المادة أنها كانت عامة ومفتوحة وغير محددة لمناقشة مضمون الخطاب الملكي؛ مما يؤكد أن الدستور المعدّل لسنة 2011 اتجه بشكل أو بآخر نحو التفصيل والتدقيق في بعض الأمور منها ما هو وارد في متن الدستور-كما هو الشأن بالنسبة للصلاحيات المحددة صراحة للمعارضة البرلمانية على سبيل المثال لا الحصر-

والقوانين التنظيمية المكملة لهذا الأخير من أجل التقليل من هامش التأويل غير الديمقراطي.

وبالتالي فالخطب الملكية تعد من بين أبرز الوسائل القانونية التي تسهم في الاتصال المباشر مع البرلمانيين؛ والتأثير على سلوكياتهم من خلال العمل على تنفيذ ما ورد في مضامين هذه الخطب[45]؛ وذلك لما يكتونه للملك من التقدير والاحترام ولثقتهم في سلامة ما جاء في ثنايا هذه الخطابات؛ وإن كانت هذه الأخيرة من الناحية الدستورية غير ملزمة للبرلمان[46].

العوامل المؤثرة في صناعة القرار الخارجي

تختلف آراء الباحثين المختصين في مجال السياسة الخارجية بخصوص دور المعتقدات الشخصية في التأثير على عملية صنع القرار؛ فشابيرو وبونهام يعتبران أن: «المعتقدات الشخصية لصانعي القرار الخارجي هي الركيزة الأساسية لتحليل نتائج القرار»؛ بينما كلمان من وجهة نظره: «يعتبر السمات الشخصية للفرد ذات تأثير محدود على نتائج قرار السياسة الخارجية»[47]؛ ومن ثمة هناك اتجاهان: الأول يؤكد على الدور المحوري للمعتقدات الشخصية في صناعة قرار السياسة الخارجية. واتجاه ثاني يقلّل من هذه المعتقدات في صناعة واتخاذ القرار الخارجي لاعتبارات عدة؛ تتمثل في القيود القانونية وظروف المحيط الدولي...[48]؛ ففي الاتجاه الأول نجد العديد من الحجج والدلائل التي يستند عليها رواد هذا الطرح تثبت أن لصانع القرار أدوارا أساسية ورئيسية في صناعة القرارات الإستراتيجية أهمها:

- أنه كلما كان صانع القرار الخارجي مهتما بحقل السياسة الخارجية؛ إلا وكان المتغير الشخصي حاضرا بقوة؛
- إذا تقوّت سلطات صانع القرار إلا وازداد معها تأثير العوامل والمعتقدات الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية؛
- كلما كانت المواقف غامضة وغير متوقعة مع وجود معلومات غير واضحة؛ متناقضة؛ نادرة أو متوافرة. إلا ويزداد دور صانع القرار ومعتقداته في هذا الشأن[49]. ومن خلال الحجج التي قدمها مؤيدو هذا الرأي يتبين أن هذا الاتجاه غالبا ما يسود النظم غير الديمقراطية عند عملية صنع القرار الخارجي.

تعتبر السياسة الخارجية لجلّ الدول مجالا معقّدا وحيويا في نفس الآن. حيث تستحضر فيه المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى في أي خطوة دولية أو إقليمية يتم الإقدام عليها. ومن تم فتعقيدات هذا المجال ينبغي أن تتيح الفرصة لمشاركة مختلف الفاعلين غير الرسميين؛ ذلك أن استحضار الرزانة والتعقل والمقاربة التشاركية في اتخاذ القرارات المهمة سيضمن حتما فعاليتها ومصداقيتها. وعليه يمكن القول إن هناك اتجاهين أساسيين في صناعة القرار الخارجي حسب المختصين في مجال السياسة الخارجية:

الاتجاه الأول ديمقراطي: يقرّ بإشراك مختلف القوى الفاعلة في هذا المجال- لتمثيل الإرادة الشعبية- ومن تم التأثير في مسار السياسة الخارجية.

الهوامش

36. بحيث نصت المادة 132 في فقرتها الثالثة من دستور 2011 على أنه:» يمكن للملك؛ وكذا لكل من رئيس الحكومة؛أو رئيس مجلس النواب؛أو رئيس مجلس المستشارين؛ أو خمس أعضاء مجلس النواب؛أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين؛ أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها، إلى المحكمة الدستورية لتبث في مطابقتها للدستور».

37. الحسن بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية 2013-2000»؛ منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ سلسلة «مواضيع الساعة»، 86 ؛ الطبعة الأولى 2014 ص 31.

38. ميغيل هيرناندو دي لارامندي: «السياسة الخارجية للمغرب»؛ ترجمة عبد العالي بروكي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء المغرب؛ الطبعة الأولى 2005 ص 68.

39. مجلة شؤون استراتيجية؛ ملف العدد السياسة الخارجية المغربية : التحديات والآفاق، «محددات السياسة الخارجية المغربية»، مرجع سابق ص 11.

40. عبد الله ساعف : «الحالة المغربية»، مؤلف جماعي:»كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن–الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2010،ص 518.

41. نصر الدين اليزيدي: «مكانة مجلس المستشارين في النظام الدستوري المغربي دراسة في ظل دستور 2011»،منشورات مجلة القضاء المدني سلسلة أعمال جامعية،دار نشر المعرفة؛ مطبعة المعارف الجديدة-الرباط؛ الطبعة الأولى 2014 ص 86.

42. عبد الإله فونتير: «العمل التشريعي بالمغرب أصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية دراسة تأصيلية وتطبيقية»،الجزء الثالث؛ المرجعية الدستورية ومضامين الوظيفة التشريعية؛ مطبعة المعارف الجديدة-الرباط؛ 2002 ص 71.

43. الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة يوم 12 أكتوبر 2012، والمنشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.parlement.ma

44. للمزيد من التفاصيل انظر عثمان الزياني:»سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب:مقاربة في الميزات الباثولوجية»، وجهة نظر العدد 43 شتاء 2010، ص 45-49.

45. عثمان الزياني: «السلوك والأداء البرلماني بالمغرب الولاية التشريعية السادسة(1997-2002) نموذجا» ؛ الجزء الأول؛ المحددات العامة لتحليل السلوك والأداء البرلماني المغربي؛ منشورات مجلة الحقوق المغربية العدد 4 /2011 ص 52-53.

46. مصطفى قلوش: «قراءة جديدة لاختصاصات وصلاحيات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله»؛المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ عدد 55-54/يناير-أبريل 2004 ص 31.

47. لويد جنسن ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم «تفسير السياسة الخارجية»؛عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود الرياض -المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 1979 ص 15.

48. المرجع نفسه ص 15.

49. لويد جنسن ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم»تفسير السياسة الخارجية «؛عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود الرياض -المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 1979، ص 15 - 18.

والاتجاه ثاني غير ديمقراطي: يدعم احتكار السلطة في يد جهة محددة بعينها، مما يسمح لها باتخاذ قرارات إستراتيجية ومصيرية بصورة منفردة.

غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا في هذا الشأن يرتبط أساسا بعلاقة الديمقراطية بحقل السياسة الخارجية[50]؛ فالاتجاه الأول يؤكد على ضرورة أن تكون الكلمة الفصل للشعب، ويتزعم هذا الطرح كل من جيمس روزنو وداريو باتستيلا، بينما الاتجاه الثاني يبرر عدم إشراك مختلف الهيئات غير الرسمية في حقل السياسة الخارجية لأن المجال الدبلوماسي يدبر بنوع من السرية والانفراد والسرعة[51]؛وهذا الاتجاه يقوده أليكسيس دي توكفيل ووالتر ليبمان؛ علاوة على مورو دي فارج الذي حدد التعارض ما بين الديمقراطية وخصائص السياسة الخارجية في ثلاثة أمور أساسية،وهي[52]:

1- الإجراءات المسطرية والشرعية: فالرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة الهدف منها محاولة اتخاذ قرارات ناجعة وعقلانية تقلّل من هامش الخطأ؛ بينما في مجال السياسة الخارجية يتعلق الأمر بالمصالح العليا للدولة الأمر الذي يتطلب السرعة في الإنجاز، على العكس من ذلك فيما يخص مشاريع ومقترحات القوانين التي تتميز بالبطء من خلال الدراسة والمناقشة التي تتطلب وقتا طويلا حتى تصبح قانونا ساري المفعول.

2- التراضي هو : « اتفاق شبه كلي لجماعة معينة حول مقترحات وقضايا تتطلب قرارا جماعيا»[53]؛ وفي حقل السياسة الخارجية؛ التراضي هو:»تعبير الجماعة الوطنية بحرية وبشكل كامل عن اتفاقها على أهداف السياسة الخارجية بل والمساهمة في صياغتها»[54]؛ ومن تم فالتراضي صعب التحقق في تدبير القضايا الخارجية لأن هذه الأخيرة غالبا ما تدبر بعيدا عن الفعاليات غير الرسمية الممثلة للإرادة الشعبية؛وبالتالي عدم تأثير هذه الهيئات في مسار وتوجهات السياسة الخارجية.

3- الشفافية: هي التدبير المعلن والواضح من خلال مناقشة كل القضايا بشكل صريح؛ مما يتيح الفرصة لكل الفاعلين للإدلاء بآرائهم في السياسات العمومية؛ وهو ما يتعارض مع أبرز خاصية في حقل السياسة الخارجية وهي السرية والكتمان[55].

الحق في الحصول على المعلومة

نص الفصل 27 من دستور 2011 على أنه:»للمواطنات والمواطنات حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني،وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحياة الخاصة للأفراد. وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة».

يبدو من خلال مضامين هذا الفصل؛ أنه أضحى بمقدور المواطنات والمواطنين الحصول على المعلومات المتوفرة لدى الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة ومختلف الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام؛ وقد استثني المواطنون والمواطنات عند محاولة حصولهم على المعلومات المرتبطة بالدفاع الوطني وحماية الأمن الداخلي والخارجي للدولة والحياة الخاصة للأفراد.

ومن ثمة فالتنصيص على الحق في الوصول إلى المعلومة يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية بحيث يضمن مشاركة الشعب في الحياة اليومية والمساهمة في صناعة القرار والتأثير على صناع القرار على جميع المستويات[56]؛ بحيث أن الدول الديمقراطية اقتنعت بضرورة مد المواطنات والمواطنين بمختلف المعلومات لأن حكومات هذه الدول تحوز هذه المعطيات ليس لها، ولكن نيابة عن الشعب. لذلك فعلى الجهات الحكومية أن تترك المجال للحصول على هذه المعلومات[57] من جهة، ومن جهة أخرى أن الحكومات أضحت بموجب الاتفاقيات الدولية ملزمة على العمل بشكل شفاف لأن عهد سرية تدبير الشأن العام قد انتهى[58].

وفي سياق الحديث عن الحق في الحصول على المعلومات ينبغي أن يشمل هذا الحق البرلمان بمجلسيه عند تعاطيه مع قضية الوحدة الترابية للمملكة، من خلال انفتاح الدبلوماسية الرسمية وصانع القرار فيها على هذه المؤسسة الدستورية الحيوية، وذلك بمدها بمختلف المستجدات المرتبطة بقضية الصحراء المغربية من أجل الدفاع عنها[59] بكفاءة لتحقيق مكاسب تصب في خدمة المصلحة العليا للمغرب.

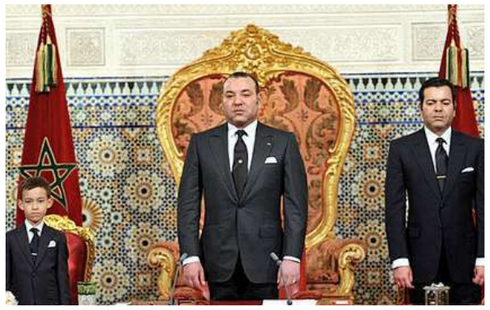

رئاسة الدولة

نص الفصل 42 من دستور 2011 على أن»الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى؛ ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها. والحكم الأسمى بين مؤسساتها؛يسهر على احترام الدستور؛ وحسن سير المؤسسات الدستورية. وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات. وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة؛ الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة؛ يمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر؛ من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور».

ينبغي في البداية الإشارة إلى أنه لأول مرة يتم التنصيص صراحة على صفة الملك كرئيس للدولة؛ وبهذه الصفة أضحى الملك يحظى بصلاحيات تحكيمية بين مؤسسات الدولة،بالإضافة إلى الصفات الأخرى باعتباره الممثل الأسمى للدولة- وليس للأمة في ظل دستور -1996 بما يسمح له بإدارة شؤون البلاد والعباد باعتباره المسؤول الأول. كما يشكّل رمزا لوحدة الأمة، ويسهر على احترام المقتضيات الدستورية، والسير العادي والمنتظم للمؤسسات الدستورية،والعمل على ضمان استقلال البلاد وحوزة المملكة في حال تهديدها.... فكل هذه الصفات الممنوحة للملك بموجب الفصل 42 هي امتداد عضوي لصفة الملك الأصلية كرئيس للدولة[60].

إن دستور 2011 أبقى على نفس المكانة الدستورية السامية للملك،وما تم القيام به هو تقسيم الفصل 19 في الدساتير السابقة إلى الفصلين 41 و 42 في دستور 2011؛ رغم أنه تم حصر العمل بمقتضيات هذين الفصلين بموجب ظهير؛ إلا أن المؤسسة الملكية لها من السبل بما يسمح لها بتوجيه عمل الحكومة أو البرلمان... وذلك من قبيل ما سبق وأن أكد عليه الأستاذ محمد أشركي[61] حينما أقرّ بأن: «الظهير هو الشكل القانوني للتعبير عن إرادة الملك؛ بموجب المحددات الدستورية؛ غير أن الإرادة الملكية لها مجموعة من الوسائل الأخرى للتعبير عن رغباتها خارج الإطار التقليدي للظهير؛ لذلك فإن هذا الأخير رغم أهميته ومداه، لا يمكن أن يستوعب وحده كل مظاهر الإرادة الملكية؛التي قد تعبر عن نفسها عن طريق تعليمات مباشرة إلى الوزير الأول- رئيس الحكومة حاليا- والوزراء؛ ثم تتجسد بعد ذلك في مرسوم أو مشروع قانون أو تدابير مادية؛ كما قد تكون هذه الإرادة هي المصدر الحقيقي لقرار تشريعي يصدر بعد ذلك في شكله القانوني المناسب».

فاجتماع صفتي إمارة المؤمنين ورئاسة الدولة بموجب الفصلين 41 و 42 من دستور -2011رغم تخصيص فصل لكل منهما وممارسة هذه الصلاحيات بواسطة ظهائر-تعطي للملك إمكانيات كبيرة لتوظيفهما من أجل اتخاذ بعض القرارات ذات الأهمية الكبرى للدولة؛ سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في مجالات مختلفة ومتعددة، تندرج ضمنها السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية[62]؛ وبالتالي فدور الملك في الحقل الخارجي يبقى دورا محوريا وحاسما؛ لأن

الهوامش

50. سعيد الصديقي «السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟»؛المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 15 صيف 2007 ص 145.

51. أحمد المرابطي: «صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية على ضوء دستور 2011»؛مجلة وجهة نظر العدد 51 شتاء 2012 – السنة السادسة عشر ص 44.

52. سعيد الصديقي: «السياسة الخارجية والديمقراطية تعارض أم توافق؟» مرجع سابق؛ ص 150-147.

53. Eric alterman ; « Diplomatie américaine ;un domaine réservé » le monde diplomatique ;janvier 1999 ; p 15.

54. Henri Mendras : « Eléments de sociologie » ;Paris :A.colin ;1971; p 243.

55. سعيد الصديقي:»السياسة الخارجية تعارض أم توافق؟» مرجع سابق ص 149.

56. أحمد مفيد: «الحق في الوصول للمعلومة والمشاركة في الحياة العامة»؛المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية؛ يناير- فبراير 2014 ص 11.

57. نقلا عن المرجع السابق لأحمد مفيد؛ انظر ورشة العمل الإقليمية للخبراء حول قانون الإعلام على الرابط التالي: http://www.article.org/resources.php/resource/3024/ar

58. عبد الله ساعف: «الحالة المغربية،في كتاب حول موضوع:»كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن -الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن»، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان،الطبعة الأولى، يوليوز 2010، ص 533.

59. وذلك في إطار التنسيق الدائم بين الدبلوماسية الرسمية وصانعي القرار فيها والدبلوماسية غير الرسمية من أجل حصول البرلمان بمجلسيه على مختلف المستجدات والتطورات المرتبطة بقضية الصحراء ومن ثمة الدفاع عنها بما يخدم المصلحة الوطنية للملكة.

60. حسن طارق: «الدستور والديمقراطية:قراءة في التوترات المهيكلة لوثيقة 2011»؛ مرجع سابق ص 25.

61. محمد أشركي: «الظهير الشريف في القانون العام المغربي» دار الثقافة - الدار البيضاء 1983 ص 142.

62. العشوري محمد فؤاد: «مفهوم الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي من خلال دستور 2011»،مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 5 ، ماي 2012 ص 104.

اختصاصاته تجعله يقع في قلب وجوهر المحددات الأساسية للممارسة الخارجية المغربية[63].

رئاسة المجلس الوزاري

نص الفصل 48 من دستور 2011 على أنه:»يرأس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء.ينعقد المجلس الوزاري بمبادرة من الملك أو بطلب من رئيس الحكومة.للملك أن يفوض لرئيس الحكومة،بناء على جدول أعمال محدد رئاسة مجلس وزاري».

بناء على ما جاء في ثنايا الفصل السابق من الدستور؛ يلاحظ أن رئاسة المجلس الوزاري للملك تمنحه مكانة سامية في النسق السياسي المغربي. حيث تخول له إمكانية توجيه سياسة الدولة والرقابة على أعمال الحكومة كقاعدة عامة.وهو ما يتيح له أيضا الرئاسة الفعلية[64] وليس الشرفية على السلطة التنفيذية[65].بالإضافة إلى أن هذه السلطة الممنوحة للملك بموجب هذا الفصل تحد من دور الوزراء في اتخاذ القرارات من داخل المجلس الوزاري. بل تظل سلطة الحكومة برمتها مجرد آراء ومقترحات تأخذ طابع الاستشارة[66].

ينعقد المجلس الوزاري إما بمبادرة ملكية أو بطلب من رئيس الحكومة للتداول في السياسة العامة للدولة وتوجهاتها الإستراتيجية من جهة،ثم من جهة أخرى أعطي لرئيس الحكومة إمكانية رئاسة المجلس الوزاري من خلال تفويض ملكي وفق جدول أعمال محدد؛ وهو الأمر الذي يحيل على التساؤل التالي: هل بإمكان رئيس الحكومة أن يتخذ قرارا في ظل هذا التفويض المحدّد بجدول أعمال سلفا من لدن الملك؟ أم أنه يتم فتح النقاش والتداول بخصوص المواضيع قيد الدراسة إلى غاية رئاسة الملك لهذا المجلس لاتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن؟.

إن تفويض رئيس الدولة – الملك- لاختصاصاته الدستورية إلى رئيس الحكومة في هذا الإطار؛ لن يكون إلا إجراء شكليا وبرتوكوليا ليست له أي قيمة أو وزن[67] في التأثير على توجهات الحكومة في المجلس الوزاري.

وطبقا للفصل 49 من دستور 2011؛ يتم التداول في المجلس الوزاري العديد من القضايا والنصوص المتمثلة. فيما يلي:

- التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة؛
- مشاريع مراجعة الدستور؛
- مشاريع القوانين التنظيمية؛
- التوجهات العامة لمشروع قانون المالية؛
- مشاريع القوانين الإطار المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة 2 من الدستور)؛
- مشروع قانون العفو العام؛
- مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري؛
- إعلان حالة الحصار؛
- إشهار الحرب؛
- مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور؛
- التعيين باقتراح من رئيس الحكومة وبمبادرة من الوزير المعني؛ في الوظائف المدنية التالية؛ والي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية، وتحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية.

يتضح من خلال القضايا التي يتم إحالتها على المجلس الوزاري للبث أو التداول فيها بموجب هذا الدستور؛ أنها توسعت من خلال العديد من المستجدات التي جاءت بها الوثيقة الدستورية لسنة 2011.

وبالرغم من أن الفصل 92 من الدستور يقر بتداول المجلس الحكومي في «السياسة العامة للدولة» قبل إحالتها على المجلس الوزاري؛ إلا أن صلاحيات المجلس الوزاري تتجاوز»التوجهات الإستراتيجية للدولة»إلى مختلف القضايا المرتبطة ب»السياسة العامة للدولة»؛أو بعبارة أخرى فالمجلس الوزاري يهتم بكل قضايا وشؤون الدولة[68]؛ بما يسمح للملك باتخاذ القرار النهائي داخل هذا المجلس في نهاية المطاف.

خاتمة

تحظى المؤسسة الملكية باختصاصات مهمة في النظام السياسي المغربي ومنها مجال العلاقات والقانون الدوليين (التوقيع والمصادقة على المعاهدات الدولية..). مقارنة بالفاعلين الآخرين في هذا الحقل من أجل الدفاع عن القضايا الحيوية والمصيرية لبلادنا.

إن الإجماع الذي تحظى به قضية الصحراء. يفرض إشراك مختلف الفاعلين في تدبير واتخاذ بعض القرارات والمبادرات الداعمة لمواقف المغرب من هذه القضية المفتعلة من قبل جبهة البوليساريو. فالدبلوماسية الرسمية لا يمكنها تحقيق الأهداف المرصودة لها بمعزل عن العمل المكمل للدبلوماسية الموازية خدمة للمصلحة العليا للمملكة.

إن الزيارة الأخيرة للأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والجزائر في مارس 2016 خلقت أجواء متوترة بعد تصريحاته غير المقبولة بتلفظه بكلمة «احتلال» وبخاصة وأن هذه المنظمة الأممية تحاول إيجاد حل سياسي يرضي أطراف النزاع. فعلى العكس من ذلك جاء هذا التصريح ليزيد الأمر تعقيدا. بل الأكثر من ذلك السيد **بان كيمون**[69] لم يحترم مهمته المرتبطة بتسهيل عملية المفاوضات ومساعدة الطرفين إلى التوصل إلى حل وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي من خلال تحيزه الواضح لجبهة البوليساريو. فضلا عن محاولته لفرض أجندة الزيارة بعدما أبلغ المغرب قبل 48 ساعة فقط من موعد زيارة (منطقة بئر لحلو) انطلاقا من تندوف والتي لم تكن مبرمجة في الأصل. إلا أنه وفي مقابل ذلك اتخذ المغرب مواقف صارمة بشأن هذه التصريحات الخطيرة - التي لم يسبق لأي أمين عام أممي أن صرح أو أدلى بها-. وذلك من قبيل تقليص جزء كبير من المكون المدني وعلى الخصوص الشق السياسي للمينورسو. وإلغاء المساهمة الإرادية التي تقدمها المملكة لسير عمل المينورسو.

أما بخصوص سحب القوات المغربية المساهمة في عمليات حفظ السلام. فقد صرح الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون السيد بوريطة أن «هذا الإجراء كان موضع دراسة. مبرزا أنه نتيجة لتدخل بلدان أعضاء في مجلس الأمن وأخرى

الهوامش

63. الحسن بوقنطار: «السياسة الخارجية المغربية 2013-2000»؛ مرجع سابق ص 37-36.

64. محمد الساسي: «الملك يقدم الدستور-قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي ل 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد»؛ دفاتر وجهة نظر عدد 24؛2011 ص 16.

65. مصطفى قلوش : «النظام الدستوري المغربي -1 المؤسسة الملكية»؛ طبعة 1997-1996 ص 44.

66. نجيب الحجيوي: «سمو المؤسسة الملكية بالمغرب-دراسة قانونية –» أطروحة لنيل الدكتوراه –كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال ؛جامعة محمد الخامس–الرباط ،السنة الجامعية 2001-2000 ص 100.

67. سمير بلمليح «رئيس الدولة ورئيس الحكومة في دستور 2011»، مجلة مسالك ،عدد مزدوج 19-20/2012 ، ص 15.

68. حسن طارق: «الدستور والديمقراطية قراءة في التوترات المهيكلة لوثيقة 2011»؛مرجع سابق، ص 36.

69. إن: «الأمين العام للأمم المتحدة هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة» وفقا للمادة 97 من الميثاق الأممي، كما له:» أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي» (المادة 99 من الميثاق الأممي)، إضافة إلى المادة 100 من الميثاق التي نصت على أنه:» ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل أن قد يسيء إلى مراكز هم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها. يتعهد كل عضو في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم». وبذلك فقد خرق الأمين العام للأمم المتحدة مسؤوليته المرتبطة بعدم الانحياز لطرف على آخر، ولما قام بزيارة مخيمات تندوف كان من المفترض أن ينبه مجلس الأمن إلى الحالة اللاإنسانية التي يعيشونها داخل هذه المخيمات، وبهذا السلوك يكون السيد بان كيمون قد أساء إلى هذا المركز الحساس، لكن المغرب من خلال اتخاذه لجملة من المواقف السالفة الذكر أعطى رسالة واضحة وقوية حتى بالنسبة للأمين الأممي اللاحق بعد انتهاء الولاية الحالية ببضعة شهور لكي لا يتم التعبير عن» الآراء والانطباعات الشخصية» في مثل هذه النزاعات كما جرى مع السيد بان كيمون .

تتواجد بها قوات مغربية، والتي أجمعت على التنويه بالقوات المغربية واحترافيتها العالية، قرر المغرب، في هذه المرحلة، تأجيل القرار واحترام ردود الأفعال الإيجابية».[70]

خرجت مختلف مكونات الشعب المغربي في مسيرة ناهزت 3 مليون من أجل التنديد بما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة، وهو دليل على أن هناك إجماع وطني حول القضية الوطنية عند أي محاولة من شأنها أن تمس الوحدة الترابية للمملكة.

مع حلول سنة 2013 بدأت الخطابات الملكية تتغير وتأخذ طابعا آخر بإصدار مواقف جريئة وصريحة[71]. فبمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش بتاريخ 31 يوليوز 2014 أكد الملك على أهمية القيام بوقفة تأملية مع ما تحقق خلال الفترة التي حكم فيها من جهة، ثم من جهة أخرى الحديث عن موضوع أثار ويثير نقاشا كبيرا في المجتمع حول الثروة[72]. بالإضافة إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة بنيويورك بمناسبة الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2014 هذا الخطاب الذي كان بدوره قد أوصل رسالات واضحة للدول الغربية بخصوص مخلفات الاستعمار والتأكيد على دعم الدول النامية[73].

وفي السياق نفسه، دعا الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء القوى الدولية الكبرى بإصدار مواقف واضحة من هذا النزاع المفتعل من قبل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بل الأكثر من ذلك وجه رسالة مفتوحة للجميع (للخصوم، وللأمم المتحدة...)، حينما أكد على أنه:»مخطئ من يعتقد أن تدبير قضية الصحراء سيتم عبر تقارير مخدومة أو توصيات غامضة تقوم على محاولة التوفيق بين مطالب جميع الأطراف»[74].

وبالتالي فالدبلوماسية الرسمية المغربية وصانعي القرار فيها أضحت أكثر قوة من خلال إصدارها لهذه المواقف الصريحة (ما جرى أيضا مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الاتفاقية الزراعية لتتم بعد ذلك عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي). إلا أنه في مقابل ذلك ينبغي وضع استراتيجية مبنية أساسا على المقاربة الاستباقية لكل ما من شانه أن يهدد المصالح العليا للمغرب وليس الاقتصار فقط على إصدار المواقف كرد الفعل عن الفاعل.

الهوامش

70. انظر : «السيد بوريطة يعقد ندوة صحفية بخصوص تطورات قضية الصحراء المغربية»
في الرباط بتاريخ 18.03.2016، على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:www.diplomatie.ma

71. «Politiques LES DISCOURS D'UN ROI » ;TEL QUEL N° 645 du 28 novembre au 4 décembre 2014 ;p 23-27.

72. انظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش بتاريخ 31 يوليوز 2014، على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون: www.diplomatie.ma

73. Abdelali Darif Alaoui : «l'indignation de Mohammed VI » ;LE TEMPS N° 252 du 03 octobre au 09 octobre 2014 ;p19-23.

74. انظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2014،على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
http://www.diplomatie.ma/arab/DiscoursRoyaux/tabid/1701/vw/1/ItemID/11354/language/en-US/Default.aspx

البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية

سيدنا موسى ولد سيدي
باحث في سلك الدكتوراه: القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة أكدال الأول – سلا

مقدمة

يتميز المغرب بموقع جغرافي وتاريخ حضاري يؤهلانه لبناء وتطوير علاقات متينة ومتقدمة مع محيطه الإفريقي، إذ تشكل القارة الإفريقية وخاصة بلدان الساحل والصحراء وغرب إفريقيا عمقااستراتيجيا للمغرب.

وقد جاء دستور 2011مبرزا لهذا البعد الإفريقي في الهوية المغربية، فبعد أن نص على الهوية المتعددة للمغرب، أعاد تحديد الأولويات في السياسة الخارجية المغربية من خلال التركيز على البلدان الإفريقيةولا سيما بلدان الساحل وجنوب الصحراء وجعلها متقدمة على البلدان المتوسطية [1].

وقد ركز المغرب في السنوات الأخيرة على الأبعادالأمنية والاقتصادية في علاقاته الإفريقية، وتبنى مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عددا من دول إفريقيا، وأصبحت هذه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية محددا أساسياللسياسة الخارجية المغربية في التعامل مع التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار الداخلي ومستقبل المغرب واستثماراته السياسية والاقتصادية في إفريقيا.

وتكريسا لهذا التوجه الإفريقي قام العاهل المغربي محمد السادس بزيارات متعددةإلى عدد من العواصم الأفريقية، تم خلالها توقيع عدة اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية العلاقات المغربية الإفريقية في تعزيز الأمن والسلم في القارة، ومواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، والتي لا سبيل إلى مواجهتها إلا بالتعاون على مستويين: مستوى ضبط الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية ومستوى التعاون الاقتصادي من أجل النهوض بالتنمية التي هي شرط أساسي من شروط تحقيق الأمن والسلام.

ديناميت جديدة للعلاقات المغربية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة

لقد ظلت علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء محكومة لفترة طويلة بالموقف من نزاع الصحراء، فقد أدى قبول المنظمة الإفريقية، في قمة أديس أبابا في 22 فبراير 1982، عضوية «الجمهورية الصحراوية»، إلى أزمة في العلاقات بين الدول الإفريقية، وظهور سياستين متباينتين للمغرب إزاء إفريقيا: سياسة تركز على تحسين العلاقات مع الدول التي لم تعترف ب»الجمهورية الصحراوية» ووقفت مع المغرب في أزمته مع المنظمة القارية، وسياسة مغايرة تهم الدول التي كانت وراء انضمام «الجمهورية الصحراوية» للمنظمة والدول التي ساندت هذا الانضمام[2]. وتميزت هذه الحقبة التي استمرت حتى بداية التسعينيات بتراجع كبير لدور المغرب على الساحة الإفريقية، وتجلى ذلك على المستوى السياسي في تزايد عدد الدول المعترفة ب»الجمهورية الصحراوية»، وعلى الصعيد الاقتصادي في تدني نسبة المعاملات التجارية مع إفريقيا بسبب سياسة المقاطعة التي انتهجها المغرب في التعامل مع الدول التي اعترفت ب «الجمهورية الصحراوية»[3].

وترافق تراجع دور المغرب في إفريقيا مع صعود مؤثر للدبلوماسية الجزائرية، التي وظفت الماضي النضالي للجزائر ودعمها لحركات التحرر من الاستعمار ومواردها المالية الكبيرة، في تقوية علاقاتها مع دول إفريقيا، فقد مكنتها ثرواتها

الهوامش

1. انظر تصدير دستور29 يوليو 2011.
2. خالد شيات، العلاقات السياسية المغربية – الإفريقية في زمن تحرير التجارة، في: التعاون المغربي الإفريقي، جامعة محمد الخامس السويسي ومعهد الدراسات الإفريقية، 2010، ص.12.
3. نفس المرجع، ص.13.

البترولية من لعب دور مهم على الساحة الإفريقية. ولم يستطع المغرب أن يجاريها في هذا الدور نظرا لعدم توفره على ثروات في مستوى ثروات الجزائر. وهكذا ظلت الدبلوماسية المغربية غائبة في العديد من الجهات الإفريقية مثل إفريقيا الجنوبية وإفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية[4].

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في عودة المغرب تدريجيا إلى عمقه الإفريقي. من أهمها التطور الذي عرفته قضية الصحراء. والطريق المسدود الذي وصل إليه المخطط الأممي القائم على إجراء الاستفتاء. والمشاكل الداخلية للجزائر التي أدت إلى تراجع دورها الدبلوماسي وجعلت مسؤولي هذا البلد يركزون على الأزمة الداخلية. وكذلك تخلي عدد من الدول الإفريقية. بعد انتهاء القطبية الثنائية. عن الإيديولوجية الماركسية وعن سياساتها الاشتراكية السابقة ونظام الحزب الواحد. وتوجهها نحو اقتصاد السوق والتحول الديمقراطي. وتوالى سحب اعترافاتها ب «الجمهورية الصحراوية».

وفي سياق عودة الدينامية إلى علاقاته مع دول إفريقيا جنوب الصحراء. انضم المغرب. في فبراير 2001. إلى تجمع دول الساحل والصحراء. من أجل تعويض الفراغ الذي نتج عن انسحابه من المنظمة القارية. وأصبحت الاعتبارات الأمنية والاقتصادية محددا أساسيا للسياسة الخارجية المغربية في التعامل مع التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار الداخلي ومستقبل المغرب واستثماراته السياسية والاقتصادية في إفريقيا. وهكذا كانت المصارف والشركات التجارية المغربية سباقة إلى الاستثمار في إفريقيا في العقد الماضي. إذ أنشأت المصارف المغربية مثل «المغربي للتجارة الخارجية». و«التجاري وفا». و«البنك الشعبي». عددا من فروعها في إفريقيا. وأدخلت شركات الاتصال خدمة الهاتف النقال والإنترنت إلى مناطق نائية في إفريقيا. كما يعمل المغرب بالتعاون مع عدة بلدان أفريقية لزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسينه للمساهمة في الأمن الغذائي للقارة. إضافة إلى مشاركة المغرب في بناء السلام في إفريقيا عن طريق قوات حفظ السلام الأممية ودوره في تسوية النزاعات الإفريقية.

مساهمة المغرب في قوات حفظ السلام الأممية في إفريقيا

تعكس مساهمة المغرب في عمليات حفظ السلام حرصه على حل النزاعات بالطرق السلمية واحترام الشرعية الدولية وتعزيز الأمن والسلم. وفي هذا الإطار كانت مشاركته في العديد من عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة في عدد من الدول الإفريقية مثل الصومال والكونغو وساحل العاج. وتطورت تدخلات المغرب في إفريقيا من عهد الملك الراحل الحسن الثاني. حيث كانت تتم غالبا في إطار مساندة أنظمة تواجه تمردا داخليا. مثل ماهو الحال في عملية «شابا» التي ساند فيها المغرب نظام موبوتو عندما كان يواجه تمردا سنة 1977. وأصبحت التدخلات المغربية في إفريقيا تتم في عهد الملك محمد السادس في إطار قوات حفظ السلام الأممية وفي إطار الشرعية الدولية[5].

وتقوم مشاركة المغرب في قوات حفظ السلام على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعلى موافقة أطراف النزاع.وتقدم صورة مشرقة عن المغرب باعتباره دولة استقرار قادرة على المساهمة في جهود بناء السلم والاستقرار على المستوى الدولي. وتمكن العناصر المشاركة من اكتساب تجربة ومهارة إضافية لما تتطلبه هذه العمليات من التكيف والحرفية والقدرة على التواصل مع السكان المحليين ،[6] خاصة بعد التطور الذي عرفته عمليات حفظ السلام. حيث لم تعد مهامها تقتصر على مراقبة وقف إطلاق النار. بل اتسعت مهامها منذ انتهاء الحرب الباردة وأصبحت تتجلى في المساعدة في بناء سلام مستدام. ومراقبة حقوق الإنسان. وتدعيم الديمقراطية. والإشراف على الانتخابات. ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم...

دور المغرب في تسوية النزاعات الإفريقية

شهدت القارة الإفريقية عددا من النزاعات الداخلية والإقليمية منذ انتهاء الحرب الباردة.وقد تمكن المغرب بفضل الثقة التي يحظى بها لدى دول إفريقيا جنوب الصحراء أن يقوم بعمليات وساطة ناجحة لحل النزاعات في القارة. فعلى سبيل المثال استطاع المغرب إقناع الأطراف المتحاربة بتوقيع اتفاق يضع حدا للنزاع المسلح الذي شهدته دول حوض نهر مانو fleuve Mano في غرب إفريقيا بين غينيا وسيراليون وليبريا[7]. حيث اجتمع الملك محمد السادس. يوم 27 فبراير

2002. مع قادة هذه البلدان. بإشراف من الأمم المتحدة. وتم خلال هذه القمة التوصل إلى نتائج عملية لتدعيم السلم الإقليمي. وبذلك نجح العاهل المغربي محمد السادس في حل هذا النزاع الذي استعصى حله على العديد من الرؤساء في غرب إفريقيا الذين قاموا بمبادرات وساطة في هذا النزاع لم يحالفها النجاح[8]. وقد ساهم المغرب في إعادة إعمار السيراليون بعد انتهاء النزاع[9].

وهكذا فعلى الرغم من أن المغرب ليس عضوا في الاتحاد الإفريقي ولا في المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا. فإنه يحضر نشاطات هذه الأخيرة. ويحاول في نفس الوقت أن يعوض عزلته عن الإطار القاري متعدد الأطراف بنشاط ملحوظ على المستوى الثنائي وعلى المستوى شبه الإقليمي.

وفي هذا الصدد. لا يتردد المغرب في استثمار وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وعلاقاته المتميزة مع بعض أعضاء الاتحاد مثل فرنسا وإسبانيا من أجل أن يحتل مكانته كقوة إقليمية. ويعتمد الخطاب المغربي على أطروحة تتمحور حول مواجهته لنفس التهديدات الإرهابية التي تواجهها أوروبا. وبالتالي هو الأكثر تأهيلا لكي يكون شريكا فعالا في المنطقة.

وتجسيدا لسعيها لإيجاد حلول للنزاعات والمشاكل الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية. يلاحظ أن المغرب وظف رئاسته لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة خلال شهر ديسمبر 2012 لكي يخدم هذا التوجه الاستراتيجي. فبتنظيم الدبلوماسية المغربية في إطار الأمم المتحدة لاجتماع وزاري حول الأزمة في الساحل تتبين رغبة المملكة في الدفاع عن القضايا الإفريقية في أعلى المستويات الدولية. والسعي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي ودول الساحل من اجل استقرار هذا الفضاء الاستراتيجي الإفريقي. وفي هذا العمل الدبلوماسي رسالة ضمنية إلى الجزائر مفادها أن أي مبادرة تهم المغرب العربي والساحل لا يمكنها أن تستبعد المغرب[10].

وقد بذل المغرب جهودا على المستوى الدولي من أجل حل الأزمة التي عرفتها مالي والحفاظ على وحدتها الترابية. حيث سعى إلى تبني القرار 2085 . كما أعلن خلال مؤتمر المانحين حول مالي بأديس ابابا في 29 يناير 2013. مساهمته في جهود تمويل البعثة الأممية بمساعدة مالية بقيمة 55 ملايين دولار[11].

مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود

عرفت منطقة الساحل والصحراء في العقدين الأخيرين أنماطا متعددة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تشمل أشكالا من الإجرام يصعب حصرها مثل تهريب المخدرات وتهريب السلاح وتبييض الأموال والمتاجرة بالبشر. وهي وإن كانت تهديدات وأخطارا ذات بعد عالمي لأن شبكاتها وعناصرها موزعة في مختلف أنحاء العالم. إلا أن المناطق غير المستقرة التي تغيب عنها سيادة الدولة. كما هو الحال في منطقة الساحل والصحراء. تشكل البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات الإجرامية.

وقد أدت الأزمة الليبية إلى تنامي المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء بسبب الفوضى التي يشهدها هذا البلد الذي انهارت فيه مؤسسات الدولة. مما يوفر فرصا لنمو الحركات المسلحة الإرهابية والجريمة

الهوامش

4. مساوي عادل، علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، 2003-2002، ص.126.

5. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية 2013-2000، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014، ص.135.

6. نفس المرجع، ص.136.

7. Abdelaziz Barre, les relations entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne. Des enjeux politiques aux défis de développement, In : la coopération maroco-africaine, Université Mohammed V- Souissi et l'Institut d'Etudes africaines, 2010, P.40-44.

8. رضوان الوهابي، مساهمة المغرب في حفظ السلام وتسوية النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء 2010-1999، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 116، ماي- يونيو 2014، ص.212.

9. مونية سليغوة، المغرب والفضاء الإفريقي: تعاون جنوب-جنوب، في: الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية 2012، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، ص144.

10. AomarBaghzouz, « Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ? », L'Année du Maghreb[En ligne], IX | 2013, URL : http://anneemaghreb.revues.org/1898 ; DOI : 10.4000/anneemaghreb.1898

11. بو لحسن حمزة، السياسة الإفريقية للمغرب، وقائع دستورية وسياسية، العدد العاشر، 2014، ص.109.

المنظمة العابرة للحدود. في غياب تعاون حقيقي وملموس بين دول المنطقة من أجل مواجهة هذه التحديات الأمنية المشتركة العابرة للحدود.

ويمكن للدبلوماسية المغربية أن تلعب دورا مهما وحيويا من أجل استقرار هذا الفضاء الاستراتيجي، وهذا ما جعل المغرب يستضيف، في الرابع عشر من نوفمبر 2013، مؤتمرا بالرباط، لدراسة مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات دول المنطقة المغاربية ودول الساحل والصحراء في ضبط وتأمين تلك الحدود. ومثل انعقاد هذا المؤتمر في الرباط إضعافا للحجة التي ترى أن المغرب غير معني بأمن الساحل، وهي الحجة التي غالبا ما دفعت بها الجزائر من أجل إقصاء المغرب من المبادرات الأمنية المتعلقة بمنطقة الساحل. وأصدر المؤتمر في ختام أعماله عددا من التوصيات، تركز على المقاربة الشاملة المبنية على البعدين الأمني والتنموي.

وتدخل عملية المصالحة بين أطراف النزاع الليبية التي استضافها المغرب في مدينة الصخيرات في إطار إيجاد حل توافقي يضع حدا للاقتتال بين الإخوة في ليبيا ويجنب الدولة الليبية خطر الانقسام والتفكك. وقد أفضت مفاوضات الصخيرات إلى تشكيل حكومة وفاق وطنية، مما يعتبر خطوة هامة في اتجاه حل الأزمة الليبية.

الاستفادة من التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب

على الرغم من أهمية المقاربة الأمنية الاستباقية التي تهدف إلى تفكيك الخلايا الإرهابية قبل انتقالها إلى مرحلة تنفيذ عملياتها، لكنها غير كافية لمحاربة ظاهرة الإرهاب التي لها جذور اقتصادية واجتماعية ودينية. لذلك لم تقتصر السياسة الأمنية للمغرب على المقاربة الأمنية، بل صاحبتها إجراءات أخرى من أهمها إعادة هيكلة الشأن الديني من أجل مراقبة هذا المجال حتى لا يستغله دعاة العنف والتطرف، وكذلك إرساء سياسة اجتماعية لمحاربة الفقر والهشاشة تمثلت في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فقد تبنى المغرب عقب تفجيرات الدار البيضاء الدموية عام 2003 وما تلاها من تفكيك خلايا إرهابية نائمة، سياسة أطلق عليها رسميا تسمية»إعادة هيكلة الحقل الديني» كجزء من مقاربة شاملة لاحتواء الظاهرة الإرهابية. وشملت المقاربة أيضا إجراء تعديلات قانونية في القوانين الجنائية الموجودة، وذلك بسن تشريع خاص وهو القانون رقم 03-03 ونص على أحكام خاصة بتمويل الإرهاب سعيا إلى رصد ومراقبة تمويل الخلايا الإرهابية. وقد استكمل هذا القانون بقانون مكافحة غسل الأموال، لملئ الفراغ التشريعي، خاصة أن هناك تداخلا بين العمل الإرهابي والجريمة المنظمة.كماطبق المغرب سياسة أمنية يقظة مكنت من اعتقال كثير من الاشخاص المشتبه فيهم، وتفكيك العشرات من الخلايا الإرهابية. ووصلت هذه اليقظة الأمنية ذروتها مع مخطط «حذر» الذي أعلن حالة من التعبئة العامة[12].

وانطلاقا من مركزه الديني التاريخي ودوره في مكافحة التطرف، أطلق المغرب مبادرة لتدريب الأئمة في عدد من البلدان الإفريقية الراغبة في الاستفادة من التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة.

فقد أثبتت المقاربة المغربية فعاليتها في مواجهة الإرهاب، مما جعل عددا من الدول الإفريقية والمغاربية تسعى إلى الاستفادة منها. وكانت البداية مع دولة مالي التي وقعت اتفاقا مع المغرب بهدف تأهيل خمسمائة إمام، ثم تلتها مبادرات مماثلة شملت دولا إفريقية أخرى منها تونس وغينيا كوناكري وكوت ديفوار. وتم لهذه الغاية إحداث معهد كبير في الرباط يعنى بتأهيل الأئمة والخطباء داخل المغرب وخارجه[13].

ومن المعلوم أن لدول غرب إفريقيا روابط دينية تاريخية مع المملكة المغربية، قائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني الذي ميز علاقات المغرب التاريخية مع إفريقيا، مما يشكل نوعا من الدبلوماسية الموازية أوالقوة الناعمة التي بإمكان المغرب أن يوظفها في توطيد علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء[14].

هوامش

12. إدريس الكنبوري، استراتيجية ثلاثية لمواجهة التطرف الديني والإرهاب، جريدة المساء، العدد 2518، 3 تونير 2014، ص.17.

13. الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب، مرجع سابق، ص.309.

14. Abdessamad Belhaj, la dimension islamique dans la politique étrangère marocaine : déterminants, acteurs, orientations, Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, 2009, P. 193-194

الجهوية المتقدمة : آلية داعمة لمقترح الحكم الذاتي وتقوية الدبلوماسية المغربية

نبيل بلعطار

تحظى الجهة باهتمام كبير من طرف جميع الدول سواء منها المتقدمة أو النامية، والجهوية يمكن أن تأخذ مفهوما أساسيا كايطاليا التي تبنت جهوية سياسية بهدف حل مشاكلها المرتبطة بصراعات محلية.أما فرنسا فتبنت جهوية ذات طابع إداري واقتصادي لتحقيق تنمية متوازنة؛ وأمام هذه التحديات والتحولات التي يعرفها العالم لم يخرج المغرب عن دائرة هذه الدول، وأمام عجز الإدارة المركزية عن إيجاد الحلول الضرورية لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية كان لابد من تجنيد الامكانيات الجهوية واستغلالها بهدف تحقيق تنمية متكاملة.

وتنبغي الإشارة إلى أن البعد الجهوي لتحقيق تنمية متوازنة لمختلف جهات المملكة قد فرض نفسه على السلطات العمومية منذ السنوات الأولى لحصول المغرب على الاستقلال، نظرا للإختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي كانت تعاني منها البلاد والناجمة عن السياسة الاقتصادية للمستعمر التي استهدفت تقسيم البلاد الى مغرب نافع ومغرب غير نافع من خلال إعطاء الأولوية لبعض المناطق على حساب المناطق الفقيرة.

وظهر الاهتمام الأولي بالشكل الجهوي منذ بداية الستينات من خلال مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال الإطلاع على مستوى المخططات التنموية الوطنية لفترة بداية الاستقلال يتبين أن السلطات العمومية بدلا من أن تعطي الأولوية للتنمية على صعيد الجهة أعطت بالدرجة الأولى العناية للتنمية القطاعية غير أنه مع بداية السبعينات حظي المجال الجهوي والجهوية باهتمام خاص من طرف الدولة وذلك من خلال ظهير 1971 الذي أحدثت بموجبه 7 جهات بالمغرب والذي جسد الإطار القانوني والمؤسساتي للجهة.

ومع ذلك لم تحقق التجربة الجهوية لسنة 1971 الأهداف المرسومة، وأمام هذا الفشل كان لابد من جعل الجهة إطارا للعمل يسمح بإشراك المواطنين ومختلف الفعاليات المحلية والجهوية، في مجهودات التنمية ولتحقيق اللامركزية وتقوية الديمقراطية المحلية.

ولتحقيق تنمية متوازنة صدر قانون جديد لتنظيم الجهات 2 أبريل 1997، الذي قسم المغرب الى 16 جهة، ونظرا للانتقادات الموجهة الى هذا التقسيم و لتحقيق التوازن بين جميع جهات المملكة وتجاوز التجارب الغربية في مجال الجهوية إلى التفكير في اعداد مشروع وطني و إدخال إصلاحات مؤسساتية عميقة وهذا ما اكده خطاب جلالة الملك 03/01/2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية لصياغة مشروع الجهوية الموسعة و التي لن تكون -حسب خطاب جلالة الملك- «مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجها حاسما لتطوير و تحديث هياكل الدولة و النهوض بالتنمية المندمجة»؛ وبعد مجموعة من اللقاءات و المشاورات في إطار الحكامة التشاركية مع مختلف الفاعلين سواء على المستوى الاقتصادي و السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو الجمعوي ومن تم صودق على مشروع المرسوم رقم 40-15-2 الذي تقدم به وزير الداخلية و صادق

عليه مجلس الحكومة الذي حدد عدد الجهات في 12 جهة و تسميتها و مراكزها والعمالات و الأقاليم المكونة لها.

ألهم مميزات هذا التقسيم الجديد

- أعاد توزيع المجال الترابي الجغرافي للمملكة
- الاعتماد على معايير تقنية ترتكز على مقاييس الفعالية و النجاعة
- اشراك جميع الفاعلين في الإجراءات المؤسسة و المهيكلة لمشروع الجهوية الموسعة
- اعتبار الجهوية نموذج مغربي نابع من ثوابتنا و خصوصياتنا
- اعتبار الجهوية الموسعة آلية داعمة لمقترح الحكم الذاتي
- رفع بعض البنود المضمنة في القانون العادي لجهوية 1997 إلى مرتبة البنود الدستورية.

ولكي لا نطيل في هذا المستوى من الجانب المفاهيمي كان لا بد من ان نقوم بتحليل التطور الكرونولوجي و السوسيولوجي و النقدي لتجربة الجهوية بالمغرب وكذلك الجهوية الموسعة في إطار دستور 2011 كآلية دبلوماسية و داعمة لمقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية حسب التصميم التالي:

* التجربة الجهوية في ظل ظهير 1971:
* الإطار القانوني والجغرافي لظهير 1971
* الانتقادات الموجهة للتقسيم الجهوي 1971
* التجربة الجهوية في ظل ظهير1997:
* الإطار القانوني والجغرافي لظهير 1997
* قراءة نقدية للتقسيم الجهوي 1997
* الجهوية الموسعة في ظل دستور 2011 –كآلية داعمة لمقترح الحكم الذاتي -

الجهوية في ظل ظهير1971

في بداية الاستقلال لم تول السلطات العمومية العناية والاهتمام الكافي بالجهة فالدولة المغربية الحديثة الاستقلال كان اهتمامها منصبا أساسا على تكريس سلطتها سياسيا وإداريا والهدف هو ضمان وحدة البلاد واستقلاليتها واستمراريتها.

وبدت سياسة التقسيم الترابي كسياسة كفيلة بتحقيق التأطير الفعال للسكان وذلك من خلال ربط الاتصال بين المواطنين والدولة عن طريق رجال السلطة المتواجدين على رأس التقسيمات الترابية فصدر ظهير 1959 الذي قسم البلاد الى عمالات وأقاليم.

الإطار القانوني والجغرافي لظهير 1971

منذ السبعينات حظيت الجهة والجهوية باهتمام خاص، لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة بين مناطق وجهات المملكة وكذلك عجز الإطار الاقليمي في مواجهة المشاكل المطروحة لهذا كان من الضروري إيجاد ظهير 1971 الذي يعتبر الإطار القانوني والمؤسساتي للجهة ،فهو يحدد وظيفتها ونطاق دورها بخصوص التنمية الوطنية للبلاد.

ويعرف الفصل 2 من الظهير أن الجهة مجموعة من الأقاليم التي ترتبط بينها أو يحتمل أن ترتبط بينها على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي علاقات كفيلة بتقوية نموها. والتي تقتضي من جراء ذلك القيام بتهيئة عامة فيها

ويمكن القول على أن الجهة ليست وحدة ترابية لا مركزية بل مجرد إطار للدراسة والعمل الاقتصادي. ولها وظيفة إدارية.

كان من المفترض من ظهير 1971 أن يخلق التوازن بين الجهات وكذلك مجموعة من الدراسات الجهوية أخذا بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وبمقتضى هذا الظهير أحدثت سبع مناطق.

يلاحظ حسب التقسيم الجهوي لسنة 1971 أنه أحدثت بالبلاد 7 مناطق جهوية اقتصادية. فالهدف من التقسيم هو محو الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق. كما نلاحظ فيالدي أبان عن الفارق الكبير الذي يميز الجهة الوسطي،والجهة الشمالية الغربية عن باقي جهات البلاد حيث تعتبر هذه الوحدة قطبا اقتصاديا يضم أغلب التجهيزات والبنيات التحتية المهمة. وتعتبر قطبا سكانيا كان يضم ما يناهز 48.10% من سكان المغرب سنة 1970؛ يلاحظ أيضا أن جهات 1971 تشابه إلى حد كبير الجهات التي أنشأها الاستعمار. فالتغيرات التي أدخلها المشرع تمثلت في ضم المنطقة الاسبانية:تطوان،شفشاون،وطنجة إلى الشمال

الغربي، والحسيمة إلى جهة الوسط الشمالي، والناظور الى جهة الشرق. أما جهة الجنوب فقد تم توسيعها لتضم إيفني وبعد ذلك الأقاليم الصحراوية.

قراءة نقدية للجهة في ظل ظهير 1971

إذا كان التقسيم الجهوي لفترة الحماية خضع لاعتبارات أمنية وعسكرية فالتقسيم الجهوي لسنة 1971 لم يراعي الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية ولم يهدف لتحقيق نوع من العدالة بين مختلف الجهات وكان من أسس هذا التقسيم الاعتماد على الجانب الطبيعي أكثر من الجانب البشري ويمكن رصد بعض الانتقادات الموجهة لهذا التقسيم ونذكر منها :

- إدماج إقليم ورزازات في الجهة الجنوبية مع أن روابط تاريخية واقتصادية، وبشرية، وإدارية جعلته دائما قريبا من إقليم مراكش الموجود في جهة تانسيفت.
- قيام صانعي التقسيم بربط عامة الجهة الوسطى الجنوبية مكناس بمدينة الراشدية البعيدة نوعا ما الشيء الذي ترتب عنه كسر ذلك الترابط التقليدي بين مدينتي فاس ومكناس.
- يلاحظ على أن الجهات المحدثة تتوفر على منفذ بحري على الساحل الأطلسي أو المتوسطي ما عدا الجهة الوسطى الجنوبية فهي وحدها لا تتوفر على هذا الامتياز، مما جعلها جهة مغلقة على المنافذ الخارجية.
- لم يعمل هذا التقسيم سوى على تجميع مجموعة من الأقاليم في إطار كل جهة، وإذا كان التقسيم الإقليمي قد طغت عليه الاعتبارات الإدارية فمن الأكيد هذه الاعتبارات ستظل طاغية كذلك على مستوى الجهات عوض الاعتبارات الاقتصادية للنهوض بالتنمية الجهوية.

إن الجهات التي أحدثت بموجب هذا التقسيم لم تكن تتمتع بالشخصية المعنوية وبالتالي لم تكن تتمتع بأية سلطة تنفيذية زيادة على عدم توفرها على الوسائل البشرية والموارد المالية الخاصة والقارة مما حال دون محاربة الفوارق الجهوية وتمكين الجهة من أداء وظيفتها كعامل فعال في التنمية.

إذن يظهر بجلاء على أن هذا الظهير(1971) لم يحقق الأهداف المتوخاة كتقسيم من شأنه محاربة الاختلالات والفوارق الجهوية، الناتجة عن مخلفات الاستعمار.

الجهوية في ظل ظهير 1997

ابتداء من سنة 1984 بدأ التفكير بكيفية تدريجية في إعادة النظر في القانون المنظم للجهة هذا التصور الجديد للتنظيم الجهوي عكسه الخطاب الذي ألقاه الملك الحسن الثاني بفاس بمناسبة ترأسه اجتماع المجلس الاستشاري الجهوي للمنطقة الوسطى الشمالية .

هكذا تم ترقية الجهة إلى مرتبة جماعة محلية في البند 94 من الدستور المراجع لسنة 1992 تم في الفصل 100 من الدستور المصادق عليه في استفتاء 13شتنبر1996.

في 27 مارس 1997 صادق مجلس النواب على مشروع القانون 96/47 المتعلق بتنظيم الجهات والذي اعتبر في فصله الأول على أن الجهة جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

الإطار القانوني والجغرافي للجهة في ظل ظهير 1997

تم توزيع 70 مادة على ثمانية أبواب غير أن المتأمل لهذه المقتضيات محدودية القانون في تحقيق لامركزية حقيقية. فالتنظيم الجهوي لسنة 1997 أدخلت عليه تحولات عميقة بالمقارنة مع التنظيم السابق. وبشكل خطوة هامة في اتجاه تعزيز اللامركزية والديمقراطية المحلية غير أن هذه الخطوة ظلت ماضوية مركزة تتجلى مظاهرها من خلال استمرار الجهة خاضعة لممثلي الدولة، حضور هذه الأخيرة بشكل قوي في شخص سلطات الوصاية.

بمقتضى ظهير 1997 تم تقسيم المملكة إلى 16 جهة لكون أن التقسيم الجهوي لسنة1971 ظل مجرد تجمع لعدد من الأقاليم دون أن يتمكن من معالجة الفوارق والتفاوتات

القائمة بين مختلف مناطق البلاد.

أما فيما يخص الإطار الجغرافي فالتقسيم الجهوي الجديد اكتفى بذكر أن الجهة هو أمر يتعلق بإقامة وحدة تشكل مجموعة مندمجة

يظهر لنا بجلاء من خلال خريطة التقسيم الجهوي لسنة 1997 قد اعتمدت على معايير اتسمت بالعمومية، فالجهات التي حددت اعتمدت على الاستقطاب الحضري والتكامل الوظيفي لا تختلف ميدانيا عن الجهات التي اعتمد في انشائها على مقاييس تاريخية وبيئية وكذلك جهات حددت على أساس التجانس الجهوي أوالبعد الجيوستراتيجي.

قراءة تقريبة للجهات في ظل ظهير 1997

حاول التقسيم الجهوي لسنة 1997 أن يخلق التوازن بين الجهات، بناء على معطيات جديدة مستخلصة من تجربة 1971، فرغم أن المحاولات والمعايير التي تم اعتمادها في هذا التقسيم تتسم في مجملها بالعمومية، حيثي مكن استعمالها في أي رقعة جغرافية، ومن هنا يمكن أن نرصد بعض الانتقادات التي واجهها هذا التقسيم الجهوي في ظل ظهير 1997، التي تتمثل لنا في:

* اتخاذ الاعتبارات التاريخية والبيئية باهتمام أكبر من طرف مصممي التقسيم.

* اهتمام مصممي التقسيم بالمقاييس الجيوستراتيجية وعوامل التكامل الوظيفي والاستقطاب الحضري.

* اتخاذ 13 جهة من أصل 16 كلها تتوفر على منفذ بحري وهي نفس الخاصية التي تحكمت في تقسيم 1971 الذي كان فاشلا بكل المقاييس.

* تكوين الجهات على أسس إقليمية التي تراعي الاعتبارات السياسية والإداريةأ كثر من الاعتبارات التنموية و الاقتصادية

* محدودية الاختصاصات مع عدم توفير الوسائل البشرية الخاصة بالجهة لممارستها

* تغافل دور القطاع الخاص علما أن تنمية الجهات يتطلب بإلحاح مساهمته في مغرب شرع في تطبيق سياسة تحرير السوق ومواجهة عولمة الاقتصاد

* احتواء بعض الجهات على عدد مهم من التجهيزات التحتية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية (كجهة الدارالبيضاء، وجهة الرباط سلا زمور زعير، وجهة سوس ماسة)، في المقابل نجد هناك جهات تفتقر إلى التجهيزات الأساسية وتسجل بها كل الاختلالات التي تقف في وجه البناء الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجهة، وكمثال على ذلك نجد (جهة تازة الحسيمة تاونات، وجهة وادي الذهب، وجهة كلميم السمارة.)

* العدد الكبير للجهات يؤثر سلباعلى حجمها وأهميتها الاقتصادية.

* تميز بعض الجهات باختلالات وتفاوتات واضحة بين الأقاليم المكونة لها، وتتميز بافتقارها إلى الثروات الطبيعية والتجهيزات السياحية، (كجهة تازة الحسيمة تاونات) فلا وجود للثروات الطبيعية بها باستثناء الغابات.

ومن هنا يتضح لنا أن معيار إعطاء منفذ بحري لكل جهة، كان هو السبب ربما في ميلاد هذه الجهة المختلة المتوازنة، وإلا بماذا يمكن تفسير الفصل بين تاونات وفاس وربطها بتازة والحسيمة .

إن السياسة الجهوية بالمغرب التي بلغ عمرها زهاء 30 سنة والتي استنفدت قدرتها كتجربة فتية تحتاج في الظرف الراهن إلى إعادة النظر من أجل تصور جديد للجهة من العديد من الزوايا، ولهذا عملت الدولة على اعادة النظر في التجارب الجهوية السابقة حيث اتجهت الى خلق جهوية موسعة قوية و فعالة ذات هوية وطنية مبنية على أسس مهيكلة و ديمقراطية و تضامنية شعارها دعم التنمية المستدامة و تحقيق التوازن بين مختلف جهات المملكة وتفعيل مضامين الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 2011/03/09 الذي يشكل خطابا تاريخيا في تفعيل المشروع الجهوي ذا خصوصية مغربية وكدا تعديل دستور المملكة.

الجهوية الموسعة في ظل دستور 2011 –كآلية داعمة للحكم الذاتي

تعتبر الجهوية ورش مفتوح يفتح رؤية جديدة تعتمد على الحكامة الترابية الجيدة لتعزيز القرب و تكريس مبدأ تكافئ الفرص و التوازن بين جميع الجهات في إطار جهوية موسعة جديدة ترتكز على تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة الى تحقيق الديموقراطية و إشاعة التضامن بين مختلف الثقافات في هوية وطنية تحت راية واحدة حيث تأكد الجهوية الموسعة

الإصلاحات التي يعرفها المغرب في جميع المجالات و من مميزاتها أنها جهوية ذات طابع مغربي محض و هذا ما أكده جلالة الملك محمد السادس في خطاب 6 نونبر 2011: « إننا عازمون على توطيد الجهوية بمنظور للتنمية الجهوية المتوازنة لا يختزلها في مجرد هياكلها و أبعادها الإدارية و المؤسساتية و الثقافية، بل يعتبرها فضاء خصبا للتنمية الشاملة و المتواصلة بالجهة و من أجلها.»

و يبقى أبرز خطابات جلالة الملك الذي يدعم مسار الجهوية الموسعة و يعمل على تفعيلها على أرض الواقع هو خطاب 9 مارس 2011 الذي يعتبر خطابا تاريخيا حيث عمل على اعتبار الجهوية الموسعة مشروعا مجتمعيا كبيرا.

و يمكن للجهوية الموسعة حسب الحلة الجديدة ان تدعم مبدأ الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية ودعم هذه المناطق بالمشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و السوسيوثقافية و تقوية المواطنة الحقة والعمل على تعزيز كل الروافد الصحراوية، لهذا نجد انا الحكم الذاتي والجهوية يعملان على تسهيل الطريق لتكريس هذا النموذج المغربي باستعمال مجموعة من الميكانيزمات التي تتجسد في الدبلوماسية المغربية على الصعيد الدولي و من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

* التكافل الإجتماعي و التضامن التلقائي.

* تشجيع الإستثمارات و تنزيل المخططات على المستوى القصير و المدى البعيد.

* الرقي بالمستوى الاجتماعي عن طريق دعم السكن . تحسين جودة الخدمات الصحية لجميع المواطنين.

* تنزيل الجهوية الموسعة كاليه داعمة للحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية عن طريق اليات الديمقراطية في صنع القرار.

أما الإنتقادات الموجهة لهذا التقسيم الجهوي الجديد فالمشاريع المقبلة و المنجزة و إشكالات التنزيل هي التي سوف تجيبنا عن مدى تنفيد الجهوية الموسعة و كذا آفاقها في الأقاليم الصحراوية.

مجمل القول ان مشروع الجهوية الموسعة يعتبر آلية مساعدة في دعم الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية و من شأنه ان ينهض بجل مناطق المملكة شريطة تقوية قنوات التواصل بين جميع الفاعلين، و تكريس ثقافة التضامن بين جميع الجهات، و تطوير آليات الدبلوماسية المغربية عن طريق الشركات مع دول اخرى، التعريف بالقضية الوطنية في جميع التظاهرات، تفعيل دور المجتمع المدني في دعم القضية الوطنية، ثم لا ننسى دور الأحزاب رغم اختلافاتها الأيديولوجية فهي ملزمة بالوقوف على تنزيل كل المشاريع الاقتصادية و العمل على بلورة مخططات سياسية و حقوقية تغني بالتعريف بأهداف الحكم الذاتي و الجهوية الموسعة، و لا ننسى دور الإعلام سواء على المستوى الوطني و الدولي في التكثيف من البرامج التي تعني بدور المغرب الطلائعي في المنطقة على مستوى الاستقرار و محاربة التطرف و احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، بالإضافة إلى توعية جميع المواطنين باعتبارهم عنصر أساسي في الدفاع عن الهوية الوطنية، و عن كل أراضينا.

إذن يمكن اختزال أهم مفاتيح نجاح الجهوية الموسعة كآلية داعمة للحكم الذاتي في :

1)- الديموقراطية

2)- المشاركة في صنع القرارات

3)- تتبع المشاريع

4)- التربية على المواطنة

5)- وضع برنامج خاص على طول السنة .

يعهد الى تنفيذه الى أجهزة وزارة الخارجية و تتبع عملها عن طريق تقييم مردودها و النتائج على أرض الواقع.

مشاركة رأي بعض الأساتدة الجامعيين المختصين في مجال العلوم السياسية و الدبلوماسية لوضع خارطة طريق محددة بأهداف و نتائج.

مراجع لمزيد من الإطلاع

* الإدريسي عبدالقادر وأوعطي أحمد: التقسيم الجهوي الجديد، المجلةالمغربية للإدارة المحلية والتنمية،سلسلة مواضيع الساعة،العدد 16،السنة 1998.
* بنمير المهدي:التنظيم الجهوي بالمغرب،المطبعة والوراقة الوطنية،مراكش1997.
* مليكة الصروخ– القانون الاداري الطبعة 6 مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2006
* Mohamed zriouli: La nouvelle région au Maroc – dynamique et enjeux remald thème actuels N8 année 1996
* تقرير اللجنة الاستشارية عن الجهوية المتقدمة الكتاب الاول . التصور العام 2010
* دستور 2011 الباب التاسع المتعلق بالجهات و الجماعات الترابية
* رشيد لبكر – التطور الدستوري للجهة بالمغرب مسالك العدد 20-19 مطبعة النجاح الجديدة 2012/

حوار العدد

مجلة رهانات في حوار شامل مع الدكتور

محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط

حول السياسة الخارجية و الديبلوماسية المغربية

حاوراه: الدكتور المختار بنعبدلاوي
والدكتورة حياة الدرعي

• المختار بنعبدلاوي: كيف يصنع القرار السياسي بخصوص السياسة الخارجية بالمغرب؟ طبعا كانت هناك آليات تقليدية سابقا ، ولكن، الملاحظ أن هناك ديناميت وهناك معطيات، كيف نرون الآليات التي يصنع بها القرار الاستراتيجي بالمغرب؟

*** تاج الدين الحسيني : بطبيعة الحال نتوفر بهذا الخصوص على مجموعة من النظريات في ميدان العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بالأساس فيما يتعلق بهذه العملية. وأظن بأن إحدى هذه النظريات المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نظرية «روزنو» حول اتخاذ القرار يمكن أن تفيدنا بهذا الخصوص. وخاصة فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية التي تعبر الحدود. فهو يعتبر بأن أي قرار وإلا ويرتبط بمجموعة من العوامل ذات الطبيعة الشخصية. عوامل أخرى مجتمعية. وعوامل خارجية. وأخيرا عوامل نسقية. بطبيعة الحال العوامل الشخصية ترتبط أساسا بشخصية القائد. رغباته وطموحاته. طريقة عمله. استراتيجيته. لكن العوامل المجتمعية تؤخذ بالتأكيد بعين الاعتبار. هناك ظاهرة القسر الاجتماعي التي تؤثر على توجهات القائد واختياراته. هناك مسألة الحضارة والدين والتقاليد والمحيط الاجتماعي التي تفرض نوعية السلوك الذي يجب أن يتبعه. وهناك بالتأكيد عوامل خارجية ترتبط بالجوار الجغرافي. كل شيء يتغير إلا الجغرافيا التي هي ثابتة. فالجزائر عامل خارجي بالنسبة للمغرب. موريتانيا رغم ضعفها تبقى عاملا خارجيا بالنسبة للمغرب. لكن ما يمكن أن نسميه بالعوامل النسقية systémiques هي تلك العوامل التي تعبر عن موقف الدول الكبرى التي تؤثر سواء على توازن القوى الشمولي. أو على التوازنات الإقليمية في محيطها الجهوي؛ ومن هذا المنظور يمكن أن نعتبر أن «آلية صناعة القرار بالمغرب» لا تخرج كذلك عن تأثير هذه العوامل بكيفية أو بأخرى. بنسب قد ترتفع أحيانا وقد تتراجع أحيانا أخرى. بطبيعة الحال عندما نريد أن نوظف نظرية اتخاذ القرار بهذا المعنى على مستوى السياسة الخارجية. يمكن أن نعتبر بأن ما يسمى «السياسة الدولية» تجميع للحراك أو التفاعل القائم بين السياسات الخارجية للعديد من الدول. بل للعديد من الفاعلين. لأنه –كما تعلمون- فالقانون الدولي لم يعد يعترف اليوم بدولة «الفيستيفاليا» التي جاءت كممثل للسيادة بالنسبة للدولة القطرية بوصفها الفاعل الأساسي في التعامل الدولي. بل أصبح يعترف بكيانات أخرى. على رأسها «المنظمات الدولية. الشركات العابرة للقوميات. المنظمات غير الحكومية» بل أكثر من ذلك. أصبح يعترف حتى بالفرد ككائن إنساني له موقعه ضمن تفاعلات العلاقات الدولية. و ضوابط القانون الدولي. ولعل هذا من الأسباب التي جعلت فرعا جديدا في القانون الدولي العام. وهو القانون الدولي الإنساني يرى النور ويؤثر من خلاله على كيانات الدول بفضل الفرد.

• المختار بنعبدلاوي: هل هذا معناه أن «الفيستيفاليا» قد انهارت بالكامل؟

*** تاج الدين الحسيني : لا أقول بأنها انهارت بالكل. ولكن ينبغي أن نلاحظ بأن مفهوم السيادة أصبح يتعذب. السيادة تتعذب. وهناك عدة مقالات كتبت في « foreign affairs» الأمريكية وغيرها من المجلات المتخصصة في هذا المجال. والتي تشير فعلا إلى أن السيادة أصبحت تفقد زخمها وتفقد إشعاعها. وأظن أن تراجع السيادة جاء بفضل عدة مؤثرات. لعل أقلها تطور وسائل الإعلام. والتداخل والتشابك بين مصالح الدول. وظهور كيانات جديدة تؤثر على قوة الدول. هناك اليوم «شركات عابرة للقارات» حجمها وقوتها أكبر من حجم دول بذاتها.

> يمكن أن نعتبر أن «آلية صناعة القرار بالمغرب» لا تخرج كذلك عن تأثير هذه العوامل بكيفية أو بأخرى

• المختار بنعبدلاوي: الخرق عادة في سيادة الدولة هو لتدخل إنساني

*** تاج الدين الحسيني: هذا بطبيعة الحال أود كذلك الإشارة إليه، أنا ابتدأت بالشركات العابرة للقوميات، ولكن أمر كذلك إلى ضوابط القانون الدولي الإنساني التي أصبحت تفرض وجودها، هذا كان قديما ولكنه تطور الآن بشكل أكثر أهمية، عندما نقرأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندما نتعرض للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بمحاربة العنف وبمحاربة الإضرار بالأطفال الخ. كل هذه الاتفاقيات أصبحت تشكل نوعا من الترسانة التي كانت في الماضي بمثابة ترسانة معزولة شيئا ما، هي اليوم أصبحت تظهر في الأفق بشكل أوضح، نتيجة لوسائل الإعلام ونقل المعلومات، التفاعل بين كل أطراف المجتمع الدولي، وبالتالي أصبح ارتكاب جريمة في حق شخص داخل مجتمع ما، لا يمكن أن يطويه النسيان، هذه الظاهرة الآن تفرض نفسها بقوة على الجميع، والدول اليوم –ذات السيادة- أصبحت تتخوف من المنظمات غير الحكومية، رغم محدودية إمكانياتها، أكثر مما تتخوف من جيوش دولة ذات سيادة (مثلا، «أمنيستي أنترناسيونال»، «صحافة بدون حدود»، «هيومن رايتس ووتش»)، وغيرها من هذه المنظمات غير الحكومية، أصبحت فاعلة ومؤثرة، وبالتالي أعتقد أن السيادة أصبحت تتعذب، ليس فقط بفعل هذه العناصر ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، ولكن كذلك بفضل الدور الذي أصبحت تلعبه المنظمات الدولية الجديدة (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) منذ توقيع اتفاق «بريتون وودز»، كان يظهر واضحا أن دورها هو التأثير على سيادة الدول، فعملية الحصول على القروض أو الاصلاحات أصبحت ترتبط بمبدأ «المشروطية»، وهذه المشروطية تفرض على الدول إكراهات قوية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية، لكن عندما جاءت المنظمة العالمية للتجارة زاد حجم هذه الإكراهات، وأصبحت هذه المنظمة بمثابة المؤطر الجديد لنظام العولمة، بحيث أصبحت الدول مضطرة لملاءمة قوانينها الداخلية مع هذا الزخم الجديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإنشاء مناطق التبادل الحر، والاتحادات الجمركية، وإزالة التعريفات الجمركية، وتحطيم الحدود الاقتصادية إلى آخر ذلك من الالتزامات التي أصبحت اليوم تدرج حتى في القوانين المحلية، المغرب لم يكن ليخرج عن هذا المجال فهو يتأثر بقوة بهذه التيارات الجارفة، التي تصب على مستوى الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك حماية حقوق الإنسان، وبالتالي يتأثر بها سلبا وإيجابا، ويجد نفسه مضطرا أولا لتغيير النظم القانونية في الداخل، ومضطرا كذلك للاستجابة لمتطلباتها، وبالتالي أعتقد أن عملية عبور القرارات الداخلية نحو الخارج لتصبح جزءا من السياسة الخارجية المؤثرة على الكيانات الأخرى، أصبح يتميز بالكثير من التعقيد عما كان عليه في الماضي، كان رئيس الدولة في السابق يمكن أن يتخذ أي قرار بقطع العلاقات الديبلوماسية أو توجيه لوم إلى شخص أو إعلان الحرب، دون أن يحمل هما كبيرا للمضاعفات؛ اليوم المضاعفات والآثار لم تعد تقتصر على المنطقة الإقليمية، بل تهم العالم بأشمله، وهذا في اعتقادي تطور مهم، آلية اتخاذ القرار بالنسبة للسياسة الخارجية كما نعلم في المغرب كانت تدخل إلى مدى غير بعيد في ظل ما يسمى بالمجال المحفوظ للمؤسسة الملكية، هذا شيء يجب أن نعترف

> آلية اتخاذ القرار بالنسبة للسياسة الخارجية كما نعلم في المغرب كانت تدخل إلى مدى غير بعيد في ظل ما يسمى بالمجال المحفوظ للمؤسسة الملكية

به، ففي عهد الحسن الثاني بالخصوص ترسخ مفهوم «الهيمنة المطلقة للمؤسسة الملكية» على اتخاذ القرار في المجال الخارجي، يمكننا اليوم أن نعترف بأن تطورات قد حدثت، من جهة مع مجيء الملك محمد السادس، ثم بعد وضع دستور 2011، لأن هذا مرتبط كذلك بالتفاعلات التي عاشها المجتمع المغربي، لقد أصبح يظهر واضحا أن الدبلوماسية الرسمية بوسائلها التقليدية وبأدواتها العتيقة وبطريقة عملها، أصبحت قاصرة عن مواجهة التحديات الكبرى التي أصبح يعيشها المغرب، خاصة وأنه يتوفر على نوع من القضايا الاستثنائية، خاصة قضية الوحدة الترابية، وبالتالي أصبح الملك شخصيا يدعو فعاليات المجتمع المدني والسياسي والاقتصادي لكي تشترك في لعبة السياسة الخارجية، وهذا ما أصبحنا نلقبه اصطلاحيا ب «الدبلوماسية الموازية»، يعني إدماج الدبلوماسية الموازية في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الخارجي هو في حد ذاته معبر عن نوع من التنازل الجزئي عن احتكار آلة السياسة الخارجية من طرف المؤسسة الملكية، وبالتالي أصبحنا نلاحظ أن المؤسسة البرلمانية تحاول أن تجتهد في هذا الاتجاه، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، الفاعلون الاقتصاديون.. وهكذا، لدرجة أن التصورات الحديثة أصبحت تعتبر أن هؤلاء الفاعلين من مجتمع مدني، من مؤسسات اقتصادية وغيرها يمكن أن تكون داعما قويا للسياسة الخارجية في الوصول إلي تحقيق أهدافها.

• حياة الدرعي: برأيكم هل هذه التعيينات الجديدة تحمل هاته الحلول، خصوصا التغيرات التي يعرفها العالم في إطار سيطرة الشركات العابرة للقارات، هيمنة المنظمات القوية (البنك الدولي..)، هل ترى بأن هذه الرزنامة من التعيينات (خصوصا دخول الشق المدني...) كفيلة بأن تقوي السياسة الخارجية للمغرب خصوصا مع الهزات المتكررة التي نراها في ملف هو أساسي بالنسبة للمغرب (ملف الصحراء)؟

*** تاج الدين الحسيني: في اعتقادي أولا هذا النوع من سياسة إدماج المجتمع المدني في الدبلوماسية الموازية، لا يرتبط فقط بهذه التعيينات، هذه عملية انطلقت منذ أكثر من عشر سنوات، وزادت ترسيخا مع تداعيات الربيع العربي ومع دستور 2011، ولكن الآن –ربما- هناك توجه أكثر انطلاقا نحو تعيين سفراء أكثر ديناميكية..

> أصبح الملك شخصيا يدعو فعاليات المجتمع المدني والسياسي والاقتصادي لكي تشترك في لعبة السياسة الخارجية، وهذا ما أصبحنا نلقبه اصطلاحيا ب«الدبلوماسية الموازية»

• حياة الدرعي: ألا ترى معي بأن هناك أسماء يمكن أن تفيد أكثر لو يتم استغلال تكوينها المعرفي وقدراتها لأن تطعم في هذه الحملة، إذا كانت هناك رغبة أساسا في إعطاء دفعة للدبلوماسية، ليس المشكل في مدني أو أكاديمي، ولكن أساسا في الشخص المناسب في المكان المناسب. ألا ترون أن هناك مجموعة من الذين يشتغلون في المجتمع المدني ليس لديهم وزن للاشتغال في شق الدبلوماسية بشكل جدي وأكثر كفاءة، لأنه من الممكن أن يكون لديهم تكوين أكاديمي ولكن القدرات غير متوفرة...

*** تاج الدين الحسيني: أتفق معك كل الاتفاق، هذه عملية فعلا انطلقت، عملية التنسيق أو التعاون مع الدبلوماسية الموازية، ولكنها انطلقت في اعتقادي بطريقة غير منتظمة، أكاد أقول بطريقة عشوائية،

بطريقة ظرفية، مناسباتية، عندما تقع الواقعة فقط، آنذاك نجمع الأحزاب ونجمع الشخصيات ونحاول دراسة كذا وفعل كذا. هذا الشيء لم يعد مقبولا في ظل الوضع الراهن الذي يعيشه المجتمع الدولي، والذي يرتكز على ضرورة بناء استراتيجيات محكمة للسياسات

> في ملف الصحراء بالخصوص، أصبح يفرض علينا لزاما أن نفكر في تنسيق محكم بين الدبلوماسية الرسمية، والدبلوماسية الموازية

الوطنية، سواء في المجال الداخلي أو المجال الخارجي، وإعداد العدة من خلال الأبحاث التي تقدمها معاهد للدراسات الاستراتيجية ومؤسسات علمية؛ من خلال هذه الدراسات فقط يمكن أن توضع الخطط الشمولية لمواجهة المستقبل على مدى عدة سنين. وأنا شخصيا سبق لي في عدة لقاءات صحفية وغيرها أن أشرت إلى أن ما يجري اليوم في ملف الصحراء بالخصوص، أصبح يفرض علينا لزاما أن نفكر في تنسيق محكم بين الدبلوماسية الرسمية، والدبلوماسية الموازية، بشكل فعال ومنتج، وأن هذا الإنتاج الإيجابي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تأسيس مجلس وطني للدبلوماسية يجمع كل هذه الفعاليات ويضع استراتيجية شمولية، هذا يتطلب، أولا فيما يتعلق بالوحدة الترابية، في المرحلة الراهنة وتحديات أبريل وماي ويونيو وشتنبر..يفرض بصفة مستعجلة أن يفضي هذا التنسيق إلى وضع كتاب أبيض يعطي شروحا تفصيلية لموقف المغرب فيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية، ويضع النقاط على الحروف فيما يتعلق ببعض المصطلحات التي تروج بقوة، مثلا مصطلح «تقرير المصير»، لأن تقرير المصير لا يعني بالضرورة الاستفتاء، لا يعني بالضرورة الاستقلال... ولكن هناك محددات لمفهوم «تقرير المصير»

وكيف يمكن أن يطبق، وحتى الحالات التي تعايشت معها الأمم المتحدة، وكانت نتيجتها ليست هي الاستقلال، ولكن هي الانضمام، وليس هي الاستفتاء ولكن إجراء المفاوضات، وبطبيعة الحال، هذه أشياء تبقى غائبة على الكثيرين حتى في الأمم المتحدة نفسها، ومن واجب المغرب أن يذكر بها لمصلحته؛ إن مصطلح الاحتلال الذي استعمله مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة، والذي اعتبرناه مجرد انزلاق لفظي، هذه عملية تدخل في مكيدة مدبرة بشكل متقن من طرف «الأمين العام» ومن طرف مبعوثه الشخصي، و من يدورون في الكواليس ويلعبون الورقة الجزائرية، وبالتالي علينا أن نضع في هذا الكتاب الأبيض تعريفا دقيقا لمفهوم «الاحتلال» ونميزه عن القيام بأعمال الإدارة، ونميزه عن السيادة، ونوضح شروط استمرارية سيادة المغرب، والروابط القائمة مع القبائل الصحراوية... ومفهوم البيعة في الإسلام، ومفهوم السيادة في القانون الدولي الإسلامي، ونضع كل هذه الأشياء بتفاصيلها. إذن هذا كتاب أبيض يجب أن يخرج إلى الملأ، وأن يرافق كل وثيقة وثيقة، يدافع بها المغرب عن مصالحه أمام أي جهة كانت، وإلا سوف نستمر في اللعب بالنار، لأنه مع عدم وضوح المصطلحات، ومع عدم وضوح الرؤيا، كل الأشياء يمكن أن تؤدي إلى الهاوية. لكن بالإضافة إلى هذا العمل الأول والأساسي، أعتقد أن عملية التنسيق يجب أن تكون من خلال لجان متخصصة فيما يتعلق بميدان الاستراتيجيات الكبرى، الميدان السياسي، الميدان الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، علما أن هذه الميادين كلها تصب في التأثير على استراتيجية الدولة بهذا الخصوص، وبالتالي أعتقد أن عملية التنسيق ينبغي أن تكون مرتبطة بدفاتر تحملات، في الداخل يمكننا أن نختلف ونصرح كيفما نشاء، ونعطي رؤى مختلفة عن هذا وذاك، ولكن عندما يتعلق الأمر بشأن من شؤون السياسة الخارجية، أعتقد أن موقف المغرب يجب أن يكون موحدا ومن خلال منبر واحد، ونفس الصيغة التي تصاغ في موقف الجهة التي تدافع من قبة البرلمان أو من مجلس الحكومة، ينبغي أن يكون هناك تكامل فيما بينها، وأن تخدم تدخلات كل

طرف مواقف فئة أخرى لكي يتحقق التكامل المفضي إلى خدمة القضايا الوطنية، وبالتالي أعتقد أن الالتزام ينبغي أن يكون عبر دفاتر تحملات وعبر مراقبة النتائج بعد عودة المبعوثين وبعد رجوع المتفاوضين، وبالتالي إذا نحن لم نضع هذا الإطار على مستوى السياسة الخارجية فسوف نستمر في نفس الأسلوب الذي كنا نعيشه في الماضي، والذي كان يتميز بسياسة الكرسي الفارغ، وبالسياسة الدفاعية وليس الهجومية، بل كان يتميز بسياسة الحفاظ على الوضع القائم، نحن للأسف مشكلتنا الآن في قضايانا الوطنية على الصعيد الخارجي، هي أننا نتخذ موقفا معينا ونستمر هكذا في الحفاظ عليه، بينما نتعرض لحرب استنزاف قوية –من أطراف أخرى خاصة من الجزائر- عدة سهام تكون مهمتها الأساسية هي تحطيم ذلك الوضع القائم وتجاوزه من خلال تحقيق مكاسب أخرى. أعطيكم مثالا: اقترحنا في 2007 الحكم الذاتي، مباشرة بعد اليوم الأول ظهر نوع من الوهج على كل المستويات، فقد وصفه مجلس الأمن بالمصداقية والجدية، وبأنه ورقة صالحة للنقاش والمفاوضات، فإذا بنا اليوم نلاحظ وكأن هذه المكاسب تتراجع أمام ما يصطلح عليه «روس» ب «المقترحات المبتكرة» ومع المواقف التي اتخذها أمينه العام من خلال تحية «علم البوليساريو» ووصوله إلى منطقة «بير لحلو» وهي منطقة عازلة الخ..

• حياة الدرعي: ما هو تقييمكم لرد الفعل المغربي تجاه التصريحات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة؟ ألا ترى بأن هذا التصريح يريد التأكيد على أن «البوليساريو مدعوم دوليا» وأن هناك خطا ثالثا تتهيأ له المنظومة الدولية؟

*** تاج الدين الحسيني : فيما يخص مواقف المغرب الأخيرة أنا أؤيدها، ولكن بنوع من التحفظ، أؤيدها لأنه لأول مرة هذه المواقف الأخيرة التي ظهرت سواء في الخطب الملكية فيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية وفي بعض المجالات الأخرى كذلك، لأول مرة نلاحظ أن الخطاب المغربي لم يعد يقبع في ظل تلك السياسة الدفاعية الملتزمة والمحافظة، أصبح خطابا هجوميا، أصبح خطابا يحاول احتلال مواقع جديدة، يقدم مقترحات، يهاجم، وهذا مهم جدا، أظن أن الكثيرين في الأمم المتحدة كانوا يظنون بأن زيارة الأمين العام ستمر على ما هي عليه، وسيدلي بتصريحاته، والمغرب سيحتفظ ببرودة الأعصاب، على أساس أن تقرير الأمين العام يعد في الكواليس وبالتالي يجب أن لا يواجهه الخ. وكان هذا سيكون من أكبر الأخطاء القاتلة، ما قام به المغرب أعتقد أنه كان في محله ولكن في حدود، أنا فوجئت عندما سمعت أول بيان يقول بأن المغرب قرر أن يصرف من المنطقة المكون السياسي والمدني لبعثة «المينورسو» وهؤلاء عددهم 84 شخص ومهمتهم الأساس كانت منذ البداية مراقبة الاستفتاء، لكن عندما لم يجر الاستفتاء ظلت مهمتهم شبيهة بمن ينقل المعلومات، يزورون المدن ويدخلون إلى العيون ويرون ماذا يفعل الانفصاليون.. ويصيغون تقارير للمبعوث الشخصي وللأمين العام للأمم المتحدة، المغرب أدرك خطورة وجود هذه الفئة في عين المكان وأدرك خطورتها على المستوى البعيد لأن غدا أو بعد غد سيفكرون مجددا في الاستفتاء ويقولون إن البعثة في عين المكان، أولا المغرب أقصى هذه الفئة وهذا عمل جيد، ولكن الجزء الخطير في الموقف المغربي، هو أن المغرب يحضر للانسلاخ من نظام «القبعات الزرق» ومهام حفظ السلام للأمم المتحدة بشكل نهائي وهذه في اعتقادي خطيرة جدا، وأنا نبهت مباشرة عند سماعي بالخبر، نبهت على كل المستويات بأنه ينبغي أن يسحب هذا الموقف من التصريح المغربي لأن له خطورة جدية، أهمها أن النزاع سينتقل من نزاع شخصي مع الأمين العام للأمم المتحدة إلى نزاع مع الأمم المتحدة نفسها، ونحن في وضعية لا تسمح لنا إطلاقا

> أصبح خطابا هجوميا ، أصبح خطابا يحاول احتلال مواقع جديدة ، يقدم مقترحات ، يهاجم ، وهذا مهم جدا

بأن ندخل في مواجهة مع الأمم المتحدة. ناهيك عن كوننا لسنا مستعدين لفتح عدة جبهات في آن واحد –أية قوة كيفما كانت غير مستعدة لذلك وإن كانت قوية فكيف بنا ونحن قوة متوسطة- . لدينا جبهة مفتوحة مع الاتحاد الأوروبي بخصوص القرار الذي اتخذته محكمة العدل الأوروبية بإلغاء الاتفاق الزراعي..لدينا جبهة مفتوحة مع الاتحاد الإفريقي الذي قبل بالبوليساريو وأصبحت عضوا مؤسسا ودولة ونحن مهمشون عنه.. لدينا جبهة في الميدان مع الجزائر. لا يمكن أن نفتح عدة جبهات في آن واحد. وبالتالي الأمم المتحدة ينبغي أن نتمسك بها إلى آخر رمق. خاصة وأننا نتوفر -وهذا من حسن حظ المغرب في المرحلة الراهنة- هو أن مجلس الأمن تتمتع فيه الخمس الدول الدائمة العضوية بحق «الفيتو». ولا ينبغي أن تبقى فرنسا «معزولة»و الطرف الوحيد الذي يؤيدنا. أعتقد أن زيارة الملك في نفس الوقت إلى روسيا كانت مهمة. ولو أن التحالف الاستراتيجي «المعمق» الذي فتح مع روسيا. يعني بطريقة أخرى أن ما تم التوافق عليه ليس بالضرورة هو فقط ما كتب في البيان الختامي.

• المختار بنعبدلاوي: ما عدا قضية الصحراء في رأيك ما هي الأولويات الأخرى بالنسبة للمغرب؟

*** تاج الدين الحسيني : الأولويات كثيرة.. أنا في اعتقادي أول أولوية بعد قضية الوحدة الترابية التي هي أساسية بالنسبة للجميع اليوم. ولا أدل على ذلك من التظاهرة التي خرجت بعد تصريحات «بان كي مون». وأنا شخصيا في الحقيقة دمعت عيناي لتلك المناظر. الطريق السيار كلها مقطوعة ومتلئة عن آخرها. مشهد رهيب بما في الكلمة من معنى. وأنا تذكرت أحداث المسيرة الخضراء. ورأيت حماس تلك اللحظة متجسدا في المسيرات الرائعة. شعرت حينها أن قضية الوحدة الترابية تشكل أولوية الأولويات بالنسبة للمواطن المغربي كيفما كان انتماؤه. أنا أعتقد بأن الأولوية الثانية والأساسية كذلك هي مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. التنمية المستدامة بالتحديد.

• المختار بنعبدلاوي: كيف تنظرون إلي السياسة الخارجية المغربية مع بلدان الجوار ؟

*** تاج الدين الحسيني : في الموقع الذي نوجد فيه كموقع استراتيجي بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. لدينا توجهات نحو عدة مناطق من العالم وتشابك في علاقاتنا على مستوى السياسة الخارجية. هناك البعد الجهوي يهم المغرب الكبير أو المغرب العربي الكبير الذي اعتبره المغرب دائما بعدا أساسيا واستراتيجيا. وهذا شيء تفرضه الجغرافية قبل أي شيء آخر. أعطيكم مثالا: عندما طلب من المغرب الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي اعتذر عن ذلك الانضمام. على أساس أن ارتباطه بالمغرب العربي هو خيار- استعمل هذا المصطلح من طرف الملك محمد السادس- استراتيجي. وهذا يؤكد – حتى في الدستور- على أن المغرب جزء من المغرب الكبير وبالتالي المغرب لن يتنازل كيفما كانت الظروف عن اندماجه الجهوي في إطار المغرب الكبير. هناك عرقلة في الجزائر. وهي عرقلة زمنية رغم أن زمنها قد طال. لكن عمر الشعوب لا يقاس بالسنوات ولا بالعقود. عمر الشعوب ربما يقاس بالقرون. وبالتالي هذا يبقى من أولويات السياسة الخارجية المغربية.

> أول أولوية بعد قضية الوحدة الترابية التي هي أساسية بالنسبة للجميع اليوم، ولا أدل على ذلك من التظاهرة التي خرجت بعد تصريحات «بان كي مون»، والأساسية كذلك هي مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التنمية المستدامة

• المختار بنعبدلاوي: إذن توجه المغرب نحو غرب إفريقيا ليس بديل وإنما مكمل؟

*** تاج الدين الحسيني : التوجه نحو غرب إفريقيا أصبح يفرض نفسه بقوة بالنسبة للمغرب نتيجة خروجه من منظمة الوحدة الإفريقية بالأساس. و نتيجة التفاعلات التي أصبحت تعرفها إفريقيا على مستوى الهجوم الدولي القوي من طرف الدول الكبرى. بما فيها «الصين الشعبية» بما فيها «أوروبا» وحتى «الولايات المتحدة». يقال بأن إفريقيا هي قارة المستقبل. كذلك المغرب اعتبر أن من واجبه أن يحقق اندماجه في المستقبل ليس فقط انطلاقا من حوار «شمال جنوب». ولكن بالأساس من خلال التعاون «جنوب جنوب». وهنا أعتقد أن المغرب وضع الآن استراتيجية متكاملة لتعميق هذا الحوار بشكل قوي. ظهر هذا واضحا في توجه شركات مغربية كبرى نحو الاستثمار في بلدان غرب إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. الآن حضور المؤسسات البنكية المغربية حضور وازن وقوي في هذه المنطقة. شركة الطيران المغربية. المكتب الشريف للفوسفاط. هناك الآن مؤسسات بنيت بكاملها لتخدم حاجيات دول إفريقيا الغربية وجنوب الصحراء فيما يتعلق باحتياجاتهم من السماد لبناء اقتصاد زراعي قوي. صناعة السيارات التي تؤطر الآن سواء في طنجة أو في القنيطرة فيما بعد. سيكون من أهدافها الأساسية التوجه نحو بلدان إفريقيا. الآن هناك مشاريع لخطوط السكك الحديدية والطرق المفتوحة ابتداء من الصحراء فموريتانيا فالسينغال فباقي بلدان إفريقيا. وبالتالي أظن أن المغرب الآن وضع استراتيجية متكاملة ليكون طرفا أساسيا في مسألة التعاون «جنوب جنوب» داخل إفريقيا. لدرجة أن المغرب اليوم أصبح يصنف بوصفه المستثمر الأول الإفريقي في بلدان إفريقيا. هذه الآن أصبحت مرتبة يستحقها بفضل هذه النشاطات. والمغرب يعتبر- وأعتقد هذا جازما- أن هذا النوع من التوجه ذي الطبيعة الاقتصادية. الاجتماعية. والثقافية الخ. يصب في اتجاه واحد هو دعم مركزه داخل القارة الإفريقية وخاصة بالنسبة لقضية الوحدة الترابية. هذا يبقى شيئا أساسيا. لدرجة أن المغرب لم يفتح فقط الأوراش المتعلقة بالمجال الإقتصادي. بل حتى فيما يسمى اليوم بالدبلوماسية الروحية أو الدينية. تصوروا أنه لم يكن أحدا ينتظر في الماضي أن يقوم المغرب بتوقيع اتفاقيات من أجل تكوين 600 إمام لمصلحة مالي. وعدد آخر لمصلحة السينغال. وبالتالي هذا النوع من تكوين الأئمة الذي أصبح اليوم سنة متبعة حتى من طرف بلدان أوروبا. وحتى من طرف روسيا: إذا اطلعتم على البيان الصادر عن زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو ستلاحظون أن هناك اتفاقا من أجل اتجاه أئمة مغاربة لتكوين الأئمة الروس.

> المغرب الآن وضع استراتيجية متكاملة ليكون طرفا أساسيا في مسألة التعاون «جنوب جنوب» داخل إفريقيا ، لدرجة أن المغرب اليوم أصبح يصنف بوصفه المستثمر الأول الإفريقي في بلدان إفريقيا

• المختار بنعبدلاوي: برأيك الشراكة المتقدمة مع أوروبا هل هي محطة في انتظار محطة أعلى أم هي سقف للعلاقة «جنوب شمال».

*** تاج الدين الحسيني : هي ليست بسقف للعلاقة لأن علاقة المغرب مع الشمال لا تقتصر على أوروبا. لا ننسى بأن المغرب يتوفر على اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة. وأيضا أن المغرب مصنف بالنسبة للأمريكيين على أساس أنه حليف استراتيجي خارج الحلف الأطلسي. ولا ننسى كذلك أن الولايات المتحدة تعول كثيرا على

المغرب في الميدان العسكري بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط وإفريقيا، مناورات الأسد الإفريقي التي تنظمها أمريكا مع المغرب سنويا تصب في هذا الاتجاه، والتوجه في التفكير لوضع قواعد عسكرية لمحاربة الإرهاب، والتناغم القائم بين أجهزة المخابرات الأمريكية والمغربية منذ غوانتنامو إلى الآن ولا يزال قائما وقد يتطور في المستقبل، أعتقد أن هذا شيء أصبح مقبولا ولا زلت أذكر أن وزيرة التجارة الخارجية في فرنسا ذات مرة عندما وقعت اتفاقية التبادل الحر قد عبرت عن غضبها، وكان المغرب آنذاك قد قال بأنه دولة ذات سيادة ومن حقه أن ينشئ العلاقات التي يراها مفيدة لمصلحته الاقتصادية والوطنية مع أي كان، وكان هذا الجواب كافيا لإقناع الفرنسيين ونظرائهم الأوروبيين بفكرة التنوع هذه، المغرب يعتبر أوروبا شريكا مركزيا وأساسيا، ليس فقط لأن المسألة مسألة اختيار، ولكن أوروبا تعتبر وخاصة المستعمرين السابقين للمغرب «فرنسا وإسبانيا»، أن من مصلحتها أن تحافظ علي علاقات مفضلة، أقلها على المستوى الثقافي، حيث لاحظنا التبعية للفرنكفونية، والمغرب طرف في منظمة «التعاون الفرنكفوني» التي تتزعمها فرنسا، وقد استقبل مؤتمراتها غير ما مرة وبالتالي هذه التبعية لها أسبابها ولها مضاعفاتها، لكن في نفس الوقت فالاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، سواء على مستوى الاستثمار (أعلى نسبة من الاستثمار تحققها البلدان الأوروبية في المغرب)، أو على مستوى الصادرات المغربية نحو الخارج، بحيث تحتكر تقريبا من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي نسبة تصل إلى ما يقارب 70 بالمائة، على مستوى مغاربة الشتات (أو مغاربة العالم) النسبة الكبيرة منهم تفوق 60 بالمائة مركزة بقلب أوروبا (بين إسبانيا وفرنسا وهولاندا وإيطاليا الخ)، وبالتالي هذا النوع من العلاقات المكثفة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا (من خلال الفرنكفونية أو العلاقات الجامعية) تضع الطرفين في نوع من التكامل القوي وبالتالي نلاحظ اليوم أن هذه العملية أصبحت تكتسي أهمية أكثر فيما يتعلق بملفات جديدة، وهذه الملفات تتعلق بمحاربة الإرهاب وهذه أشياء عبرت عنها السيدة «موغريني» مؤخرا، عندما أشارت إلى أن مواضيع المستقبل بالنسبة للعلاقات مع المغرب ليس ما تحدثنا عنه في الماضي ولكن هي مسألة محاربة الإرهاب، ثم ثانيا الهجرة السرية ثم ثالثا الطاقة، والطاقات المتجددة بالأساس، وهذه الآن مشاريع المستقبل، نبدأ بالنقطة الأخيرة، وهي الطاقات المتجددة . هناك مشروع كانت قد فكرت فيه كل من فرنسا وألمانيا وهو مشروع أعتقد «دزير تك»، وأنا في الحقيقة انبهرت بالمبلغ الذي وضع منذ أول وهلة لقيادة هذا المشروع الضخم وهو «500 مليار أورو»، هذا شيء مهول، الدولة الوحيدة في جنوب البحر المتوسط التي أخذت هذا الموضوع بجدية واستثمرت فيه بقوة وخرجت بأكبر محطة الآن في العالم في ميدان الطاقة الشمسية هي المغرب، ومشروع «ورزازات» دليل على عظمة هذا المشروع وأهميته، وبالتالي هناك الآن طموح في أوروبا مع تطوير هذا المشروع الذي سيتطور ربما عدة مرة على ما هو مخطط له، سوف يكون مصدرا مهما بالنسبة للطاقة الكهربائية لدول أوروبا في إطار مشروع «ديزيرتيك» الذي تتبناه دول الاتحاد الأوروبي وخاصة «ألمانيا»، أنا بالنسبة لي «ألمانيا» هي عنصر الرحى بالنسبة لما يدور في الاتحاد الأوروبي ككل، فيما يتعلق بالهجرة السرية، لو تعامل المغرب مع هذا الموضوع بنفس الطريقة الذي تعاملت معه «تركيا» مدة من الزمن لأغرقت أسواق أوروبا بالمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، من ليبيا، ....إلخ، ولكن

المغرب يعتبر أوروبا شريكا مركزيا وأساسيا ، ليس فقط لأن المسألة مسألة اختيار ، ولكن أوروبا تعتبر وخاصة المستعمرين السابقين للمغرب «فرنسا وإسبانيا»

المغرب اعتمد سياسة «الجدار الواقي» لأوروبا، وتلاحظون يوميا كيف يحاول المهاجرون في مليلية أو سبتة تسلق الجدران بالأشواك الشائكة، وما تبدله السلطات المغربية لدحرهم الخ، فالأوروبيون يدركون أن المغرب يلعب دور الدركي أو الحارس فيما يتعلق بالهجرة السرية، أكثر من هذا يتعاون في إرجاع المهاجرين السريين الذين هم غير لاجئين، وإذا تتذكرون فقد سبق للمستشارة الألمانية ميركل أن أشادت مؤخرا بما يبذله المغرب فيما يتعلق بهذا الموضوع، في إطار هذا التعاون ستحصل تركيا من الاتحاد الأوروبي علي 6 مليار دولار لتحقق نوعا من الإقامة للاجئين ومع ذلك لم تف بكل التزاماتها، المغرب لا يأخذ إلا النزر القليل ومع ذلك مهو يتحمل مسؤولية كبري في هذا المجال

يعتبرون أن من مصلحتهم أن يقيموا علاقات متوازنة مع المغرب وأن يحافظوا على المغرب استراتيجيا وأن يخدموا مصالحه حتى في مجلس الأمن

• حياة الدرعي: ألا ترى معي بأننا عندما نلعب دور «العازل» و «الدركي» نغرق السوق المغربي بالمشاكل ربما في المستقبل سنطرح إشكالات عميقة؟

*** تاج الدين الحسيني : أنا عندما أتحدث هنا، أتحدث عن واقع العلاقة ما بين الاتحاد الأوروبي والمغرب فيما يخص مسألة الهجرة، وليس عن طموحاتي الشخصية بالنسبة لموضوع الهجرة وكيف ينبغي أن يعالج، أتحدث عن ما هو قائم في العلاقات ما بين المغرب والاتحاد الأوربي، أنا أقوم معاينة الواقع كما هو عليه، وطموحات الأوروبيين هي أن يروا في المغرب هذا الحارس يقوم بدوره كما يجب ويحمي مجالهم الترابي من وجود مهاجرين بنفس الشكل الذي مورس في منطقة الشرق والذي من خلاله أغرقت أسواق اليونان وباقي الدول الأخرى بالمهاجرين، وبالتالي يعتبرون أن من مصلحتهم أن يقيموا علاقات متوازنة مع المغرب وأن يحافظوا على المغرب استراتيجيا وأن يخدموا مصالحه حتى في مجلس الأمن .. لأنه يقوم بهذا الدور، وأنا لست شخصيا أتبنى هذا الوضع...

• حياة الدرعي: هذه الكتلة البشرية من المهاجرين التي نستقبلها ، هل من الممكن أن نشكل ضغطا في المستقبل على المغرب، رغم ما يمكن الاستفادة منه من دعم أوروبي لامتصاص هذا الكتلة البشري؟ هل لدينا رؤية استراتيجية لمغربنا ، في ظل هذا الوضع، للمستقبل؟ خصوصا أن هؤلاء المهاجرين في المستقبل مع ما تم إقراره من حقوق الإقامة وغيرها سيصبحون مواطنون مغاربة وستصبح مشاكلهم مغربية وليست إفريقية؟

*** تاج الدين الحسيني : هذا من بين المفارقات الغريبة التي أصبح يعيشها المغرب في هذا المجال، وهنا سأنتقل للجزء الثاني من كلامي، وهو أنه بقدرة قادر وفي فترة قليلة من الزمن سوف يتحول المغرب من بلد عبور إلى بلدة استقرار، وهذه مسألة في اعتقادي قد تكون كارثية بالنسبة للمستقبل، لأن المغرب في هذا المجال حاول، أولا، أن يتجاوب مع متطلبات المجتمع الدولي ومع متطلبات القانون الدولي الإنساني، لأنه ينبغي أن نميز هنا بين حالتين، حالة المهاجرين، وحالة اللاجئين: حالة المهاجرين تنظمهم بطبيعة الحال ضوابط المنظمة الدولية للهجرة، التي تعتبر أن الهجرة هي مغادرة شخص وطنه إلى بلد آخر من أجل أسباب ذات طبيعة اقتصادية بالأساس، لتحسين مستوى عيشه ودخله، هذه هي وضعية المهاجر.أما اللاجئ فهو الشخص الذي يكون مرغما علي مغادرة بلده وهي وضعية تخضع لإشراف المندوبية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة والتي ترتبط أساسا بضوابط القانون الإنساني الدولي- لأن المهاجر يغادر بلده باختياره بينما اللاجئ يذهب مكرها نتيجة لأوضاع إنسانية خطيرة أو التهديد بالقتل، أو التهديد بالفناء إلخ، وبالتالي فضوابط

القانون الدولي الإنساني تفرض على البلدان المستقبلة أن لا تطرد اللاجئين، بل أن تستقبلهم وأن تحقق لهم شروط الإقامة في ظروف جيدة الخ. وهذا الآن هو نوع المفارقة التي تعيشها أوروبا والتي تتبنى هذه المبادئ، وأصبحت بين عشية وضحاها مرغمة على إرجاع اللاجئين إلى تركيا وطرحت إشكالا قويا، وأرادت أن تعالج هذه القضية

الآن هناك فترة من الصمت أو الانتظار لكن ستصبح سبتة ومليلية أولوية عندما ينهي المغرب مشاكل وحدته الترابية بالنسبة للصحراء، عندما يغلق ملف الصحراء سيفتح ملف سبتة ومليلية وبقوة

بطريقة «كافكاوية» -إن صح التعبير- تقول لهم: «خذوا هؤلاء المهاجرين ولكن إذا وجدتم بينهم سوريا لاجئا فنحن مستعدون لاستقبال سوري آخر مكانه». هذا الآن أصبح مطبقا، وأصبحوا يتبادلون بهذا الشكل. وهذا فيه تلاعب بالإنسانية، وبشروط التعاون وفق القانون الدولي الإنساني. المغرب هل سيتحمل أن يستوعب القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء لمدة طويلة ويصبح بالنسبة لهم بلد استقرار، نحن نرى فعلا في شوارعنا وفي كل مكان تكاثر هؤلاء بشكل غير مقبول. هل هذه تضحية يقدمها المغرب لسواد عيون أوروبا؟ هل يقدمها من أجل الاستمرار في التعاون معها وبنفس المنطق أن يبقى حاجزا أمام الهجرة؟ هذه إشكالية قوية على الديبلوماسية المغربية أن تجيب عليها، وأن تضعها ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحديد ما هي القرارات القوية التي ينبغي أن تتخذ في المستقبل، فيما يتعلق بالطاقة ومحاربة الإرهاب، محاربة الإرهاب هنا ندخل مباشرة إلى عالم المخابرات وتقديم المعلومات بالأساس، وعلينا ألا ننسى بأن تلك السنة التي توقفت فيها الاتصالات بين المغرب وفرنسا كنتيجة لما حدث من التباسات تهم البحث عن السيد «الحموشي» في مقر السفارة المغربية بباريس بإيفاد شرطة مجندة ...الخ، ثم الفحص الدقيق لوزير الخارجية في مطار باريس . هذه الأشياء أدت إلى ذلك النوع من القطيعة، وربما ارتبطت بالأسئلة التي تفضلتم بطرحها.

• المختار بنعبدلاوي: في إطار الأولويات، أود أن أسألكم بخصوص موقع «سبتة» و «مليلية» ضمن هذه الأولويات؟

*** تاج الدين الحسيني : هي ليست الآن ضمن الأولويات. أنا لا زلت أذكر أن هذا الموضوع طرح منذ مدة طويلة، وسبتة ومليلية ستصبح أولوية عندما ينهي المغرب مشاكل وحدته الترابية بالنسبة للصحراء، عندما يغلق ملف الصحراء سيفتح ملف سبتة ومليلية وبقوة. لكن الآن هناك فترة من الصمت أو الانتظار لعدة أسباب: هذا الانتظار ارتبط من جهة بموقف سبق للعاهل الحسن الثاني أن اتخذه منذ عشرات السنين عندما طرح عليه السؤال بخصوص الموقف من سبتة ومليلية فقال بأنني أقترح على الحكومة الإسبانية تكوين خلية مشتركة لبحث وسائل حل هذا الموضوع و بطبيعة الحال فلا يمكن أن تستمر إسبانيا في السيطرة على ضفتي المتوسط وخاصة عندما تسترجع جبل طارق من بريطانيا فلن يعود هناك مبرر لبقائها في سبتة ومليلية الخ. هذه أشياء قيلت في وقت معين. ثم لاحظنا من الجانب الرسمي أنه كلما طرح موضوع سبتة ومليلية إلا وكان هناك نوع من التهدئة، لماذا؟ لأن المغرب يعتبر أن إسبانيا طرف رئيسي في تسوية ملف نزاع الصحراء، نظرا لقوة، أولا، المجتمع المدني هناك، والجمعيات التي تناصر «البوليساريو» التي تمارس قوة حقيقية على متخذي القرار، ثم المصالح الاقتصادية الكبرى بين المغرب وإسبانيا، ثم إسبانيا موجودة في مجموعة ما يسمى بأصدقاء الصحراء رغم أنها ليست موجودة في مجلس الأمن، ولكنها ضمن مجموعة

أصدقاء الصحراء بوصفها المستعمر السابق وبوصفها هي التي سلمت إدارة الإقليم إلى المغرب بمقتضى الاتفاق الثلاثي، وبمقتضى وجود العديد من الصحراويين سواء أولائك الذين ينتمون إلى المغرب أو «البوليساريو» فوق أراضيها. بالتالي هذا النوع من التشابك يجعل المغرب لحد الآن يختار عدم تنويع مجالات المواجهة، واعتبار قضية سبتة ومليلية مؤجلة دون أن يفرط فيها كما -ربما- وقع التفريط في الحدود الشرقية مع الجزائر. أنا شخصيا لا أفهم كيف أن تلك المناطق الشاسعة التي اقتطعتها فرنسا في ثلاثينات القرن الماضي من التراب المغربي، خاصة بالنسبة ل «حاسي مسعود»، «حاسي بيضا»، «القنادسة»، «تيندوف» الخ، أن تدمج هكذا في التراب الجزائري، رغم أنها هي الغنية بالحديد، هي الغنية بالبترول والغاز، وفرنسا اقتطعتها عمدا لأنها تدرك وكانت تدرك في تاريخه أهميتها من ناحية غناها بالمواد الأساسية ومواد الطاقة. وبطبيعة الحال هذا الملف بين حين وآخر يفتح من طرف بعض الأحزاب، خاصة حزب الاستقلال، ولكن يفتح بطريقة مشوهة وعشوائية وتؤدي إلى الضرر أكثر مما تفيد للأسف الشديد.

• المختار بنعبدلاوي: طيب، هل نرى في اتفاقيات الصخيرات نجاحا وبصمة للدبلوماسية المغربية؟

*** تاج الدين الحسيني : هي بصمة حقيقية للدبلوماسية المغربية بكل تأكيد. فالمغرب هو الذي استضاف المحادثات بين أطراف برلمان «طبرق» و «طرابلس» وبين الحكومتين المتناحرتين وفي الصخيرات تم توقيع الاتفاق الذي أفضى إلى حكومة وفاق وطني برئاسة «السراج» ولكن ربما قد يكون نجاح الديبلوماسية المغربية أكبر لو تمكنت هذه الحكومة الجديدة من الاستقرار بقوة وممارسة الحكم داخل ليبيا بفعالية، لحد الآن الحكومة وصلت، ولكن حكومتان أخريان لا تزالان موجودتان لحد الآن. فعلا بعض القوى لحد الآن وخاصة من الجماعات المحلية وافقت على وجودها حوالي عشر جماعات أو ولايات قبلت بذلك، البنك

أين هي المجموعة العربية؟ وأين هي مؤسسات العمل العربي المشترك التي لم تستطع منذ تأسيسها إلى الآن أن تعالج أي موضوع يهم «الهم» العربي كيفما كان

المركزي كذلك فوض لها الصلاحيات. هناك الآن على المجال الاقتصادي نوع من التطور، ولكن الجماعات المسلحة لا تزال تمسك بسلاحها ولم تتنازل بعد. وهذا يبقى نقطة سوداء في إمكانية ممارسة هذه الحكومة في المستقبل لنشاطها. أظن أن الأيام القليلة المقبلة ستكون صعبة جدا وقد يطغى عليها حتى -ربما- نوع من التدخل الخارجي، قد تفرض الأوضاع أن تطلب.. لأن القوى الكبرى ماذا كانت تنتظر؟. إيطاليا بعثت منذ الآن بقواتها العسكرية، وأطر من الاستراتيجيين، للتخطيط لحماية مدينة طرابلس، هذا شرع فيه منذ أول أمس. لكن الآن ما هو موقف القوى الكبرى الأخرى وخاصة فرنسا التي هي مهتمة بالموضوع، ثم الولايات المتحدة بطبيعة الحال..؟ موقفها يرتبط كما تقول منذ البداية بأن تأخذ إذنا من الحكومة المعترف بها دوليا، ما دامت الآن حكومة «السراج» معترف بها دوليا، أنا أنتظر أنه خلال الأشهر المقبلة -ربما- قد تطلب هذه الحكومة إذا تبين لها أن الجماعات المسلحة لا تزال متمسكة بمواقفها، أظن أنها قد تطلب هذا التدخل العسكري، أي صورة ستعطى لهذا التدخل العسكري في المستقبل، خاصة وأننا نعلم أن كل التدخلات الأجنبية يكون شرها أكثر من خيرها، وبالتالي هذه علامة استفهام قوية، وهنا أتساءل وأقول: أين هي المجموعة العربية؟ وأين هي مؤسسات العمل العربي المشترك التي لم تستطع منذ تأسيسها سنة 1945 إلى الآن أن تعالج أي موضوع يهم «الهم» العربي كيفما كان؟. هذه كارثة حقيقية رغم أنه في مؤتمر «شرم الشيخ» الذي انعقد بدعوة من «السيسي» وحضره تقريبا جل القيادات العربية، صدر في السنة الماضية قرار عن رئاسة القمة بتأسيس

قوة عربية وعقد اجتماعات موالية لذلك الاجتماع داخل أسبوع بين القيادات العسكرية العليا، قيادات أركان الحرب للبلدان العربية في الجامعة، من أجل التنسيق، سواء فيما يتعلق بمعالجة الملف السوري أو معالجة الملفات الأخرى، لم تجتمع لا قيادات الأركان، ولا المؤسسات العسكرية الأخرى، ولم يتخذ أي موقف بعد ذلك التاريخ. وهذا أعتقد من الأسباب التي دفعت المغرب –عندما طلب منه أن يعقد مؤتمر القمة- أن يتنازل عن ذلك معتبرا أنه ليست هناك قرارات جدية ولا ضرورة لعقد مؤتمرات تكون مهمتها فقط هي تبادل الخطابات وربما الاتهامات. كانت مبادرة اتخذتها –في نفس الاتجاه ربما- «العربية السعودية» فيما يسمى ب «رعد الشمال» التي هي –أعتقد- مناورات عسكرية ضمت حوالي 350 ألف جندي، أكثر من 2500 طائرة، أكثر من 5000 دبابة على ما أعتقد. شيء رهيب من عدة بلدان إسلامية بما فيها مصر، خصوصا أن السعودية الآن أصبحت على مستوى اقتناء الأسلحة هي القوة الرابعة في العالم ، بعد كل من «واشنطن» و «بيكين» و «موسكو» ثم تأتي «العربية السعودية» التي تتوفر على مخزون هائل. ولكن في اعتقادي أن «رعد الشمال» لم يكن يؤسس إطلاقا لقوة «إسلامية» –كما أشير لذلك- من أجل محاربة الإرهاب أو فعل أي شيء كان. هذه كانت عملية «استعراضية» راقبتها وسائل الإعلام وانتهت بنهايتها وأقبرت ولا غد لها بكل تأكيد.

المغرب في حلقة ضعيفة جدا في منطقة الاندماج المغاربي، وبالتالي هذا النوع من التطويق كان يفرض على المغرب دائما أن ينفتح نحو آفاق أخرى وهذا ما يفسر حتى علاقات التبادل الحر مع تركيا مع أوروبا مع أمريكا الخ

• المختار بنعبدلاوي: يعني الحديث عن مناورات «رعد الشمال» يدخلنا إلى العلاقات الاستراتيجية ما بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي، خصوصا الشق العسكري منها ومشاركة المغرب في حرب اليمن، بعني ما هي انعكاسات ذلك على المغرب، سواء من حيث الجانب الأمني وتعاظم خطر الإرهاب، أو على المضمون الاقتصادي والسياسي «العلاقات الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون»؟

*** تاج الدين الحسيني : بالنسبة للمغرب كان لديه خيار إما أن يندمج في ظل هذه العلاقات، خاصة مع تهميشه في محيطه الإقليمي من طرف الجزائر، يعني استمرار الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر، وهي مسألة خطيرة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد المغربي وبالنسبة للوضع الاستراتيجي للمغرب، لأن المغرب مطوق شمالا بالبحر الأبيض المتوسط، غربا بالمحيط الأطلسي، جنوبا بموريتانيا التي هي حلقة ضعيفة جدا في منطقة الاندماج المغاربي، وبالتالي هذا النوع من التطويق كان يفرض على المغرب دائما أن ينفتح نحو آفاق أخرى وهذا ما يفسر حتى علاقات التبادل الحر مع تركيا مع أوروبا مع أمريكا الخ. وبالتالي المغرب يجد فعلا في بلدان الخليج العربي، وخاصة السعودية والإمارات، سندا قويا في أوقات الشدة، عندما تستعصي الأمور فيما يتعلق بالميزانية العامة في عهد «الحسن الثاني» كان الملك «فهد» يبادر إلى إصلاح ذلك بشكل سريع، عندما تطرح إشكالية الحرب مع أي طرف، الدعم العسكري السعودي يكون قائما وقويا، وبالتالي كان هناك اختيار متخذ القرار بالنسبة للسياسة الخارجية للمغرب أن العلاقات مع بلدان الخارج وخاصة مع العربية والسعودية ومع الإمارات العربية ينبغي أن تكون ذات أولوية كبرى، هذا شيء لا يناقش، ولا يمكن لأحد أن يدحضه، وبالتالي عندما عرض على المغرب أن يكون بعد تداعيات «الربيع العربي» عضوا بمجلس التعاون الخليجي، كانت هناك مشاورات حتى مع دول غربية الخ، وتبين أن الاندماج المطلق شيء مستحيل من ناحية «التواؤم» في الرؤية بالنسبة للعديد من القضايا، وكذلك حتى بالنسبة للمجال الجغرافي، لأن الاندماج يفترض وجود قرب جغرافي، فتم اختيار طريقة أخرى وهي توقيع ما

سمي ب «اتفاقية الشراكة الاستراتيجية» مع بلدان الخليج، وهو ما يعني أكثر من شريك وأقل من عضو. أنا أقرب هذه العملية التي وقعت مع بلدان الخليج وكأنها شبيهة بوضع المغرب فيما يسمى ب «الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي» أقل من عضو ولكن أكثر من شريك. وهذه العملية أعطت للمغرب امتيازات ولكن وضعت عليه التزامات، الامتيازات تتمثل أولا في دفعة أولى -وأعتقد أن الجميع يعرف هذا- خمسة ملايير من الدولار، وتم إنشاء شركات مثل «وصال» للاستثمار هي في حد ذاتها رأس مالها مليارات من الدولارات، المغرب له فيها حصة 20 بالمائة، العربية السعودية كذلك، الإمارات العربية، قطر والكويت، هي خمس دول تتوفر على أنصبة متساوية 20 بالمائة لكل طرف، وأعتقد أنها هي الشركة التي تقوم الآن بإنشاء عدة مؤسسات في منطقة سلا قرب أبي رقراق ومشاريع أخرى كبيرة كذلك في الدارالبيضاء، وهي عملية استثمارية –كيفما كان الحال- مهمة، يعني تقريبا ذلك الاتفاق الاستراتيجي شبيه بالعلاقات مع صندوق النقد الدولي، حيث كل دولار إلا ويجذب معه ما يقارب الخمس دولارات من مصادر متعددة، مثلا أن يقوم السعوديون – وهذا شيء مهم- بالاستثمار في كل من مدينة الداخلة والعيون، هذا شيء جديد لم يكن معروفا في ممارساتهم، ولكن فيه نوع من الدعم السياسي أكثر مما هو اقتصادي، وقد أساء حتى إلى العلاقات بين الجزائر والسعودية –إذا لاحظتم ذلك-. وبالتالي فالمغرب كان في حاجة إلى مثل هذا الدعم بمثل هذه الطريقة، يعني مسألة التحالفات أو المحاور أصبحت في المرحلة الراهنة تفرض نفسها، المغرب لم يعد له الاختيار، وبالتالي الالتزامات التي وقعت على المغرب كمقابل لهذا السخاء المنتظر من طرف بلدان الخليج، وهذا الدعم، لا المعنوي ولا اللوجستيكي..... الخ. وبالتالي هناك أخذ وعطاء بين الطرفين، التزامات المغرب الأساسية ترتبط بالجانب الأمني والعسكري، المشاركة بطبيعة الحال في حرب اليمن، المشاركة في مناورات «رعد الشمال» مع الملك سلمان، المشاركة في تبادل المعلومات على مستوى المخابرات، وهذا شيء أساسي أصبح معروفا، المشاركة حتى في القوات المسلحة، الآن في «الإمارات العربي» جزء كبير من الشرطة هي مغربية بالأساس، وهذا تعاون ليست له أبعاد محددة، لأنه ربما هناك اتفاقيات ذات طبيعة سرية، وأخرى عند التدخلات الخ، موجودة ولها مآلاتها ولها استحقاقاتها، وبالتالي أعتقد أنها مسألة يجب أن تدرس في عمقها وتفحص جوانبها الإيجابية والسلبية، ولكن المغرب في المرحلة الراهنة أعتقد أنه مضطر لإقامة تحالفات قوية والتركيز عليها في الدفاع عن مصالحه الحيوية بالأساس.

• المختار بنعبدلاوي: طيب، ما هو السؤال الذي كان من المفترض –ربما- أن نطرحه ولم يطرح خلال هذا اللقاء؟

*** تاج الدين الحسيني : العلاقات مع روسيا، هذا سؤال مهم أعتقد في مسألة الديبلوماسية المغربية.

المغرب في المرحلة الراهنة مضطر لإقامة تحالفات قوية والتركيز عليها في الدفاع عن مصالحه الحيوية بالأساس

• المختار بنعبدلاوي: هل في رأيك زيارة الملك إلى روسيا أعطت دفعة قوية للعلاقات الروسية المغربية؟

*** تاج الدين الحسيني : بالتأكيد، أعتقد أنها مهمة، أولا لأن الزيارة إلى روسيا كانت قد تأخرت عدة مرات، هل تأخرها مرتبط فقط بظروف شخصية؟ أم نتيجة لضغوط دولية؟ أم نتيجة لاختلاف التوازنات مع الأطراف الأخرى؟، هذا كله يبقى مطروحا، ولكن كون الزيارة تحققت في فترة مفصلية في علاقة المغرب بالأمم المتحدة، أعتقد أن لها أهميتها القصوى، خاصة وأن البيان الختامي الذي صدر عن الطرفين لم يكن ببيان الزيارة الرسمية العادي، جاء بيانا متميزا لعدة أسباب: السبب الأول وهو أنه لأول مرة

روسيا اليوم أصبحت مؤهلة لتقوم بدور وساطة حقيقي بين المغرب والجزائر، وهذه ورقة لا شك أن «بوتين» سيلعبها

يأتي بيان ينقل الشراكة الاستراتيجية بين دولة تنضوي تحت لواء «الليبرالية الغربية» بالأساس، التي هي المغرب، ويكون هدفها تطوير الشراكة الاستراتيجية إلى شراكة استراتيجية معمقة تهم جميع الميادين. هذا في حد ذاته تحول مهم في العلاقات مع روسيا، ثم الملفات الكبرى التي نوقشت في إطار هذه الشراكة والتي تغطي تقريبا كل المجالات الاقتصادية، بل حتى بعض المجالات ذات الطبيعة الثقافية، بل حتى الدينية، يعني اكتساح مجالات لم تكتسح في الماضي، وثم أكثر من هذا وذاك كون روسيا تستعد على ما أعتقد للقيام باستثمارات مهمة في العلاقات مع المغرب خاصة في الميدان السياحي، وفي ميدان استيراد المنتجات المصنعة زراعيا أو الزراعية؛ وهذا أعتقد فيه خدمة مصلحة الطرفين: روسيا من جانبها وقعت بالتأكيد في مشاكل مع الاتحاد الأوروبي وخضعت لعقوبات نتيجة ما وقع في جزيرة «القرم» وفي «أوكرانيا»، ثم هي أغلقت السوق التركي عن الميدان السياحي، وكان يستقطب ملايين السياح الروس، وأعتقد أن المغرب أصبحت تعتبره الآن بمثابة البديل الممكن، السياحات الروسية الآن تستعد لزيارة المغرب بشكل مكثف وأعتقد أن هذه ضوابط ستستمر، هذا ما يطفو على السطح، ولكن واقع الحال خلف الستار، أعتقد أن روسيا اليوم أصبحت مؤهلة لتقوم بدور وساطة حقيقي بين المغرب والجزائر، وهذه ورقة لا شك أن «بوتين» سيلعبها، لأن التناقض المنهجي القائم بين المغرب والجزائر بالنسبة لروسيا لم يعد قائما، المغرب أصبح شريكا قويا في ميدان الفوسفاط، في ميدان الصادرات من المواد الزراعية، في المنتجات المتوسطة، السياحة...

• المختار بنعبدلاوي: طيب، ألا ترى أن فرنسا مؤهلة أكبر لأن تلعب هذا الدور؟

*** تاج الدين الحسيني : فرنسا تكاد تصبح منبوذة من طرف الجزائر في هذا المجال، ليس فقط بسبب قضية الصحراء، بسبب الاحتفال الأخير في ذكرى ما يتعلق بالحرب مع الجزائر، اختير التاريخ الذي لا يناسب الجزائريين بحال من الأحوال، مثلا فرنسا مقبلة على استحقاقات انتخابية قد لا يكون لليسار حظ جديد لكي يعود فيها في القمة، وبالتالي ستكون علاقاتها بالجزائر أسوأ مما كانت عليه، حتى في عهد الاشتراكيين مع أن ذلك كان من بين الأهداف الأساسية ل «هولاند» عند مجيئه إلى الحكم –وأكبر دليل على ذلك هو أنه زار الجزائر قبل المغرب- وهذا تقليد لم يكن معتمدا في السياسة الخارجية الفرنسية، وكان هدف الجزائريين أن يستقطبوا فرنسا في هذه المرحلة، لكن تغيرت الأوضاع وأصبحت فرنسا مستقطبة من طرف المغرب، لأنها أدركت في نهاية المطاف أن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية هي مع المغرب وليس مع الجزائر، حتى بناء معمل السيارات بالجزائر –ولو أنه بدأ متواضعا إلا أن نتائجه- ظهر أنها لم تكن مشجعة وبالتالي جاءت شركة فرنسية أخرى أكبر لتقيم مصنعا في «القنيطرة» وهذا في عهد «هولاند» الاشتراكي، وهذا يعني أن هناك توجها عاما أصبح يفرض نفسه على الفاعلين السياسيين في فرنسا –كانوا ليبراليين أو اشتراكيين- هو استمرار التعاون المكثف مع المغرب، وبالتالي فالجزائر تعتبر في الظرفية الحالية أن فرنسا متحالفة بشكل مطلق مع المغرب، وتدين مواقفها داخل مجلس الأمن، و في الأمم المتحدة، وبالتالي لا أعتقد بأنه بإمكانها أن تلعب دور الوسيط هذا، بالعكس «بوتين» قد يلعب هذا الدور بقوة لأنه المسلح الأساسي للجزائر، لأن علاقاتهما علاقات قوية ومكثفة، وبالتالي يمكنه فعلا أن يلعب هذا الدور، وأعتقد أنه سيلعبه في مستقبل قريب.

دراسات

التطرف بغرب افريقيا : «بوكوحرام» نموذجا

احمد صلحي
باحث في الدراسات الدبلوماسية والدولية - جامعة محمد الخامس / الرباط

ملخص الورقة :

تتناول الورقة التطرف بغرب إفريقيا؛ كظاهرة أضحت تشكل تحديا امنيا لدولها، كما تشكل تهديدا أمنيا لدول شمال إفريقيا، حيث أضحى التطرف ظاهرة عالمية؛ ارتبطت بالتطورات الإستراتيجية في النظام الدولي، وساهمت الحركات الجهادية في حضور هذه الفواعل المسلحة الجديدة على المسرح الدولي، لاسيما في الغرب الإفريقي، إذ ارتبطت هذه الظاهرة بحالة عدم الاستقرار بدولها، وبفشل قادتها في إدماج الإثنيات داخل دولة واحدة، وتعاني نيجيريا من تنامي أنشطة بوكو حرام بكل جغرافيا البلد، بل وانتقال عملياتها إلى خارج حدودها في النيجر والتشاد والكاميرون.

إن تحول بوكوحرام من مجرد جماعة مغمورة إلى جماعة مسلحة تتخطى حدود نيجيريا، يسائل المقاربة الأمنية المعتمدة لمواجهتها، ويستدعي استحضار مقاربة متماسكة؛ تفكك الظاهرة وتعالج أسبابها واختلالاتها الفكرية.

تقديم عام :

تعد أفريقيا قارة التنوع لتعدد الإثنيات والأديان والأعراق والمعتقدات، وتوزع على رقعتها كل الديانات التوحيدية، ومنطقة غرب أفريقيا ليست استثناء، حيث تحضر بها كل المعتقدات، واعتبرت منطقة شمال أفريقيا منطقة نفاذ الدين الإسلامي لخليج غينيا مرورا بالصحراء الكبرى وغربي أفريقيا؛ وقد ساهمت إمبراطورية المرابطين[1] من عاصمتها مراكش في هذا الحراك الدعوي، وانتشر الإسلام بهذه المناطق، بداية عن طريق التجارة والقوافل.

وكانت مساهمة الحركات الصوفية والطرق الصوفية (المهداوية، الشادلية، التيجانية ...) في هذا الانتشار متميزة، فقد صبغت تديّن شعوب المنطقة بصبغة صوفية وروحية، كما يعود لها الفضل في تعزيز سرعة انتشاره وتكريس مكانة متميزة له لدى الأهالي بمنطقة الساحل والصحراء عامة، وبطبيعة الحال، عبر تكريس إسلام معتدل، وكانت العوامل السابقة مساهمة وشاهدة على تأسيس حضارات وإمبراطوريات وممالك كمملة غانا وسونغاي، ولولا تقسيم المنطقة بعد مؤتمر برلين بين الدول الأوروبية، لتكرس واقع، من المؤكد أنه سيكون مختلفا إلى حد بعيد عما تعيشه المنطقة اليوم.

لقد ساهم المستعمر في ترسيخ واقع جديد ببناء دول وفق حساباته الجيوبولتيكية ومراعاة لتصرفه في الموارد الطبيعية وفق توجهاته الإمبريالية، ولذلك لم يكن غريبا أن لا يراعي خصوصيات المنطقة، مما سيزكي واقعا أمنيا واجتماعيا (...) ومن ناحية أخرى، يعد عاملا مفسرا للأوضاع التي تتخبط فيها المنطقة لاسيما الحروب الأهلية والداخلية والصراعات الإثنية، وتنامي التطرف الديني بها والتطاحنات المذهبية.

بداية، إن ظاهرة التطرف دخيلة على ثقافة المنطقة، إذ أن عوامل خارجية ساهمت في استنباتها على تربتها وفي

الهوامش

1. عصمت عبد الطيف وندس، دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988

عقول شبابها. وحجتنا في هذا أن الإسلام الذي انتشر وتعزز بالمنطقة هو إسلام معتدل بلمسة تصوفية متجلية. غير انه لم يمنع من تسلل أفكار التطرق. ويفترض أن تغلغل هذه الظاهرة إلى المنطقة كان في شكل بعثات أو عبر أفراد تأثروا بالفكر السلفي أو الوهابي أو غيره. وسربوا كتابات ومؤلفات هذا الفكر أو ذاك. قبل أن تتشكل جماعات محدودة تتبناه. علاوة على دور العولمة ووسائل التواصل الحديثة والشبكة العنكبوتية. والإعلام العابر للقارات (...) حيث ساهمت هذه الوسائل في تعميم هذا الفكر. وتنامي الظاهرة في كل أنحاء العالم بما فيها المنطقة.

وتظهر أهمية الموضوع. في كون ظاهرة «حركات التطرف الإسلامية»[2]. أصبحت شغل العالم منذ سنوات. وإن كانت 11 شتنبر الضوء الكاشف لها. حيث قفزت لصدارة الأولويات؛ ولعلها من تجليات الصورة الإعلامية وتحليلات الصحفيين والمحللين. بيد أن أعمال «داعش» الوحشية وخطاباتها التحريضية ومبايعة باقي الحركات الجهادية لها ولقائدها البغدادي في إطار «تنظيم الدولة الإسلامية» بإحيائها فكرة دولة الخلافة ساهم في انتقالها من مركزها الشرق الأوسط إلى أفريقيا متجاوزة حدودها التقليدية إلى مناطق شاسعة. ويتقوى نفوذها بمنطقة غرب أفريقيا. بعد مبايعة «بوكوحرام» للتنظيم.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على حركة التطرف بمنطقة غرب أفريقيا. بالتركيز على «ظاهرة بوكوحرام» التي أضحت عملياتها في توسع مستمر . كما أن موجات العنف والإرهاب التي تشنها في تطور. ويتخطى إطارها المحلي إلى الإقليمية. وعبر الوقوف على أسباب تطرف الجماعة ومنطلقاتها وتداعياته. وأخيرا. سبل الوقاية والتصدي لها.

أولا : عوامل التطرف

ارتبطت ظاهرة التطرف الديني[3] بالتعصب الأعمى لأفكار معينة. وتفسيرات دينية خاصة. وبالانغلاق على الذات سواء في بعدها الشخصي أو الجماعي. وفي هذا السياق؛ إنها مسيرة قصيرة تنتهي بعدم قبول الآخر وتترجم مباشرة بتهديد سلامته الشخصية. وغالبا ما يتطور هذا التهديد ليشمل كافة أفراد المجتمع. بتكفيرهم والإفتاء بقتالهم بتوسيع هذا العنف ضد المجتمع كافة. إجمالا. يعد التطرف ظاهرة عالمية وقديمة مرتبطة بالبشرية. غير مشمولة بدين محدد[4]. ونسجل بناء على ذلك. اختلافا حول تحديد تعريف شامل للمفهوم نظرا لنسبيته واختلافه من مجتمع لأخر. وسهولة توظيفه وفق حسابات سياسية ضيقة.

ومن جهة ثانية. ترتبط الظاهرة بحقول معرفية متميزة متعددة. كعلم النفس وعلم الاجتماع فتتعرج مسارات مقاربته وتتنوع. وأخيرا. يتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى كالإرهاب والعنف السياسي والتعصب. ولعل ذلك. ما جعل كل الأديان تشهد حركات متطرفة شأنها شأن الأفكار والإيديولوجيات (...) ويتأسس التطرف الإسلامي على الابتعاد عن تعاليم الإسلام السمحة. والانجرار نحو فهم قاصر للنصوص الدينية .والتركيز على فهم متشدد لها. محدود وقاصر. وبتبني العنف وسيلة لتحقيق أهدافها[5].

وللوهلة الأولى. يظهر أن التطرف لا يرتبط بالتحولات الدراماتيكية على الصعيد الدولي والمعرفي التي تهم حقلي العلاقات الدولية والعلوم السياسية. والتي انطلقت بشكل متسارع –ولا تزال- حيث صعد للواجهة خطاب الهوية. وبنفس الملامح تصاعد البعد الديني -المغيب في حقل العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا-. ولقد أظهرت هذه التحولات كيف ترتكب الجرائم باسم الهوية الدينية والاثنية والقومية (...) ومدى مساهمتها في تعزيز وارتباط التطرف بها.

تنامي الخطاب الديني/الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتعزز في مرحلة ما بعد 11 شتنبر. وهو الحادث الذي عزز من تزايد هذه التنظيمات الإرهابية-الجهادية. حيث أنها أضحت تعطي تصورا جديدا للهوية وللانتماء. تتجاوز تلك التي تقدمها الهياكل القديمة (الأسرة. القبيلة وغيرها). وساهمت العولمة في تعزيز مكانة هذه الفواعل الجديدة. وبالتوازي مع ذلك. إلى جانب دورها في تقليص مفهوم السيادة ودعم حقوق الأقليات. وأخيرا. غيرت من مفهوم الصراعات والحروب. إذ لم تعد الحروب دولاتية. لقد أضحت هذه الفواعل الدينية والفواعل المسلحة من غير الدول تخوض حروبا وصراعات ضد الدول.

أصبحت هذه التفرعات الهوياتية مدعومة بدور ديني وتفسير له. وأمام تعدد التيارات الدينية وتشعبها وعبورها للحدود؛ في إطار الحركات الجهادية المسلحة. مع توظيف البعد الديني في حروب بالوكالة كما ظهر بأفغانستان والشيشان والبوسنة (...). وساهمت السياسات وأخطاءها ومصالح مخططيها في توسيع حضورها وتعزيز قوتها. بما يعنيه ذلك من تنامي التطرف الديني. وشكلت أحداث 11 شتنبر نقطة محورية في توسيع هامش هذه الحركات بكل أنحاء العالم. وفي تفريخ هذه الحركات وتصاعد أعمالها وتوسع نطاقها. وبالمقابل. اعتبرت ساعة الحسم في بلورة إستراتيجية لمواجهتها والاصطفاف في الحرب العالمية ضدها. دون إنكار لحقيقة أنها استغلت لتبرير خطط وبرامج وسياسات باسم محاربة الإرهاب.

ارتبط مسار هذه الأحداث طويلا ولا يزال بربط التطرف بالدين الإسلامي؛ ومن خلاله بالتعصب والتطرف والإرهاب. وحجتها أن أقطار الإسلام تعاني من مشكلات التعايش السلمي. وتعد ساحة للتطرف ومنبع الإرهابيين. وقد استمدت روحها بالقلم والصوت والصورة من أطروحات وتقديرات مفكرين وكتاب ومحللين وبرامج إذاعية وتلفزية (...)ومن الواضح أن مثل هذه الخطابات إختزالية وإنكارية. إنها لا تستحضر التعايش بين المسلمين وغيرهم في فترات تاريخية ممتدة. بل وتنكر كل ذلك. وينبغي الانتباه إلى أن لمثل هذه الخطابات مرجعية فكرية وتاريخية مؤسسة لها. إلى جانب قاعدة سياسية أيضا كالمحافظين الجدد واليمين المتطرف.

ارتباطا بما سبق. يظهر أن خطاب الهوية الثقافية أضحى شغل الاستراتيجيين الغربيين. الأمريكيين بالخصوص. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .حيث سطرت خطوطه الأولى. بيد أن نهاية الحرب الباردة كانت حاسمة .فقد قدم في صيغ نظرية عند هانتغتون. فكويوما. برنارد لويس . فالأمر واضح بحسب هانتغتون؛ إنها مرحلة لصدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي[6]؛ ارتباطا بأزمة كونية هوياتية وعلى محورية إشكالات الهوية. ويساهم الخطاب الديني في توضيح هذه الفروق.

وحيث أن العولمة كهوية شاملة متخطية للحدود ومتجاوزة لكل السياقات المحلية. قد أضحت تهدد الكيانات الهوياتية المحلية؛ عجلت بظهور مقاومات هوياتية -إن صح الاعتبار-. يمكن تصنيف الحركات الدينية ضمنها. إذ تنظر هذه الحركات للواقع الجديد على أنه تهديد لكيانات المجتمع ولكيانها. وقد استثمرت هذه النقطة باحترافية من قبل قادة هذه الحركات. فمؤسس بوكوحرام ينظر إلى كل ما له علاقة بالغرب بعين الريبة. ويعتبره حراما. ووفق هذا التصور يدعو إلى الجهاد للعودة لسالف الأيام المجيدة. والتطلع لبناء خلافة إسلامية[7].

بالعودة للسياق الإفريقي وبالضبط غرب أفريقيا. فلقد شهدت منذ استقلال أغلب دولها فشلا لنخبتها المحلية في تجاوز حالة عدم الاستقرار التي خلفها المستعمر. والتي عززتها دولة الاستقلال. لا سيما إدماج باقي الإثنيات والحركات داخل النسيج الاجتماعي. وبناء دولة موحدة للجميع. وتجاوز إشكالات المناطق المهمشة (...). دون إغفال الدور السلبي للانقلابات العسكرية. ساهمت كل هذه العوامل السابقة في تحريك المطالب بالإنصاف. وللأسف تنتهي بالمطالبة بالانفصال. وتكون الريادة فيها للحركات الهوياتية. وهو الواقع الذي لم

الهوامش

2. هناك مدلولا عديدة لها، الأصولية، المتشددة، المتعصبة ... وتستخدم للإشارة لحركات تجاهر بأصوليتها وتشددها وتخصصه بربطها بالإسلام تمييزا لها عن باقي الحركات المتطرفة الدينية المسيحية أو اليهودية، ونحن نسجل تحفظنا على هذا المفهوم، وفق إعتبارات كثيرة لا مجال للتطرق إليها، و يركز الغرب على هذا المفهوم خدمة لمصالحه، وأغلب التقديرات تشير الى أن نشأة هذه الحركات تكون معتدلة لكن عوامل متعددة داخلية وخارجية حولتها الى التطرف.

3. محمد ياسر الخواجة، التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص2، على الرابط التالي:
http://mominoun.com/pdf1/2015-01/54c26d11ac214568135081.pdf

4. تصنف «جماعة الغيورين» على أنها أقدم هذه الحركات المتطرفة الدينية، وهي جماعة يهودية طالبت بجلاء الاستعمار الروماني، وتنادي بإقامة دولة يهودية، وبخصوص الدين الاسلامي، تصنف حركة الخوارج كأولى هذه الحركات المتطرفة الاسلامية.

5. المرجع السابق، ص 20

6. كتاب صادر لصامويل هانتغتون (2008-1927) بعنوان»صدام الحضارات واعادة تشكيل النظام الدولي» سنة 1996، وهو تطوير لمقالته المثيرة للجدل الصادرة بفورين افريز 1993،يتنبأ فيها بصراع للحضارات بعد نهاية الحرب الباردة،

7. أحمد مرتضي، جماعة بوكوحرام: نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا، قراءات افريقية،عدد12، ابريل-يونيو 2012،ص 20

تتجاوزه نيجيريا. وبالرغم من أنها أهم دولة بإفريقيا أو عملاق أفريقيا التائه[8]. وللمفارقة فهذا البلد المستقل عن بريطانيا سنة 1960. والمتبني لنظام فديرالي. سقط في سلسلة انقلابات عسكرية بالرغم من إمكاناته الطبيعية والبشرية. فبالرغم من هذه الإمكانات التي تتمتع بها طبيعته. يشهد البلد ميلاد حركات مطالبة بالانفصال ليس أقلها حركة البيافرا[9] بعد انفصال منطقة الجنوب الشرقي الغنية بالنفط وإعلان جمهورية بيافرا 1967-1970. والتي توجت بحرب أهلية انتهت بدحر الانفصاليين. أو على الأقل مطالب بتوزيع الموارد النفطية كحركة دلتا النيجر[10]. غير أن المسرح النيجيري شهد تصاعد جماعات جديدة -وكأن كل ماسبق لا يكفي- محركها الأساسي الدين؛ تتبنى خطابا دينيا متشددا. يركز إعلاميا على حركة بوكوحرام. ولكن الأمر لا ينفي وجود حركات مسيحية متطرفة؛ (المولود الجديد. الأحد الأفضل. جمعية ملكة الرب. حركة إخوان النجمة والصليب). وسنركز على حركة بوكوحرام. التي انتقلت من الدعوة إلى تبني الجهاد قبل أن تعلن ولاية غرب أفريقيا بشمال نيجيريا.

ثانيا : تطرف بوكوحرام من الدعوة إلى الجهاد

تنطلق الجماعات المتطرفة الدينية الإسلامية من ترسيخ أفكارها ومعتقداتها الدينية لدى منتسبيها وفق تفسيرات محددة وخاصة بها للدين. ومنطلقها العام اعتبار الإسلام غير متوافق مع الغرب. وفق تقسيم اختزالي بلاد الإسلام مقابل بلاد الكفر. ويتحدد وفق هذا المنطلق رؤية تدعو إلى الجهاد ضد بلاد الكفر. وعبره ضد الغرب. وتعتبر الجهاد الركن السادس المغيب في الإسلام.

اشتهرت «بوكوحرام» بهذا اللقب المقتبس من ترجمة حرفية لكلمة هاوسية تعني نظام التعليم الغربي الحرام[11]. وللمفارقة تعد هذه الكلمة مترجمة لعقيدتها الأساسية «تحريم التعليم الغربي» وعبره تحريم كل ما له علاقة بالغرب. وقد بدأت الحركة القتال باسم الهوية ضد الآخر القبَلي و المسيحي. وأخيرا ضد الغرب ككل. والدعوة للقتال ضد الحكومة المركزية النيجيرية. لتحقيق الهدف النهائي لها وهو إقامة دولة إسلامية بالمنطقة. وقد أعلن قائدها أبوبكر شيكاو[12] تأسيس ولاية غرب أفريقيا بعد مبايعته لداعش.

وقد استثمرت هذه الجماعة الأوضاع المتأزمة بالشمال .وقدمت نفسها بديلا للحكومة. لاسيما أمام تجاهل الحكومة المركزية للمطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية وتوزيع الثروات. وشيئا فشيئا تجاوزت طابعها السلمي. لتبني أفكار متشددة ولتلجأ إلى السلاح.

وللإشارة فالتطرف والتعصب والإرهاب من الظواهر التي اقتحمت جغرافيا غرب أفريقيا العصية على الاقتحام. من المؤكد أن هذه الظواهر كانت منتشرة في بعض المناطق الحدودية الشمالية لغرب أفريقيا؛ من خلال عمليات حركات السلفية بالجزائر ومصر في بداياتها الأولى. أو في الشرق الأوسط. لكن المنطقة كانت بعيدة عن كل هذا. قبل أن تضحى واقعا حقيقيا. بعد أن تغلغلت أفكار الإسلام السياسي. وتأسيس حركات متطرفة بالمنطقة.

يصعب الوقوف على الأسباب الحقيقية لظهور حركة بوكوحرام. غير أنها تتراوح بين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتعرض لها الجماعات المهمشة بشمال

البلاد. استمرارا للوضع الذي خلفه المستعمر بمحاولاته التفريق بين الشمال ذي الغالبية الإسلامية والجنوب المسيحي. ويتميز الشمال النيجيري بتفشي الفقر والتهميش. بالإضافة إلى ذلك. ساهمت تجاوزات الجنود من اغتصاب وقتل وحشي وانتهاكات جسيمة ضحيتها المسلمون بدعوى الانتماء لتلك الجماعة المتمردة. في تعزيز نفوذ الجماعة بالمنطقة.

وكما سبقت الإشارة. فقد تأسست حركات دعوية مناهضة لهذه الأوضاع. بدايتها كانت قبل تأسيس تنظيم بوكوحرام؛ ففي منتصف الثمانينات ظهرت حركة الإخوان المسلمين بنيجيريا بزعامة إبراهيم الزكزكي[13]. اعتمدت نهج إثارة العواطف عبر خطاب حماسي ضد الدولة النيجيرية باسم الدين. وقد انتسب إليها محمد يوسف[14] قبل أن يستقل عنها -بعد أن ظهرت التوجهات الشيعية لحركة الإخوان. وانشقاقها إلى ثلاثة تيارات-. فانتسب إلى جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة؛ والتي تأسست في سبعينيات القرن الماضي من طرف طلاب عادوا من الدراسة في السعودية .يتبنون الفكر السلفي والوهابي. قبل أن يستقل عنها ويؤسس جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد-بوكوحرام سنة 2002. وتقدم بعض المصادر النيجيرية رؤية مغايرة لما سبق ذكره. وترجع أصول حركته إلى جماعة مايتاتسين[15] بقيادة محمد مروة.

كانت بداية حركة بوكوحرام بالانعزال عن العالم؛ حيث انعزل عدة طلبة ومنتسبين لها في قرية كاناما. بولاية يوسي شمال شرقي نيجيريا. على الحدود مع النيجر. ووصفت بطالبان نيجيريا. إن خطوة الانعزال تلك تعيد للأذهان تجربة الإخوان[16] - إخوان من أطاع الله في إطار الهجر. ويرجح انه اطلع عليها خلال مقامه بالسعودية. لقد استطاع محمد يوسف مستفيدا من إلمامه بتعليم ديني لا بأس به. تشكيل النواة الأولى وتحديد البنية الفكرية لجماعته. بدأت بمحاضرات وأشرطة مسجلة وخطب منبرية في مساجد محددة ضمن نطاق انتشار جماعته. وتوجها بكتب تنظيرية لحركته .أبرزها «هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا». وبنيتها الفكرية منطلقها الحاكمية لله. وعززها بتحريم التعليم الغربي ورفض العمل مع الحكومة المركزية ومجابهتها بالسلاح لإعادة النظام الإسلامي. وساهمت فكرة الانعزال في ترسيخ هذه الأفكار وبناء النواة الأولى للجماعة.

بتشكيل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد. وتطوير محمد يوسف لأفكارها دعوة وجهادا. ظهرت ملامح تطرفهم وغلوهم بعد الاعتزال. وتوجت بالمواجهة الأولى مع الحكومة المركزية سنة 2003. وبأخرى أعنفها كان سنة 2009. وانتهت بإعدام ميداني لمحمد يوسف. ولعدد من أفراد الجماعة وقياديها بعد محاصرتهم في مقر الحركة.

وبشّرت الحكومة النيجيرية مواطنيها بدحر الحركة. لكن تسجيلا لناطق رسمي باسم الحركة أكد أنها باقية وستسير وفق توجهات مؤسسها. وأن مقتله لن يغير من قناعاتها. وسعيا لاستمراريتها أعلنت الجماعة التحاقها بتنظيم القاعدة سنة غشت 2009. كما ظهر نائب مؤسسها أبي بكر شيكو يونيو 2010 معلنا في شريط مسجل أن الحركة ستسمر في نهج سلفه. وتوعد بتصعيد وتوسيع نطاق عملياتها. وتتويجا لهذه التهديدات. قامت بأعنف عملية عبر تفجير مكتب الأمم المتحدة بأبوجا 26 غشت 2011. وشكلت هذه العملية بداية لتغيير في عمليات الحركة. بتبنيها لأسلوب

الهوامش

8. سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا التائه، دار المعارف، القاهرة، 1998

9. حركة انفصالية من عرقية «الايبو» أعلنت تأسيس جمهورية البيافرا 1967، بعد سيطرتها على الجنوب الشرقي النيجيري، وادت الى اندلاع حرب اهلية خلفت ملايين الضحايا والمشردين وانتهت بالغائها.

10. تصنف كأبرز الجركات المتمرد بدلتا النيجر الذي يشكل حوالي 8 بالمائة من مساحة نيجيريا ويتميز بثروات نفطية ومن الغاز الطبيعي، تأسست 2005 بزعامة هنري اوكاد، غير ان أصولها تعود الى التسعينيات؛ بعد مطالب مجموعات عرقية أبرزها الايبو بتوزيع عادل للثروات النفطية، وقامت بعد عمليات تخريبية للمنشئات النفطية واحتجاز للعاملين بها (...) فيما اسمته «حرب النفط»، وقد استجابت الحكومة لبعض مطالبها، واعتقلت قائدها أوكاد، وألقت بعض الجماعات أسلحتها.

11. Alain Vicky , Aux origines de la secte Boko Haram, https://www.monde-diplomatique.fr/2012/04/VICKY/47604

12. ابوبكر شيكاو، شكيكو، المسلم بيشكو، تتعدد أسمائه كما تعددت المرات التي أعلن فيه اغتياله، تجهل معلومات عن حياته وعن عمره، يشغل زعامة تنظيم بوكوحرام، درس علوم الشريعة الإسلامية، بكلية ولاية بورنو لدراسات الشريعة والقانون، حيث التحق بتنظيم بوكوحرام وعين نائبا لمؤسسه محمد يوسف، وتولى قيادته بعد اعدام مؤسسها، تصنفه أمريكا اكارهايبي عالمي، ورصدت مكافأة لمعلومات حوله قدرها 7 ملايين دولار، بايع تنظيم الدولة لاإسلامية-داعش مارس 2015 وأعلن تأسيس ولاية غرب افريقيا

13. رئيس الحركة الاسلامية، وزعيم الطائفة الشيعية بنيجيريا، ازداد 1953 بشمال البلد، تلقى تعليميا دينيا وتأثر بأفكار السيد قطب وبعدها بخميني مجاهرا بانتمائه للمذهب الشيعي 1995، تعرض للاعتقال مرات عدة، وقتل الجيش النيجيري ثلاثة من أبنائه في مظاهرة بمناسبة يوم القدس العالمي 2014، ويتهم بتشكيل مليشيا محلية تلقب بـ»حزب الله النيجيري»،ويوصف بأنه علم من أعلام ولاية الفقيه بغرب إفريقيا.

14.

15. جماعة أسسها محمد مروة؛ وهو باحث اسلامي هاجر من شمال الكاميرون الى مدينة كانو النيجيرية واستقر بها، وركز على تدريس العلوم الدينية، والذي انتقل من الوعظ إلى محاربة النظام بابوجا، ويلقب بمايتاسن ومعناها بلغة الهوسا «كثير اللعن» لأنه يلعن في خطبه الحياة المعاصرة وأدواتها، شنت جماعته تمردا واسعا بالمنطقة 1980 خلف الآلاف الضحايا وانتهى بمقتله وعدد من اتباعه.

16. لا يتعلق الأمر هنا بحركة الاخوان المسلمين المصرية، انما بقبائل بدوية هجرت حياة البادية لتعزيز تيمنا بالرسول، الى مستوطنات سميت الهجر في كافة مناطق سبه الجزيرة العربية منذ 1911، وقد شكلو العمود الفقري لجيش عبد العزيز ال سعود ابن تأسيسه السعودية الحديثة، قبل أن ينقلبوا ضده، فهزمهم في معركة السبلة 1929، للمزيد راجع: - فاسيليف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،ط1995،1-

عمليات السيارات الملغومة. وتأكّد هذا المعطى باستهداف رئيس الشرطة النيجيرية حافظ رنغم بتفجير انتحاري لسيارته أمام المركز الأعلى للشرطة بأبوجا. لتستمر الحركة في توسيع نطاق عملياتها باستهداف الكنائس والمساجد والمقرات الإدارية للحكومة ومراكز الشرطة النيجيرية (...)، قبل أن توسع نطاق عملياتها جغرافيا نحو دول الجوار.

وقد شكل اختطاف 279 فتاة من مدرسة واعتبارهن سبايا[17]، خطوة لشهرة الجماعة وتسليط الأضواء عليها. وعبر هذه العلمية أضحت الحركة مشهورة في كل أنحاء العالم. وهكذا يظهر أن عمليات التنظيم انتقلت من التفجيرات أو السيارات الملغومة إلى الهجمات الانتحارية وعمليات الكر والفر وأسلوب الاختطاف. وترجح معلومات استخباراتية استفادتها من خبرة تنظيم القاعدة. بعد إعلانها مبايعة التنظيم.

إن بوكوحرام تطورت من جماعة مغمورة إلى فاعل ديني جهادي وجماعة مسلحة تتجاوز حدودها وتتمرد على إقليم يتخطى الأقاليم الشمالية النيجيرية. فتخطت إطارها المحلي حيث كانت تتركز أغلب أنشطتها وعملياتها المسلحة باستهدافها للنيجير والتشاد والكاميرون. ومن هنا. أضحت إقليمية استدعت في نهاية المطاف تحالف إقليمي لمجابهتها وللقضاء عليها. وقد كانت قرارات مجلس الأمن واضحة المعالم في تجريمها والدعوة إلى مواجهتها.

ثالثا : المواجهة غير المكتملة

أظهرت المقاربة المستعملة من لدن الحكومة المركزية لمواجهة هذه الحركة أنها غير فعالة: فلقد فشلت الجهود العسكرية في دحرها؛ رغم تنامي العمليات العسكرية ضدها وتعاقبها مدة تزيد عن ست سنوات.وبالرغم من أن نيجيريا تعد من أبرز الدول المنضوية تحت لواء الحرب العالمية ضد الإرهاب. بمشاركتها في المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء. بعد توسيع «بان ساحل» الهادفة لتدريب القوات المحلية لمواجهة الإرهاب وتسليحها[18]. بالإضافة إلى تحرك دول المنطقة في تحالف إقليمي من بلدان حوضي تشاد لمواجهتها؛ بقيادة نيجيرية ومشاركة كلا من الكاميرون وتشاد وبنين.

يظهر أن كل هذه الإمكانات والتدارب الأجنبية لقواتها المسلحة. مرفوقة بمشاركة إقليمية. لم تفلح في القضاء على هذا التنظيم. مما قد يزكي الطرح القائل بالاستثمار السياسي للتنظيم. أو بدرجة أقل يثير أسئلة حول محدودية وفاعلية القوة العسكرية لنيجيريا مقارنة بإمكاناتها. ومن المؤكد أن التركيز الأحادي على الترتيبات الأمنية والعسكرية للتصدي للجماعة غير فعّال. وليست هذه دعوة لعدم مواصلة تسخير الإمكانات اللوجيستية.والإستخبارتية والعسكرية لمواجهتها بغرض القضاء عليها بعد سيطرتها على مناطق بشمالي شرق البلد. وإعلانها قيام دولة. وإنما التنبيه إلى ضرورة أن تواكب هذه الحملات الصلبة بقسوتها وجديتها وصلابتها. خطوات ناعمة تتغلغل إلى أسباب الظاهرة: أولا: عبر تصفية الأسس المحورية للظاهرة؛ ونقصد بها التهميش. الفقر. الظلم الاجتماعي. ضعف المشاركة السياسية (...). وثانيا: مقارعة الفكر المتطرف بالفكر السليم. ولن يتأتى ذلك إلا بمحاربة الأفكار المغلوطة التي تعتمدها هذه الجماعات حول الدين الإسلامي (مفهوم الجهاد. التكفير ...). وتصحيح المختل منها بالتركيز على توعية الشباب. وتعزيز ثقافة الإسلام المتسامح والمعتدل. كل هذا في سبيل قطع صلة الوصل بين الشباب والجماعات المتطرفة. والتي تستغل اللاوعي وحالة الفقر والظلم الاجتماعي وغيرها من الاختلالات المجتمعية. اذ تستغلها لتجنيد أتباع جدد. وتعزيز حاضنة اجتماعية عبر ذلك.

لقد أظهرت عدة مقاربات للجماعات المتطرفة في مناطق أخرى. أن هذه الحركات تستغل ضعف الثقافة الدينية

للشباب واندفاعهم وعنفوانهم. وتعتمد على عدة وسائل لتجنيدهم وأبرزها الإغراءات.وفي خطوة التفافية تركز على «إغراءات فكرية» ؛ حيث تقدم حقائق مطلقة عبر تفسيرات خاطئة لتعاليم الإسلام السمحة عبر مساجد ووسائل إعلام وكتابات خاصة بها (...). وتستغل منابر المساجد ودعاة لتبرير فكرة الجهاد وفق تفسيرات ضيقة للمفهوم . وأخيرا. تستعين بجاذبية أفكارها.

في الحقيقة إن علماء نيجيريا[19] تصدوا للحركة بالفكر والكلمة الصادقة. وأظهروا أخطاءها وزلاتها. وأعادوا إحياء روح التصوف. وجوهر التدين الأصلي لشعوب المنطقة. ويظهرون أن مواجهة التطرف تقتضي الحكمة والموعظة الحسنة. وقد تصدت لهم الجماعة بالتصفية. أو بالفكر: عبر اتهام أنصار الحركة للعلماء بالكسل ومناصرة الحكومة وعدم التحرك لنصرة الدين والتخلي عن الجهاد في سبيل الله.

إن هذه المواجهة ستبقى غير مكتملة. إذا استمرت هذه العمليات العسكرية وحدها. لذلك على الحكومة النيجيرية أن تبدأ بفتح حوار مع هذه الجماعة. بالتوازي مع إعادة الاستقرار بالمنطقة من خلال التنمية وزيادة الاستثمارات. وتوفير فرص الشغل (...) حتى لا يكون الشباب فريسة للتطرف وللتجنيد في هذه الجماعة أو ضمن غيرها[20]. كما تعد المواطنة حلا متميزا للمشاكل التي تتخبط فيها المنطقة ككل. عبر جعل الانتماء للوطن فوق كل الانتماءات.

خلاصة :

خلاصة القول. إن تطرف بوكوحرام لا علاقة له بالإثنيات أو الدين .إنما يرتبط بالاستثمار غير الشرعي في موارد المنطقة واستغلالها والرشاوى والفساد والتهميش الذي تعاني منه أقاليم معينة. في غياب حلول سياسية .

لم تكن نيجيريا استثناء فقد تطورت بهذا البلد حركات هوياتية تارة ودينية حاليا. أبرزها بوكوحرام. والتي تطورت من مجرد حركة ضد الحكومة لمجابهة الإقصاء. إلى حركة تقود صراعا قبليا بين الشمال والجنوب باسم الاثنية. ليختزل النزاع في النهاية في صراع ديني إسلامي/مسيحي قبل أن تعلن الحركة نقله من إطار محلي إلى جهوي – عالمي.

ومن المؤكد أن مواجهة تطرف هذه الجماعة يقتضي استثمار كل الوسائل وليس التركيز على البعد العسكري فقط .على أن يكون المدخل ثقافيا عبر معالجة الأسباب التي تقود الشباب إلى التطرف. فهل ستستطيع نيجيريا كسب هذا التحدي لتنظم إلى مصاف مجموعة دول البريكس. أم أنها ستبقى رهينة لقب عملاق إفريقيا التائه؟

الهوامش

17. Hope for the kidnapped girls in Nigeria dimming even as Boko Haram loses steam, http://theconversation.com/hope-for-the-kidnapped-girls-in-nigeria-dimming-even-as-boko-haram-loses-steam-40278

18. أميرة عبد الحليم، الغرب الافريقي، نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، مجلة السياسة الدولية، عدد188، ابريل 2012، ص145

19. أحمد مرتضي، جماعة بوكوحرام...، مرجع سابق،ص 24

20. أميرة عبد الحليم، الغرب الافريقي ...، مرجع سابق، ص 146

قصة قصيرة

ابتلاع

يوسف الردكي

كان الجو هادئا، وكانت نفسي توافق للنزول إلى البحر.... هو

ديدني، ملاذي، متنفسي الوحيد في مدينة أشبه بالمرأة الحامل، انسلخت من جلدي وأنا جزل نشوان نفسي فوارة وبدأت أداعب

الأمواج وأقبلها وتقبلني، وبالأحضان تعانقني، أحسست بشعور فائر بالغبطة، وباندفاق الضوء وهو يشعل جسدي المبتل، تغمرني حرارة العناق، فأعب الهواء الرطب واستمرئ لذاذة النشوة باللقاء، كان الهواء ساخنا، وللسخونة اشرئباب وتوقد في نفسي، كنت الضيف الوحيد في شاطئ مقفر، ومع ذلك كان البحر يمارس طقوسه لا يبالي بما يجري حوله، ذكرني بأحد صناع الفرجة في مدينتي، اعتاد أن يجلس وسط الساحة العمومية وهو يمسك آلة العود وبعد أن يوضب نفسه، يدير العابرون ظهورهم ويتصاممون، لكنه لا يعبأ بهم، فتراه وحيدا... يدندن للريح، وينثر الورود للعصافير، ثم يمضي...

فجأة، عنت أمام ناظري كتلة لحمية مهولة لم أدر كيف حدث لي، لم أصدق عيني حينما نزا جسم غريب نزاء قط على أنثاه، أغمي علي، واستفقت على مشهد معتم ولم أتبين حقيقة ما وقع لي.

حينئذ انتابني شعور فائر بالغثيان، أصرع فترجع صدى صراخي، حدجت في الفراغات من حولي، نظراتي يشوبها إعتام، أشعر بأنني غارق في بئر سحيق، لا قرار له، يدي تتحسس قسطا من نتوءات عاجية، وتتلمس صخورا بلورية والتقطت مسامعي أصوات أشباح، أصوات لها تشكلات ترتفع حينا، وتنخفض أحيانا، استسلمت للنوم، ولما استيقظت سطع ضوء شفيف، فتحت عيني وتثاءبت وتبددت شراشيف ليل بهيم، وسطعت أضواء قوس قزحية ، فأطلت بالقرب مني أصنافا من الأطعمة وألوانا من الفواكه وقنينات نبيذ، ودخان ولم يرقني حالي بل صرخت.....

الحوت يزمجر، يزأر، يريد أن يرهبني، أن يهز كياني، أن يغسل ذاكرتي أو يسكنني ، أو ربما يصب وحشيته في إنسانيتي.....

لمحت ضوءا يقترب، اتجه نحوي حتى كاد يلمسني، انحسر في زاوية مغلقة، بعد بضع ثوان، عن لي طيف لم أر مثله، قد عاجي رشيق، وجه قمري ساحر، صدر ثائر يشف عن تفاحتين

صغيرتين ، وخصر دقيق، وساقين منحوتتين، وقدمين بلوريتين براقتين تلمعان بياضا ثلجيا، مددت يدي لأحضنها، لكن لم أجد سوى الفراغ... ومططت شفتاي لألثمها، لكنني اصطدمت

بفك الحوت الأعلى، وسرت أتلقف خطاها، لكنها سرعان ما توارت وسط ألوية الدخان، كدت أجن، لكنني اكتشفت أنها مجرد لعبة من ألاعيبه.

ملت نفسي الأغلال، والظلام والفراغ والأطعمة والنبيذ واللعب السخيفة، وقررت أن أطالب بما يعيد لي إنسانيتي، حريتي.

الحوت يزمجر ويزأر، يرسل عاصفة دخان وزوبعة غبار، يزلزل أطرافه متوعدا.....

ساءلت نفسي، هل الخلاص ممكنٌ هل أقاوم كما قاوم بروميثيوس لروس، هل أصبح مثل أيو المعذبة ؟

طالبت بمحامي يرافع عني فرفض، لكنه طلب مني مقابل حريتي أن أشنف مسامعه كل ليلة بحكاية من حكايات السندباد البحري، أذعنت لطلبه، ولم أجد بدا من ترويض ذاكرتي واستنفار

شياطين الحكي، كل ليلة ألد حكاية وأنسى مولودي، وأنجب مولودا آخر حتى بلغت المائة فالألف، فالألفين، فالثلاثة، وكل ليلة أمني النفس بهذا الأمل في الحرية، استنفزت مخزوني، وتعبت من كثرة ما ألد، لكن الحوت استمرأ لذاذة الحكايات، وأغرق علي مما في

خزائنه من أصناف الأسماك، وحشا بطني بأنواع شتى من فواكه البحر، وزين عنقي بالماس والياقوت واللؤلؤ والمرجان، استشعر عشقي للجمال الأنثوي وافتناني بفحولتي، دون شك أنه علم ذلك حينما حول أمام ناظري الضوء إلى امرأة فاتنة ولاحظ جليا انبهاري وتوقدي واشرئباب عنقي، وتبعثري واكتشفت بعدها أن ما لمحته ليس سوى وسيلة لاستفزازي، فزوجني بعروسة البحر، وفتح عيني على رؤى وعوالم سحرية عجيبة.

تآلفنا، فصرت نديمه الأثير.

قصيدة

حبـي إليـك ...

عبد العظيم هريرة
شاعر ومسرحي ومربي – مدير فضاء ملتقى الأجيال للمدينة القديمة

حبي إليك إيمان في القلب واقـر
ومن يبغضك من العباد كافـر
أنا قبل أن ألقاك كنت جاهـلا
قدري وبك قدري اليوم ظافـر
فأنت الرحمة لولاك لهلكت روحي
كمدا وساء حالي السقيم الحائـر
ولكنك حضرت طرا من غير موعد
فتخطفتني من أنياب حضي الكاسر
وأنا اليوم بك في القرب نشـوان
وفي البعد وعند الأرق وساهـر
حبي إليك تواب وحصن منيـع
ومن لا يتوب على يديك وضيـع
أنا بك اليوم صرت ذا أمـل
وشرفي بحبك أضحى رفيـع
فأنت غذاء لروحي وفـؤادي
شكرته على منته ربي السميـع
عفوك اللهم من كل كبيرة وصغيرة

فأنا اليوم إليك وحبيبي مطيـع
فصن حبنا واحفظه من كل مصيبة
وأدم علينا الرحمة ما زهر الربيـع
الدار البيضاء في مايو 1990
كلمات.....
كلمات،
كالبريق تمر زمنا وتطير ...
تطير بعيدا ولا يبقى منها
إلا صدى أو أثر يسير
كلمات،
لي فيها اليوم
من الشوق أطيانا
ولي فيها بعضُ الحمائم والعنادل
في أذني يجري لحنها وديانا !...
تحمل بلوعة الفراق العصيبة
تنثر روحي الكليمة

وتجثم على أنفاسي
المتخنة بآلاف العبر الحكيمة
أتراني، أتطلع عبر كلماتي،
لأن أصنع منك قصيده
أتراني، أستطيع
أن أجعل من ذكراك معبدا
يؤمه الحزانى
والأرامل
والأيتام
أتراني أشرق،
شمسا جديدة فوق
ظل رمسك البارد
وفي يوم ما
تنهض من سباتك
لتزرع في قلبي بستانا
من العنب
والزيتون

كلمات،
لازلت أكتبتها حزنا وظلاما
وهي تكتبني نوراً وأملا
تجوب بي الفيافي
وتعبر الحدود والشطئان
من غير تأشيرة
ولا حتى جواز
كلمات، كلمات، كلمات،
سأطلق لكلماتي العنان
وأعتقها من أسر
وتكتم وحرمان
لن تحرس كلماتي
بعد اليوم
أو تكسر همتي
عاديات الزمان.
ذات مساء عصيب

قراءة في كتاب Géopolitique de la méditerranée لصاحبه إيف لاكوس

سعيدي عزيز و جلدة بوشعيب
طالبان في سلك الدكتوراه بالمركز المغربي للعلوم الاجتماعية كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء

علم الجيوبوليتيك :[1]

هو من أصل أوروبي. اخترع هذا المصطلح السويدي Kjell en في القرن 19 من خلال مؤلف له بعنوان «القوى العظمى في الحاضر» يقول «أن الجيوبوليتيك هو علم الدولة كبنية جغرافية. أو ككيان ضمن فضاء معين. أي الدولة كإقليم. مجال أو بشكل أدق الدولة كحكم». سيقترب الجيوبوليتيك من الجغرافية السياسية مع الجغرافي الألماني FriedrichRatzel .حيث يعتبر الأب المؤسس للجيوبوليتيك الألماني الذي حلل الدولة من خلال علاقتها مع الجغرافية. فضائها موقعها ويرى أن الدولة «كائن حي» في كتابه «الجغرافية السياسية» الذي ألفه سنة 1897. [2]

أسهمت المدرسة البريطانية في تطوير الجيوبولتيك. ومن أشهر الباحثين نجد الباحث البريطاني Mackinder في مقاله الشهير «المحور أو المكانة الجغرافية للتاريخ 1904. [3] ارتبط اسمه بنظرية قلب العالم والتي تؤكد أهمية الدول ذات المساحة الكبرى في السياسة الدولية. وسمى جميع قارات العالم القديم مجتمعة جزيرة العالم. وجميع المساحات الأخرى ما هي إلا توابع. والأرض المحورية لأوربا وآسيا بما فيها ألمانيا وروسيا هي قلب الأرض. وبناء عليه فالسيطرة على قلب الأرض هي مفتاح القوة في العالم.

أما في فرنسا فقد كان التنظير الأول لهذا العلم تنظيرا نقديا. ولكن سيلقى فيما بعد اهتماما كبيرا على يد الجغرافي الشهير «إيف لاكوست» . وإن كان قد سبقه في ذلك «جاك أنسل»؛ والذي يعد من بين الجيوبولتيكيين الأوائل في فرنسا. بحيث دافع عن المكتسبات الأيديولوجية للثورة الفرنسية. والمكتسبات الإقليمية الداخلية ضد التوسع الألماني. يرى جاك أنسل بأن على الجيوبوليتيك أن تحلل العلاقات القائمة بين الجماعات البشرية والإقليم الذي يعيشون فيه ويطورونه عسكريا. اقتصاديا وسياسيا... انطلاقا من الثوابت الجغرافية : الجبال .الأنهار. البحار والصحاري والجزر ولكن بدون أن تكون هذه الثوابت الغير متحركة عوامل طبيعية مطلقة. أي حسب جاك أنسل أن الحدود توضع ويتم ترتيبها عن طريق الإنسان أكثر مما تنظمها وترتبها الطبيعة. فالإرادة الإنسانية هي الأساس أكثر من طبيعة الأرض أو الهوية اللاتينية.[4]

إيف لاكوست :

جغرافي ومؤرخ. وهو مؤسس ومدير مجلة هيرودوت الشهيرة. وأستاذ في الجامعات الفرنسية. ولد في المغرب. حيث أمضي طفولته ثم ذهب إلى فرنسا لإكمال دراسته بعد ذلك سافر إلى الجزائر للتدريس 1955-1952.

اهتم بدراسة قضايا العالم الثالث. ظاهرة الحرب. مما جعله يؤسس الجيوبوليتيك الفرنسية بعد جاك أنسل حيث بعد تأسيسه لمجلة هيرودوت 1976. -التي تهتم بنشر الدراسات الجيوبوليتيكية-أضاف إليها في 1983 عنوانا لها «مجلة الجغرافية والجيوبوليتيك».

لم يتفق إيف لاكوست مع أطروحات النظرية العفوية التي تبنتها المدرسة الألمانية والبريطانية. كما لم يتفق مع الطرح النفعي البرغماتي الذي تبنته المدرسة الأمريكية. وهو ما جعله يعرف علم « الجيوبوليتيك» على أنه يهتم بوصف وتفسير تنازع وتنافس السلطات حول الأقاليم والإدارات الوطنية. بحيث يكون التنافس قائما على التمثيل للأفكار التي يقيمها الشعب لدولتهم في علاقتها مع الإقليم.

فالنزاع القائم اليوم حسب لاكوست لا يقتصر على كسب

المصالح فقط ولكن النزاعات تهم الأقاليم الرمزية. بمعنى تلك الأقاليم التي تمثل الوعي الجماعي الوطني. القيم العقلانية سواء أيديولوجية أو يمكن أن تغيب الجماهير وتجتمع حولها.

ألف «لاكوس» العديد من الكتب من أهما:

* قاموس الجيوسياسية
* قصة أسطورة الأرض
* الجغرافية تخدم أو لا في صنع الحرب
* المغرب-شعوب وحضارات
* ابن خلدون [5]

I. التعريف بالكتاب :

1- من حيث الشكل :

مؤلف صادر بالفرنسية سنة 2006 تحت عنوان Géopolitique de la méditerranée ويقع في 480 صفحة. قسم إلى 3 كتب أجزاء:[6]

* الأول : المتوسط العربي
* الثاني : المتوسط الشرقي
* الثالث : الشرق الأدنى

* أجزء الأول : يتكون من قسمين:

- أولا الواجهة الشمالية الغربية (اسبانيا - فرنسا وايطاليا)
- والثاني دول الواجهة الجنوبية الغربية (تونس-الجزائر والمغرب)

* والجزء الثاني يحتوي على :

- القسم الثالث دول الواجهة الشمالية الشرقية (حيت تركيا ودول البلقان)
- والقسم الرابع دول الواجهة الجنوبية الشرقية (كليبيا ومصر)

* والجزء الثالث (تطرق إلى البلدان العربية للشرق الأدنى كسوريا ، لبنان ، الأردن ، إسرائيل وفلسطين)
- والقسم الخامس دول الشرق المتوسط حيت العراق وإيران ودول الجوار كأفغانستان.

2- المنهج :

أ - زواج التاريخ والجيوبولتيك :

فحسب إيف لاكوست أن كل مجموعة. كل حزب أو حتى كل شعب في حالة صلح أو تنافس. يستند إلى تاريخه الخاص أو إلى رؤية أكثر موضوعية مختلفة عن المعسكر المنافس. كل طرف من أطراف الصراع يحاول فرض ويؤكد حقوقه في أرض أو اقليم مقدما تاريخه وهو تاريخ في الغالب مبتور أو غير موجود. أمام أعين مؤرخين أعلى انحيازا.أي فالمنطق التاريخي ومنهج التحليل الجيوبولتيكي هما في الواقع غير منفصلين. ففهم الصراعات الحالية لا يتأتى إلا بربطها بالصفات التي تجمعها مع تحليل النتائج الحالية للأحداث التي نتجت قبل أشهر أو سنوات أو قرون. ولا يمكن فهم الحالة الجيوبوليتكية من غير معرفة معلومات شاملة عن الصراعات والتنافس بين السلطات التي تعاقبت تاريخيا على الإقليم موضوع الدراسة.

إعلاميا تمت الإشارة إلى المتوسط بشكل معقد خصوصا التأثيرات الجيوسياسية للدول المطلة على البحر الابيض المتوسط لكن هناك دول أطلسية لها تأثير أقوى كبريطانيا. إذن لا يجب النظر إلى دول المتوسط فحسب. بل هناك قوى ودول لها أهمية كبرى على المستوى الجيوسياسي كسوريا.

الهوامش

1. الموسوعة العربية،ص 865،
2. FriedrichRatzel, géographie politique les concepts fondamentaux, paris, 1987
3. عبد الحكيم سليمان، الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبولتيك، دنيا الرأي،2012/12/18
3. Jacques Ancel, Géopolitique, éditions Delagrave, 1936
5.رحيم العراقي،الحوار المتمدن،العدد2186/9/2/2008
6. Yves Lacoste, Géopolitique de la Méditerranée, Arman Colin,2006

الأردن، العراق وإيران النووية؛ الذي خاطب رئيسها أحمدي نجاد بإزالة إسرائيل من على الخريطة وأيضا العربية السعودية في الخليج وأفغانستان البعيدة عن المتوسط بـ4000km (عن أوروبا على الخصوص). وبالتالي فمن الهام عند الحديث عن مجموعة جيوسياسية المتوسط إدماج الشرق الأوسط خصوصا احتياجات النفط الموجودة هناك.[7]

ب - الاشكاليات العامة للكتاب :

أين تتجلى أهم مشكلات أو صراعات النفوذ بين بلدان المتوسط؟ وهل حضارات المتوسط تشكل كتلة متجانسة؟ وهل يمكن اختزال الصراعات على السلطة في منطقة المتوسط في التنافس بين العالمين الإسلامي والمسيحي؟وبالتالي هل الدين يدخل في أسباب هذا الصراع؟

II. مضامين الكتاب :

المتوسط العربي

1- أولا المتوسط :

يقع البحر المتوسط من غرب آسيا وإلى الشمال من إفريقيا وإلى الجنوب من أوروبا، ويغطي مساحة تقدر بحوالي 2.6 مليون كلم^2. وبذلك يكون أكبر البحار في العالم يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، ويتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق الدردنيل وبالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس. ويعتبر هذا البحر من أهم الممرات لتجار العصور الغابرة التي سهلت التجارة وتبادل الثقافات بين الحضارات المختلفة، (العصرية، ألفينيقية، القرطاجية، الإفريقية، الرومان، الحضارات المغاربية)[8].

2- ثانيا اختلاف واجهات المتوسط :

من التقليدي كتابة اختلاف واجهات المتوسط؛ إذ المتوسط له وظيفة أساسية منذ قرون، تربط أطرافه علاقات، فأحيانا يكون في حالة تقارب وأحيان أخرى في حالة صراع(فهو بمثابة مسرح لتجسيد أيديولوجية كبرى.

أ - الاختلاف البشري بين الواجهة الجنوبية والشمالي: التناقض البشري أقوى من الطبيعي :

ففي الجنوب يوجد العرب والبربر في المغرب الكبير والمسلمون والمسيحيون.أما في الضفة الشمالية نجد اختلافات دينية بشرق أوروبا (الإسلام، المسيحيون، الارثودكس والكاثوليك، بالبلقان) هذا الاختلاف اتخذ شكل صراع قوي بين يوغسلافيا أما في أوروبا الغربية فهي متشابهة لتبنيها العلمانية في الضفة الشمالية حيث يصل تعدادهم إلى 280 مليون نسمة تشكل فرنسا قوة سكانية كبرى لكن قوتها تتحدد في الدولة.

أما في الجنوب 150 مليون، 70 مليون في مصر و 70 مليون في الدول المغاربية ومن الممكن أن تتعرض هذه الدول لانفجار ديموغرافي، وهذا سيخلف عدة مشاكل كما أن دول الشمال ستتعرض لانخفاض كبير. فالتناقض الحاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعل من المنطقة الجنوبية منطقة طرد للمهاجرين إلى الضفة الشمالية.[9]

ب - على المستوى البشري :

بشريا: يؤكد المؤلف بوجود فروق كبيرة بما يمكن تسميته الظواهر الإنسانية بين شمال وجنوب البحر المتوسط . فمن المغرب إلى مصر (الواجهة الجنوبية) الدين الإسلامي هو المسيطر باستثناء 10 مليون قبطي في مصر، واللغة العربية هي الغالبة باستثناء بعض الأقاليم في المغرب التي تتحدث البربرية في الواجهة الشمالية. هناك تنوع كبير في اللغات أدى لمشاكل جيوبولوتيكية كثيرة(على الأقل هناك 12 لغة معروفة) وهناك العديد من الظواهر الدينية في الشمال تظهر بشكل أكثر أو أقل بين دول الشمال: هناك ثقافة كاثوليكية في الغرب (البرتغال، اسبانيا، كرواتيا). أما في الشرق من شمال المتوسط هناك كاثوليكية وارثودكسية وإسلامية وقامت عنها صراعات جيوبولتيكية كثيرة. ومن حيث عدد السكان، هناك فروق أيضا كبيرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية. في الشمال من البرتغال إلى تركيا يعيش 280 مليون نسمة (70 مليون منهم في تركيا) ويحسب معه الشعب الفرنسي أيضا. وفي هذا الصدد يذكر إيف لاكوست هنا أن دور فرنسا المتوسطي ناتج عن قوة الدولة وليس فقط عن سكانها الذين يعيشون على ضفاف المتوسط. في جنوب المتوسط 150 مليون نسمة (منهم 80 مليون في مصر و70 مليون في الدول المغاربية).[10]

ج - التمييز بين دول متطورة وأخرى متخلفة :

ظهر في الإعلام بعد الحرب العالمية الثانية كأحد نتائج التنافس الجيوبولتيكي والإيديولوجي بين القوتين العظيمتين المنتصرتين في الحرب ضد النازية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إطلاق أفكار تتستر تحتها المفاهيم الجيوبولتيكية الأمريكية: وهي محاربة الجوع والفقر في أي مكان من العالم أو بمعنى آخر في الدول النامية.

حيث ذكر مصطلح Under development الدول المتخلفة بداية في واشنطن. فكان على الرؤساء الأمريكيين إقناع الشعب الأمريكي بنفقات الدولة المحتملة لمحاربة خطر الجوع في العالم. ونتذكر قصة مارشال لإعادة إعمار أوروبا التي أطلقت عام 1948. ومن هنا صدر 1951 ولأول مرة في العالم الكتاب الشهير «جيوبولتيكية الجوع» لمؤلفه الطبيب والجغرافي البرازيلي «جوزيه دي كاسترو».

هذه الحملة ضد الجوع في العالم كان لها وقع مختلف في فرنسا، وخاصة في أوساط اليسار بدأت تتحول المساعدات إلى شكل جديد للصراع العالمي، بلدان نامية / بلدان متطورة، وهناك يمكن استحضار كتابات سمير أمين عن التبادل اللامتكافيء بين دول مركز مهيمنة ودول محيط مهيمن عليها. ولكن هل يمكن تطليق مقولة شمال/جنوب المطبقة على العالم على ضفتي البحر المتوسط أيضا.

في حوض المتوسط الأشياء أكثر تعقيدا من النموذج الكلاسيكي شمال/جنوب. ففي الجزء الغربي من المتوسط في جنوب اسبانيا أو جنوب ايطاليا قبل 20 عاما كانت تعتبر هذه المناطق نامية أيضا نموذج شمال/ جنوب لا يتطلب على حوض المتوسط الشرقي، على سبيل المثال بين اليونان في شمال ومصر في جنوبه. فالامبراطورية العثمانية مارست هيمنتها عبر عدة قرون على الشمال كما على الجنوب في البلدان أيضا لكن هذه الهيمنة كانت مختلفة جدا عن التي فرضتها فرنسا في بلاد المغرب وفي الجزائر.

يرى لاكوست أنه في البلاد أو الواجهة الجنوبية للمتوسط، أن الشعور بوجود شمال/ جنوب أو دولة نامية وأخرى متطورة قوي لدى سكان هذه المنطقة بسبب القرب الكبير من الواجهة الشمالية والرحلات القادمة إلى هناك وأهمية ظاهرة الهجرة.[11]

د - النموذج الكوني شمال وجنوب المتوسط :

وهنا طرح أيضا لاكوست سؤال التخلف الذي لم يظل يناقش في الأوساط الثقافية خاصة في الجامعات، بل في الأوساط الجمعوية المسيحية والماركسية. فباستحضار الدوافع الجغرافية والتاريخية يمكن فهم أسباب تطور اليابان صناعيا وذلك بفعل التطور الاجتماعي بالنظر للدور التاريخي الرأسمالي للبورجوازية. ففي الدول المتخلفة التي أصبحت غنية أو قوية ليست بفعل البورجوازية الحقيقية التي لم تتطور (حالة العالم العربي، الهند، الصين...)

فالتناقض بين الشمال والجنوب يظهر بشكل قوي في المتوسط؛ إذ هنالك دول غنية ودول فقيرة بالنظر لدواع جغرافية، تاريخية وجيوسياسية جد معقدة.

يشير إف لاكوس إلى أن المغرب لا يختلف عن الجزائر جغرافيا، لكن يختلف معه جيوسياسيا. ويرجع ذلك إلى شكل الاستعمار وإلى الحركات الاستقلالية التي عرفها كل بلد على حدة وما تركته من مخلفات على مستوى الحدود[12]. وللإشارة فهذه المشاكل لا تقتصر على هاذين البلدين فقط بل تعرفها حتى الدول الأوروبية نفسها كإسبانيا والبرتغال؛ حيث يبرز المشكل المائي الخاص بالوديان.

إن التحالف السياسي والاقتصادي بين إنجلترا والبرتغال يعتبر قاعدة جيوبولتيكية امتدت منذ 1703 مع «lord Menthen» بعدما اجتيحت البرتغال من طرف نابليون واستمر هذا التحالف إلى غاية 1910م. ولقد عرفت البرتغال ستة أزمات حكومية استمرت إلى أن انتخب أنطوان سلازار 1928 الذي قام باستراتيجية مكنت من الرفع من الناتج الداخلي الخام فاق كل مستويات الدول الأوربية. وبالرغم من أن البرتغال ليست متوسطية فإن لها تأثير على المتوسط إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[13]

الهوامش

7. Yves Lacoste, op.cit., p36
8. Ibid, p p 17-21
9. Yves Lacoste, op.cit., pp 44-41
10. Ibid. pp 45-47
11. Yves Lacoste, op.cit., pp 32-48
12. ibid. pp 241-252
13. Yves Lacoste, op.cit., p260

المتوسط الشرقي

خلال الحرب الباردة تحالفت تركيا مع الكتلة الغربية، هذا في الوقت الذي كانت فيه علاقات الأنظمة العربية الرئيسية مع الكتلة الغربية تتسم بالعداء، وكانت التيارات الشعبية رافضة بسبب دعم الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وكان لهذا دور في النزاع واتهام تركيا بكونها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية، وتكرس ذلك في مشاركتها في تأسيس حلف بغداد سنة 1955 واعترافها بإسرائيل سنة 1949، مما أحدث شرخا إضافيا في العلاقات العربية التركية.

وابتداء من سنة 1980 عاد الاهتمام العربي التركي بالمجال المتوسطي، مرد ذلك هو التهديد الإيراني سنة1979، فضلا عن انسحاب مصر من السياسة الإقليمية بسبب صلحها مع إسرائيل، وفي تركيا وطد نظام الحكم العسكري العلاقات مع الشرق الأوسط؛ استمر ذلك في عهد «تورغوت أوزال» فنودي بأهمية العودة إلى التاريخ المشرك بغية تحسين العلاقات بين تركيا والبلدان العربية.[14]

لكن هذه المحاولات ظلت عقيمة حين بدأت علاقات تركيا مع البلدان العربية تتراجع في أواخر الثمانينات وبعدهما أطلقت تركيا برنامجها المسمى «مشروع جنوب شرقي الأناضول» مختصره«GAP» من أجل استغلال مياه دجلة والفرات لإرواء مساحات شاسعة من الأراضي. بدأت العلاقات تتردى مع جيران تركيا العرب. فإذا كان العراق منشغلا بحربه مع إيران فإن قضية الماء كانت ذات تأثير أشد في العلاقات التركية -السورية واعتبرت دمشق هذا المشروع التركي سيطرة تركية على مياهها وتحويله إلى قضية قومية عربية بوضعه على جدول أعمال الجامعة العربية في عقد التسعينات. بينما القضية الرئيسية من المنظور التركي هي دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني الذي كانت قيادته تقيم في دمشق الأم، الشيء الذي أسهم في إذكاء الأزمة بين البلدين . بلغت ذروتها في أكتوبر 1998، عندما هددت تركيا باستخدام القوة ضد سوريا إذا لم توقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وانتهى الصراع بعدما أجبرت سوريا زعيم العمال الكردستاني على الرحيل .

اعتبر لاكوست بأن ميراث تركيا العثماني وتفوق تركيبتها الإماراتية التي تجدرت عبر مجموعة من الدول ومن بينها روسيا التي تعاني من عدة مشاكل نتيجة سقوط الاتحاد السوفياتي بعدما حرمت من إطلالتها على البحر الأسود هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرف تركيا مشكل الأكراد الذين يسعون للاستقلال بفعل الظروف الصعبة للعيش في جبال المنطقة الشرقية لتركيا والتمييز الذي يعانون منه جراء وصفهم بأتراك الجبال وبمناطق سائرة في النمو، ونتيجة لارتفاع الديموغرافيا والأمية قرر TUNGAT OZAL الوزير الأول بضمان التطور الاقتصادي للمناطق التي تعرف الحاجة إلى التنمية فأطلق مشروع GAP Guney dogua Andalou Project [15] وهو مشروع مائي له مجريان ينطلق مصدرهما من أرمينيا نحو بلاد ما بين النهرين :

* Euphrate occidental : في الشمال
* Euphrate orientale : في الجنوب

سيقام على هذا المشروع 22 سدا 19 تفوق 27 مليار Kwh، ووصل حجم الاستثمارات إلى 32 مليار دولار ساهمت كل دولة على حدة فيه بجزء من المال»تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، ألمانيا والنمسا.[16]

طرح لاكوس تساؤلا قال فيه «هل مشروع GAP يشكل نقطة ضعف أم نقطة قوة في النظرة الجيوبوليتيكية؟ فهو من زاوية سبب هذا المشروع مجموعة من المشاكل الكردية على اعتبار أن تعدادهم بالشرق الأوسط لا يتعدى 25 مليون على طول حدود الدول السبعة المختلفة:

* 15 مليون بتركيا
* 5 مليون بالعراق
* 1 مليون بسوريا
* 1 مليون بأذربيجان
* 600000 في أرمينيا وجورجيا

لكن بالمقابل يشكل هذا المشروع نقطة قوة، إذ سيمكن من سقي 1.8 مليون هكتار ولعل هذا هو الذي دفع تركيا بعدم القبول بالحرب على الأكراد في العراق مخافة اندلاع النزاعات[17] حول الماء بين سوريا والعراق وتركيا. هذه الحروب المائية كما يسميها الجيوبوليتيك ما هي إلا طرف مكمل لمجموعة أسباب أخرى لذلك يدعوا إلى تسهيل الحلول بتركيا

مثلا : (Navires Cternes) فجاءت الدعوة لبناء قناة بحر المياه من جنوب تركيا لتمر عبر إسرائيل لتصل للرياض. ويقول لاكوس أن بإمكان سوريا الموافقة على المشروع لكون مناطقها الشرقية ستستفيد منه.[18]

«دخول الاتحاد الاوروبي الايجابيات والمخاطر السياسية»:

تحت هذا العنوان يشير إف لاكوست إلى أن تركيا وضعت سنة 1959 بشكل رسمي طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، في نفس السنة وضعت اليونان طلبها والتي ستنضم رسميا إليه سنة 2006. في حين لازال الملف التركي محل نقاش حول الايجابيات والسلبيات من الانضمام والدور الجيوسياسي الذي يمكن أن تلعبه في البحر الأبيض المتوسط وفي علاقاتها مع دول الشرق الأوسط[19]. فالانتماء التركي للاتحاد الأوروبي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يكتسي أهمية إستراتيجية تكمن أولا في الرصيد التاريخي مع الجيران العرب وثانيا يعتبر إقامة دولة علمانية في العالم الإسلامي ورقة رابحة لأوروبا أمام المد الإسلامي المتزايد.[20]

سيظل الصراع التركي اليوناني الأرميني قائما في الوقت الراهن بالنظر إلى دور المؤسسات الأرمينية النشيطة بفرنسا والتي تفرض نفسها على الساحة من أجل الاعتراف بالانتهاكات التي تعرض لها الأرمن سنة 1915 إذ وصل عدد الأرمينيين المتوفين إلى 80000 متوفى و 2.5 م مختفي.

لقد عرفت تركيا ما بين 1980-1975 مجموعة من الحركات الإرهابية العنيفة كالمشكل الكردي والحركات المافيوزية التي تشتغل في المخدرات هذا إلى جانب تصاعد المد الإسلامي الشيء الذي جعل علمانية الدولة التركية في عين الأوروبيين قيمة استراتيجية هامة ازدادت مع «أردوكان « الذي اشتهر سنة 1990 ليتمكن من الفوز بانتخابات 2002 وأصبح وزيرا أولا سنة 2003 .هذه المشاكل كلها دعمت الموقف التركي الرافض للتدخل الأمريكي في العراق وعدم قبولها لنزول قوات الولايات المتحدة الأمريكية بأراضيها مخافة اشتعال فتيلة الحرب بين الأكراد والأتراك أنفسهم.

- البلقان :

تقع البلقان بين البحر الأدرياتي والمتوسط الشرقي والبحر الأسود. فالبنيات الجيوبوليتيكية بهذه المنطقة معقدة خصوصا من الشمال الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ظلت البلقان تتأرجح بين القطب الشيوعي(الاشتراكي) والعالم المتحرر الليبرالي[21].

إن كلمة البلقان تستخدم في الوقت الحاضر خارج البلقان لوصف الحالات والوضعيات الجغرافية السياسية المعقدة كثيرا. انطلاقا من هذا الطرح دعا لاكوست إلى التفكير في الصراعات من أجل الاستقلال خلال الحرب العالمية وبعد نصف قرن من العلمانية والاشتراكية والصراعات الإثنية والدينية والتي تمثلت في الحرب الأهلية بيوغسلافيا. هذه النماذج حسب لاكوست تحيل على الصراع حول الأراضي بين عدد كبير من الشعوب في هذه القطعة من أوربا منذ أن تم نبذها في القرن 19 خلال توسع الإمبراطورية العثمانية وذلك راجع إلى أسباب عميقة كتعدد اللغات وصراعات الأديان ودور القوى الكبرى في تقسيم البلقان.[22]

- يوغزلافيا :

قامت هذه الجمهورية الاتحادية سنة 1945، تضم ستة جمهوريات (صربيا، الجبل الأسود(مونتجرو)، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك مقدونيا، مقاطعتي كوسوفو ذات الأغلبية الألبانية المسلمة وفو فودينا ذات الغالبية المجرية.)، تقع في جنوب شرق أوروبا، الشهيرة بتنوعها العرقي وتنافر طوائفها، وقابلية هذه العناصر للانفصال وتكوين دول ودويلات مستقلة، يضم كل منها غالبية عرقية معينة، بالإضافة إلى العرقيات اليوغسلافية السابقة توجد في منطقة البلقان أعراق وأقليات كثيرة منها الإغريق الايطاليون الأتراك البلغار، المجريون، الرومان وغيرهم، حتى أصبحت لفظة «بلقنة» في المجال السياسي تعني التنوع العرقي المائل للتنافر والتمزق والانفصال وقد استطاع الحزب الشيوعي اليوغسلافي بقيادة

الهوامش

14. Ofra Bengio and gencer özcan, Arab perceptions of turkey and the alignment with israel," middle. eastern studies v37 2000/ p2
15. Yves Lacoste, op.cit., p277
16. Ibid.287-288
17. Yves Lacoste, op.cit., p282-285
18. Ibid,289
19. ibid.
20. Ibid, p 290
21. Yves Lacoste,op.cit., p 295
22. ibid.,300

الجنرال «جوزيف بروزتيتو» بتوحيد يوغسلافيا في اتحاد فيدرالي يضم الأعراق المشار إليها. غير أن الطابع الديكتاتوري لحكم «تيتو» الذي كان رئيسا ليوغسلافيا مدى الحياة جعل الاتحاد اليوغسلافي يستمر على مضض فقط وأحيانا بالقوة بالرغم من تنافر وتناقض مكوناته.[23] لكن بعد وفاة تيتو في 4 ماي 1980 بدأت مشاعر الانفصال تسود في مكونات يوغسلافيا حيث سينهار حلف وارسو وسيزول الاتحاد السوفياتي سنة 1991 رغم مقاومة صربيا لتلك المشاعر رغبة منها في بقاء الدولة موحدة والتي تحض فيها بسيطرة عرقية وسياسية بنسبة واضحة.

الشرق الأدنى

يقصد به جميع الأراضي الواقعة في الشمال حتى الجنوب. يمتد على مسافة 800 كيلومتر. يقع بين تركيا في الشمال ومصر في الجنوب. يتكون من دول صغيرة وهي: سوريا. لبنان. الأردن. فلسطين... يعرف هذا المجال قضايا جيوسياسية صعبة من مثل مرور السفن والبضائع إلى المحيط الهادي عبر قناة السويس. وكذا مشكل النفط مع الخليج كالعراق وإيران والعربية السعودية وأفغانستان.[24]

بالسيطرة على الدولة العثمانية. انقسم الشرق الأدنى بين قوتين أساسيتين هما فرنسا وانجلترا. هذه الأخيرة يقول لاكوست انخرطت منذ مدة في الأعمال والمشاريع المبرمجة بهذه المنطقة كما تشير إلى ذلك التقارير السرية في القاهرة والتي دفعت سنة 1916 القبائل العربية في شمال السعودية والحجاز إلى الثورة ضد الأتراك الشيء الذي مكن شريف مكة من تكوين -بمساعدة واحد من أبنائه- مملكة عربية كبرى تحت الحماية البريطانية. بالمقابل لم يكن لفرنسا أي تأثير كما لبريطانيا بل عملت على إثارة النزاعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين.

ومن أبرز نتائج ذلك أن سيطرت انجلترا على أراضي شاسعة من حيفا إلى الكويت. وأن اكتشاف واستخراج البترول تم من طرف الأتراك والألمان وتم تطويره عن طريق المجموعة الدولية بالعراق لتحويل البترول CY إذ تمتلك فيها بريطانيا 47%وفرنسا 23.7% وأمريكا 23.7%.

إن تأسيس «إسرائيل» أدى إلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي العربي منذ 50 سنة. وهو صراع جيوسياسي في مناطق مقدسة تتقاسمها العديد من الإثنيات والأديان. ولقد عملت إسرائيل على خلق توتر بلبنان خلال الحرب الأهلية سنة 1975-1990 وهو ما يصطلح عليه في المجال الجيوسياسي بالدولة المضادة. إذ نسجل تمركز عدد كبير من خصوم إسرائيل ومن جهة أخرى نسجل السياسة المنظمة لسوريا اتجاه فلسطين بوصفها قوة متماسكة ومتحالفة على المستوى العالمي. في هذا الإطار يربط لاكوست الصراع العربي الإسرائيلي بالصهيونية ذلك المشروع السياسي «المبارك» مشيرا إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم المشاريع التي تخدمها هي وحلفائها بالرغم مما يعترض ذلك من صعوبات تتمثل في تزايد عمل القاعدة ومشروعها في إيران وأفغانستان. انطلاقا من هنا يمكن رصد علاقات الصراع بين الدول العربية والشرق الأدنى والمشاريع الجيواستراتيجية التي تسعى لتكوين أمة فلسطينية حقيقية بخلاف ما تسعى له إسرائيل والحكومات الغربية.[25]

كيف يمكن فهم حلقات استعمار إفريقيا الشمالية والروابط الخاصة بين فرنسا ومستعمراتها القديمة في البحر الأبيض المتوسط الجنوبي والغربي؟

ففي المتوسط الجنوبي الغربي(نموذج شمال إفريقيا). نسجل اختلاف أشكال الحكم بين وضعية المغرب بين بلاد المخزن ودولة تسيطر عليها من طرف الملك وبلاد السيبة والأراضي الخادعة بالإضافة إلى التفاوت المتواجد مع الجزائر التي لا تتواجد بها تركيبات دولية قبيل 1830 في حين أن تونس تلخص مجموعة من المتناقضات بين الانفتاح الثقافي (Intellectuel) والتشريعات السلطوية التي تتابعت منذ عهد بورقيبة إلى بن علي.

تثير الجغرافية السياسية للغات في اسبانيا وفرنسا اهتماما كبيرا ويتعلق الأمر ب Lacatalisme, l'occitanisme السؤال البسكي والكرسيكي. وهناك طابع مافيوزي يطرح كظاهرة جغرافية سياسية بامتياز بإيطاليا يتمحور حول الأرض والسلطة.

أما المتوسط الجنوبي الغربي وخاصة بين تشاد وليبيا فيشير إيف لاكوس إلى التنافس الاستعماري بين الايطاليين الذين

استعمروا سيرالانكا. وفرنسا الذين احتلوا الصحراء الشمالية والسفانا في الجنوب وانتهت هذه الصراعات المتكررة نظريا بفضل الحضور الفرنسي سنة 1987.

قراءة تركيبية لمضامين الكتاب:

لفهم الجغرافية السياسية للبحر الأبيض المتوسط بشكل جيد يجب عدم حصرها في إطارها المتوسطي بعيدا عن دول أخرى خارج المتوسط كالولايات المتحدة الأمريكية والتي تفرض قواها على المحيطات الأخرى: فمثلا في العراق يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الصراعات المتواجدة بشكل أو بآخر في البحر الأبيض المتوسط بين الدول الأوربية والدول الإسلامية. من هنا يقدم «اف لاكوست» في كتابه هذا تحليلا شاملا حول الجغرافية السياسية للمتوسط. حيث اعتبر أن هذا البحر يعتبر منذ القدم كرابط لمجموعة من العوالم ويعتبرها أيضا اليوم صلة وصل أساسية للعالم في الوقت الراهن. بالرغم أنه شكل في مرحلة ما قطيعة بين الشمال والجنوب يعزى ذلك للماضي الاستعماري الذي افرز تناقضات على المستوى المعيشي والصدمة الثقافية حتى لا نقول صدمة الحضارات والتي تعد من الأطروحات الأساسية التي دافع عنها «صامويل هنتنغتون» وهو يعارضها ويدافع عن فكرة مفادها «أن التركيبة الجغرافية السياسة للمجموعة المتوسطة تتلخص في الموروث الثقافي والتي تتعدد مصادره».

إن المشاكل الجغرافية السياسية للبحر الأبيض المتوسط تخص 25 دولة. هذه المشاكل متعددة وخطيرة. وهي ناتجة عن تنافسية السلط وكذلك الإرث السلطوي الذي تتسم به العديد من الدول. في هذا الصدد يمكن أن نشير إلى مجموعة من الأفكار التي جاء بها وزير الخارجية التركي» أحمد داوود أوغلو» (العمق الاستراتيجي) تطرق فيها للتوازن الداخلي العربي والمتأرجح بين أزمة القومية ومسألة الشرعية. يقول بأن منطقة الشرق الأوسط ظهر فيها عجز نتيجة عجز القوة الداخلية عن الارتكاز إلى توازن جديد. تلك القوة التي تبددت بعد انهيار الهيمنة العثمانية وامتدت خلال الحرب الباردة إلى أرضية من التوتر بين حلف الناتو وحلف وارسو وبين العرب وإسرائيل. في هذا الإطار يجب استحضار المسائل التالية:

* دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة
* دور الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو
* الاتفاقيات العربية الإسرائيلية:
  • اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد)
  • اتفاقية السلام بين المنظمة السرية الفلسطينية وإسرائيل (أوسلو)
  • اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل (وادي العربة)

إن الأمريكيين يرون مصلحتهم في التعامل السياسي مع المغرب العربي كوحدة إقليمية على الصعيد السياسي. لا مع بلدان متفرقة كما هو الحال في ظل الاتحاد المغاربي المشلول. ويكمن الفارق بين الشراكة الأمريكية والشراكة الأوروبية في أن الأولى تصر على التعامل مع المغرب العربي[26] «كوحدة الاقتصادية» على الرغم من العلاقة البينية داخل الاتحاد المغاربي متدنية جدا. هذا الإصرار يعكس موقفا سياسيا خلاصته أن واشنطن تسعى إلى: إعادة إحياء الاتحاد المغاربي. بينما يصر الاتحاد الأوروبي على الشراكة مع المغرب العربي ضمن صيغة أحادية. نستشف ذلك من خلال التحضيرات التي واكبت التحضير للمخطط (1993-1997) والتي ناقشت المسائل التالية: الصعوبات الاقتصادية. عدم الاستقرار السياسي. نمو وتطور الحركات الإسلامية والديمغرافية. التوازنات الجغرافية. وارتكزت أهم المقترحات الملموسة حول أربعة أقطاب ويتعلق الأمر ب:المغرب. الشرق الأوسط. الخليج. الحدود الجديدة الجيوبوليتيكية التي تبدأ من تركيا إلى إيران وآسيا الوسطى السوفياتية.

ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وخلل نهاية الثمانينات تحددت الأهداف السياسية الأمريكية بالشرق الأوسط والتي اعتبرتها ثابتة خلال 40 سنة: ذلك أنها سطرت أربعة أهداف أساسية بالشرق الأوسط وهي على الشكل الآتي:

* حفظ الأمن لدخول الاحتياطيات البترولية للمنطقة
* الحد من التأثير السوفيتي في هذه المنطقة
* حماية أمن إسرائيل وتدعيم تفوقها العسكري الكيفي ضد أي تحالف محتمل من الأعداء

الهوامش

23. ibid. p 329
24. Ibid. p 369
25. Ibid.p 675
26. L'Europe, la France et la méditerranée vers de nouveaux partenariats atelier « méditerranée/ moyen orient présidé par Yves Lacoste juin 1993.

* ضمان خدمة الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وإضعاف الأنظمة الأصولية المعارضة لها «إيران».[27]

أشار الفرنسي «إيف لاكوست» الباحث الأكاديمي بجامعة السوربون إلي أن بلاده عملت علي التصدي لطموح بلاد المغرب العربي الساعي لتشكيل كتلة سيّاسية موّحدة، مؤكداً أن فرنسا تفرغت في مطلع الستينيات وبعد استقلال المغرب والجزائر مباشرة إلى تجاوز ترسيم حدود واضحة المعالم بين الدولتين مما زرع بذور النزاع بين الجانبين. وأكد الباحث الفرنسي في تصريحات أبرزتها صحيفة «الخبر» الجزائرية أن الحكومة الفرنسية عمدت إلي التغاضي عن رسم حدود بين الجارين مما أثار صراعات إقليمية ثنائية، تزداد حدتها سنويا خاصة في منطقة تندوف الحدودية.وبذلك فهي نجحت بهذه الطريقة في إفشال وإجهاض أي وسيلة إلى تأسيس وحدة مغاربية وتركتها حبيسة الورق التي كتبت عليه قبيل 20 عاما دون أن تقدم واقعا ملموسا على أرض الواقع، وأشار لاكوست إلي أن الصراع الإقليمي في المغرب العربي والفشل في قيام اتحاد حقيقي، عوامل من شأنها المساهمة في شلّ مشروع الاتحاد المتوسطي الذي بزغت أولى بوادره سنة 1992 مع ميثاق برشلونة.

إن اتساع دائرة الصراع في منطقة الشرق الأوسط خصوصا في الأراضي الفلسطينية، تلعب دورا سلبيا في مسعى تشكيل الاتحاد المتوسطي والذي لم يخف بعض التحفظ إزاءه والإشارة إلى توسع كثير من الآراء خصوصا في دول الضفة الجنوبية، التي تعتقد بأن مشروعا مماثلا ليس أكثر من عتبة مشروع توسعي أوروبي.

أثار كتاب الجيوبوليتيك للبحر الأبيض المتوسط[28] جدلا كبيرا، خاصة وأنه يتطرق للرهانات الساخنة التي تتصارع حولها المنطقة؛ من مثل البترول، حروب المياه، نزاعات الشرق الأوسط، الدور التركي المستقبلي، مكانة الصين بين القوى العظمى خلال القرن 21، هذه الرهانات وخاصة على البترول تبقى ذات أهمية كبرى بفعل تعاظم حركة التصنيع مما يجعل هذه المنطقة التي تنتج البترول مسرحا لتوترات كبيرة وأرض نزاعات محتملة خاصة في منطقة الخليج التي تحتوي على أكبر احتياطي لمصادر الطاقة وبالأخص بمنطقة بحر قزوين بالنسبة للصين .ومن ثم فإن هذه المنطقة تعرف إقامة مشروعان كبيران لأنابيب الغاز والبترول: المشروع في شرق المنطقة «باب زنغاري»، بغية تصدير منتوجات الطاقة إلى الصين عبر الطريق البحري وهذا يتطلب المرور جنوب باكستان وبعد ذلك نحو عمان. هذه المنطقة يرى لاكوست أنها مسرح مواجهات محتملة بين الغربيين والصين.

إلى جانب البترول هناك الماء، بسبب الزيادة السكانية وتعاظم الصناعات والزراعات مما يجعل الطلب على الماء يفوق العرض. هناك إمكانية الحرب حول الماء من هنا يشير «لاكوست» مطامع إسرائيل في جنوب لبنان والنزاعات حول مياه نهر الفرات ليخلص إلى أن المشروع الكبير الخاص بإنشاء خط أنابيب لاستقدام المياه انطلاقا من السدود التركية على الفرات وصولا إلى الرياض في المملكة العربية السعودية والذي يلقى معارضة من طرف سوريا لما له من سلبيات على المستوى الجغرافي والجيو سياسي.

خلاصة:

تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه ينتقد الصورة النمطية التي ترد هذه الصراعات إلى التناقض بين ضفتي المتوسط، وتمتد النظرة الثنائية التبسيطية التي تضع دول شمال المتوسط في مواجهة دول جنوبه وهي نظرة يتبناها منظرو الصراع بين الحضارات وبين الديانات الكبرى، وبذلك فإن المؤلف يلفت إلى أن الحضارات ليست مثلا متجانسة، وبالتالي فلا يمكن اختزال الصراعات على السلطة في منطقة المتوسط في التنافس بين العالمين الإسلامي والمسيحي، بل إن الصراعات الصليبية نفسها في العصر الوسيط لم تكن بهذه البساطة، بل كانت تعود إلى أسباب عدة لا تمت إلى الدين بصلة، وعليه فالكتاب يحوي، بالرغم من ذلك، معطيات قليلة لكنها في نفس الوقت غنية تمكن من فهم الأرض وقراءتها من خلال منظور عمل الجغرافي المؤرخ.

الهوامش

27. L'Europe, la France et la méditerranée vers de nouveaux partenariats atelier « méditerranée/ moyen orient présidé par Yves Lacoste juin 1993.

28. رحيم العراقي، الحوز المتمدن، العدد 2186/2008/2/9

الانتقال الديمقراطي

كيف يتم الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي؟
هل يشتغل نمط الانتقال الديمقراطي، بمراحله المطلوبة، كيفما كان السياق؟

مود نافارو Maud Navarre
ترجمة ذ.عبد العزيز فيال

مفهوم «الانتقال الديمقراطي»؟

يعرف «الانتقال الديمقراطي» بأنه التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديموقراطي، وقد ظهر هذا المفهوم،في بداية الأمر، في سياق الحديث عن التجربةالاسبانية، للدلالة على الانتقال من نظام الجنرال فرانكو الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي، ثم تم تعميمه في بداية التسعينات إثر انفجار القطب السوفييتي.

وضمن هذا السياق، تم إرساء نموذج جديد في العلوم السياسية أطلق عليه اسم «علم الانتقال الديمقراطي»، حيث قام مجموعة من الباحثين بإجراء مقارنات بين الدول[1] بهدف تحديد مراحل الانتقال الديمقراطي، وذلك من أجل مساعدة كل الذين يلتزمون بترسيخ قيم الديمقراطية.

وفي كتاب تحليلي للأبحاث حول الديمقراطية في العالم[3]، تصنف الباحثة السياسيةالكسندرا كوجون(Alexandra Goujon) ثلاثة مراحل للانتقال الديمقراطي، بالرغم من أن البعض منها يصعب حصر نطاقها الزمني.

- **المرحلة الأولى:** أطلق عليها: «مرحلة الليبرالية»، حيث يقوم خلالها النظام السلطوي بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وتخفيف الرقابة الإعلامية، وتطوير المنافسة الانتخابية.

وهذه المرحلة، التي تكون مدتها متغيرة، لا تؤدي بالضرورة إلى إرساء نظام ديموقراطي.

- **المرحلة الثانية:** تنظيم انتخابات حرةتساهم فيها كل المجموعات المضطهدة، ويتعين أن تكون هذه الانتخابات عادلة وشفافة، أي أن يتمكن جميع الناخبين من التعبير عن إرادتهم دون الخضوع لأية ضغوطات، وأن يتمكن كل المرشحين من تنظيم حملاتهم وفق نفس الشروط.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الترسيخ، والتي تمكن من إرساء ديمقراطية تمثيلية ليبرالية على أساس التنظيم الدوري لانتخابات حرة ونزيهة، وجود قضاء مستقل ضامن للحريات الفردية ،وتطوير التعددية السياسية.

وتختلف التحليلات بخصوص هذه المرحلة الفاصلة، فمثلا صامويل هنتغتون[3](Samuel Huntington) يعتبر أن ترسيخ الديمقراطية رهين بمرور تناوبين على الأقل على السلطة بعد الانتخابات الحرة الأولى.

ويعتقد باحثون آخرون، أمثال خوان لينز(JuanLinz) وألفريد ستيبان[4](Alfred Stépan)، أنه من أجل إرساء ديمقراطية حقيقية يستلزم توافر خمسة شروط، تتمثل في:

* وجود دولة القانون
* التوفر على طبقة بيروقراطية من أجل تطبيق النظام الجديد
* اقتصاد مستقل عن الدولة
* مجتمع مدني منظم في جمعيات للدفاع عن المصالح في مواجهة السلطات العامة
* مجتمع سياسي (أحزاب، مؤسسات...) تحترم المعايير الديمقراطية.

موجات تاريخية متعددة ؟

يحدد صامويل هنتينغتون، في تحليل أصبح كلاسيكيا[1]، ثلاث موجات لترسيخ الديمقراطية:

- **الموجة الأولى:** انطلاقة الدول الغربية في القرن التاسع عشر(الولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال)، وفي أمريكا الجنوبية (الشيلي، الأورغواي)،ثم في اقيانيا(أستراليا ونيوزيلندا الجديدة).

- **الموجة الثانية:** مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الدول المنهزمة، خاصة ألمانيا، اليابان، إيطاليا، النمسا، وكذلك الهند وسيلان.

وقد شجع حق التصويت الذي تم اعتماده في بعض المستعمرات الإفريقية على بروز بعض أشكال الديمقراطية، بالرغم من محدوديتها.

- **الموجة الثالثة**: ابتداء من نهاية سنوات السبعينات، بعد انهيار الديكتاتوريات في جنوب أوروبا (البرتغال واليونان)، ثم مع الثمانينات في أمريكا اللاتينية (البيرو، الارجنتين، الأوروغواي والبرازيل)، وفي جنوب شرق آسيا (الفلبين، كوريا الجنوبية والتايوان)،انخرطت ما يناهز ثلاثين دولة في حكامة جد ديمقراطية.

ويحدد بعض علماء السياسة، مثل ميشيل ماكفول (Michael Mcfaul)، موجة رابعة للديمقراطية في سنوات التسعينات، بعد الحرب الباردة، في دول شرق أوربا، وامتدت هذه الموجة إلى إفريقيا شبه الصحراوية.

وتطرح تساؤلات بخصوص الحقبة الزمنية المفتوحة لسنوات 2000، بعد الثورات التي شهدتها دول أكرانيا، جورجيا، متبوعة في بداية سنوات 2010 بالانتفاضات الشعبية التي عرفتها الدول العربية.

ويرى بعض الملاحظين، أن الأمر يتعلق بموجة رابعة لترسيخ الديمقراطية، في حين يؤكد البعض الآخر، مثل منظمة بيت الحرية (freedom house) التراجع الحثيث لعدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم.

مفهوم متنازع حوله..

يبدو أن «علم الانتقال الديمقراطي»اليوم، الذي نشأ في حضن البنيوية، أصبح محل دحض بسبب النظرة الخطية، والغائية التي يتبناها، حيث يوحي بأن الديمقراطية تمر عبر مراحل ونهاية مشتركة بالنسبة لجميع الدول التي تلتزم بتطبيقها.

وتؤكد الكسندرا كوجون(Alexandra Goujon)، أن هذه النظرية لا تعكس تعقد الوضعيات،ف»الديمقراطية أسلوب متطور للحكم واستدامتها غير مضمونة»،وحتى البلدان التي نشأت فيها، تظل الديمقراطية غير مطلقة وغير نهائية، فالولايات المتحدة الأمريكية مارست رسميا التمييز العنصري إلى حدود أواسط الستينات من القرن الماضي، وسويسرا لم تمنح حق التصويت للنساء إلا في سنة 1971.

فبعض الأنظمة الراسخة في الديمقراطية قد تعود إلى أساليب حكم أكثر سلطوية، فمثلا،حسب تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية the Economist Intelligence Unit EIU[3]، فإن «مؤشر الديمقراطية»، الذي يتكون من عشرة (10) نقط موزعة على سبعين (70) مؤشرا،انخفض في أمريكا الشمالية في الفترة المتراوحة ما بين 2006 و2015،من 8.64 إلى 8.56، وفي أوروبا الغربية من8.60 إلى 8.42.

الواقع، أن هناك بعض الأسباب الظرفية التي أدت إلى ذلك،فاندلاع الأزمة الاقتصادية أرغمت بعض الدول على تطبيق قرارات لا شعبية (سياسة التقشف في أوروبا)،كما أن قضية الإرهاب في دول أخرى أجبرتها على نهج تدابير أمنية تكبل من الحريات الفردية (حالة الطوارئ في فرنسا).

وترى الباحثة، أن هناك عوامل أخرى ذات طبيعة بنيوية كفقدان الثقة في المؤسسات السياسية وفي ممثليهم، والتي ينجم عنها عادة عزوف عن المشاركة في الانتخابات.

ومن جهة أخرى، فحدود التماس بين الأنظمة الديمقراطية والسلطوية قد تكون أحيانا متقاربة، كما هو الحال في الأنظمة الهجينة (hybrides)، فعلى سبيل المثال، يصف ستيفان ليفيتسكي(Steven Levitski) ولوكان واي (Lucan Way) بعض الأنظمة ب «السلطوية التنافسية»، حيث تأخذ شكل نظام ديمقراطي (انتخابات منتظمة، ضمان للحريات الفردية ووجود قضاء لفرض احترامهما)،ولهذا، فإن أي اشتغال غير محكم ومنتظم يرجح كفة السلطة القائمة، ففي روسيا، مثلا، منذ استلام الرئيس بوتين مقاليد السلطة، انخرطت روسيا في «منعطف سلطوي»، وأصبحت المعارضة السياسية في وضع صعب على إثر اغتيال بوريس نيمتسوف(Boris Nemtsov)، أحد الوجوه الرئيسية للمعارضة في سنة 2015.

وحسب تقرير لوحدة الاستخبارات الاقتصادية the Economist Intelligence Unit (EIU)، فما بين سنوات 2006و2015، انتقل مؤشر الديمقراطية في روسيا من 5.20 إلى 3.31.

وفي فرنسا، ابتداء من سنوات الثمانينات، دعا بعض علماء السياسة، كميشيل دوبري (Michel Dobry) إلى التخلي عن «النموذج الانتقالي» للاهتمام أكثر ب «الترتيبات المحلية»، خاصة منها المرتبطة بالأزمات السياسية التي تتيح الانتقال من نظام إلى آخر.

وتنحو الباحثة إلينا سمينا (Elena Smina)، نفس المنحى، بانتقادها للتوجه المبالغ فيه في علم الانتقال الديمقراطي القائم على التركيز على النخب والمركزية الأوروبية، وكذا عدم قدرته على إنتاج فرضيات حقيقية بسبب التوظيف الفج للتاريخ في تأويل بعض الأحداث.

هل يمكن فرض الديمقراطية من الخارج ؟

بدون شك، يمكن للقوى الأجنبيةأن تشجع على إرساء الديمقراطية في أي بلد، وذلك من خلال تقديم المساعدة في تنظيم الانتخابات، ولكن، هل يمكن للدول الأجنبية أن تفرض إقامة نظم ديمقراطية؟

في الواقع، إن هذا التصور هو المعتمد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى وتعمل على توسيع الديمقراطية الليبرالية، كإحدى الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية منذ بداية القرن العشرين.

وبالرغم من ذلك، فإن القول بأن الديمقراطية يمكن أن يتم فرضها بالقوة تستند على فرضيتين:

أولا، إن جميع التحليلات تؤكد أنه، خارج الغرب، يمكن لجميع الدول التراجع عن العملية الديمقراطية، وهو الرأي الذي تبناه صامويل هينتغتون (Samuel Huntington)، الذي يرى بأن الديمقراطية لها جذور مسيحية وغربية، أما الثقافات الإسلامية والكونفوشستيةفقد تكون مرتبطة وحساسة تجاه التضامن والتآزر عوض احترام الحريات الفردية، وبالتالي، أقل اهتماما بمسألة الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى «صدام الحضارات»(1997).

وهذا النوع من التأويل الثقافي، اليوم، مرفوض كليا، فمثلا، الاقتصادي والفيلسوف أمارتيا سين(Amartiya Sen) في كتابه «ديمقراطية الغير»(2005)، يذكر بوجود نقاش عمومي حول هذه المسألة منذ مدة طويلة في آسيا، إفريقيا والعالم العربي، وجل الدول التي كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري الفرنسي والإنجليزي منذ القرن التاسع عشر،كما أن تفسير الانتقال الديمقراطي بالعوامل الخارجية والتدخلات الأجنبية، يخفي دور الفاعلين المحليين، خاصة النخب الوطنية التي توظف أحيانا كوسيط.

وحسب جويرمو أودينيل (Guillermo O'donnell) وفيليب شميتر (Phillipe Schmitter) فترسيخ الديمقراطية ينتج عن تفكيك للأنظمة السلطوية من خلال عقد تحالفات بين اتجاهات متشددة ومعتدلة لإسقاط النظام القائم والانفتاح على المعارضة السياسية، وهو ما ساهم في انهيار مجموعة من النظم الديكتاتورية إثر انتقال ديمقراطي عبر تحالفات ومساومات (اسبانيا، البرتغال وبولونيا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي).

اليوم، يدافع الباحثون بأشكال أخرى، من أجل فهم مسار الديمقراطية، وذلك بتخليهم عن فكرة النموذج الوحيد المفترض لترسيخ الديمقراطية.

فالأطروحة المسماة «الطريق المستقل»، تفسر إرساء الديمقراطية حسب اطراد واستمرارية الاختيارات السياسية، وهذا التفسير، الذي تم استسقاؤه من مجال الاقتصاد، تطور في نهاية التسعينات، بعد الصعوبات التي اعترضت دول إفريقيا والجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية،ويتبناه اليوم مجموعة من علماء السياسة.

ما هو الدور الذي تلعبه الثورات ؟

في بريطانيا العظمى أو في فرنسا، ترسخت الديمقراطية في القرن التاسع عشر، على إثر الثورات التي عرفتها هذه البلدان،وبالتالي، فإن الارتباط بين الثورة والديمقراطية يبدو مشروعا لهذا السبب.

فالحركات الشعبية التي تطالب بمزيد من الديمقراطية يمكن في بعض الحالات أن تبقى مجرد مطالب،ففي سنة 1979، كمثال ،حولت الثورة الإيرانية البلد إلى تيوقراطية يقودها آية الله الخميني، مثال آخر، القمع الذي طال أغلبية الدول العربية التي عرفت موجة «الربيع العربي».

ففي ربيع 2011 خرجت تظاهرات شعبية ضد سلطوية الحاكمين العرب، بدأت في تونس، ثم في مصر، وكذا في دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر وليبيا) والشرق الأوسط (اليمن، سوريا، الكويت، عمان، السعودية...) وتنوعت مواقف وردود الحكومات، مساومة وإجراءات اجتماعية في المغرب والجزائر والسعودية وعمان، وحرب أهلية في ليبيا.

خمس سنوات بعد ذلك، اتضح أن تونس لوحدها انخرطت في انتقال ديمقراطي، تقول ألكسندرا كوجون (Alexandra Goujon)، حيث تم إرساء نظام شبه رئاسي ووضع دستور جديد وضمان أكثر للحريات الفردية.

وصفوة القول، فإن العلاقة السببية بين الثورة والديمقراطية ليست بالضرورة دائما منهجية وتلقائية.

هل يساهم النمو الاقتصادي في عملية الانتقال الديمقراطي ؟

إلى حدود نهاية السبعينات، كان نمو الثروة في أي بلد يعتبر عاملا مباشرا، إلى حد ما،في تفسير بروز الديمقراطية.

فالدول الغنية،غالبا ما تسعى إلى اتخاذ تدابير اجتماعية وتعليمية تمكن من إدماج الطبقات الاجتماعية الأقل استفادة، كما أن ظهور طبقة متوسطة متعلمة يمثل شرطا أساسيا لتنمية القيم الديمقراطية.

وعليه، فإن ركود معدلات التنميةالاقتصادية لبعض الدول يفسر في وقتنا الحاضر، توقف عملية الدمقرطة.فأفريقيا شبه الصحراوية كمثال، تظل إحدى المناطق الأكثر فقرا والأقل ديمقراطية، فحسب تقرير ل «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» (EIU) the Economist Intelligence Unit،فإن مؤشر الديمقراطية في القارة السمراء لا يتجاوز 4.33نقط . وغالبا ما يسجل الملاحظون الدوليون مخالفات أثناء الانتخابات وسيادة مشاكل الرشوة، إذ أن 10 من بين 40 دولة في أفريقيا شبه الصحراوية محكومة بنفس الحكام منذ أكثر من عشرين سنة.

وتؤكد الكسندرا كوجون(Alexandra Goujon)، أنه إذا كان الارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية مهما، فإنه يصعب تقديم تفسير سببي لذلك، فمثلا في بعض دول آسيا، كالصين التي حققت معدلات نمو اقتصادي جد متقدم، لم تعرف،في المقابل، نموا على مستوى التطور الديمقراطي، كما أن الديمقراطية في الهند عرفت تطورا تصاعديا، بالرغم من الفوارق الاجتماعية الصارخة والفقر الذي يطال جزء مهم من الساكنة.

الكلمات المفتاح

• الديمقراطية المباشرة : حكم الشعب بنفسه، بدون وسيط، وهي شكل تم تجربه في المدن اليونانية القديمة، وكذا في كومونة باريس سنة1871.

• الديمقراطية الغير مباشرة : ممارسة سلطة الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة ممثلين ينتخبون من طرف الشعب لإدارة الشؤون العامة، وهو النموذج المعمول به حاليا في أغلبية الديمقراطيات في العالم.

• الديمقراطية التشاركية : نموذج هجين يتوسط الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية،ويعتمد على انتخاب ممثلين للأمة مع إشراك المواطنين في صياغة مختلف القرارات السياسية.

• النظام السلطوي : يقوم على ثنائية «علاقة الحاكمين بالمحكومين»، ويرتكز على القوة بدل الاقناع، وتوظيف قيادات بناء على استقطابها، وليس بناء على «التنافسية الانتخابية».

وقد استبدل هذا المصطلح، بـ«النظام الشمولي» للدلالة على النظام الذي كان سائدا في الاتحاد السوفييتي سابقا، وألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الثانية.

مراجع معتمدة

1. Samuel Huntington, the third wave. Democratization in the lawtwentiethcentury(1991).
2. Michael McFaul et Kathryn stone Weiss, after the collapse of communism. Comparative lessons of transition(2004).
3. www.freedomhouse.org
4.

إصدار «الدار البيضاء والشاوية» ، «في الثقافة المغربية» و «شهادات نسائية»

«الدار البيضاء والشاوية»

عن منشورات مجلة أمل، صدرت الترجمة العربية الأولى في كتابين من كتاب **«الدار البيضاء والشاوية»** الذي أعدته البعثة العلمية الفرنسية في بدايات القرن الماضي، وقد أنجز الترجمة **نور الدين فردي**، الباحث في التاريخ المعاصر.

وقد نشر الكتاب سنة 1915، لكن عملية تأليفه جرت ما بين 1913و1914 بموجب قرار صادر عن الإقامة العامة، وهو عبارة عن تقارير كتبها ضباط الاحتلال وأعضاء من البعثة العلمية، فبعد جمع التقارير الأولية، بعثت إلى مصالح إدارة الإقامة قصد تصحيحها، ثم قدم مبعوثان من البعثة العلمية، هما «كرول» و «ميشو بيلير» لتجميع هذا العمل وإتمامه، والكتاب هو بداية لسلسلة من المؤلفات نشرتها البعثة العلمية للمغرب تحت عنوان (مدن المغرب وقبائله)، وكان بداية لهذا المشروع، وتلته بعد ذلك سلسلة حول طنجة ونواحيها ودكالة وازمور... وكونت سلسلة مدن المغرب وقبائله مع دراسات أخرى كالوثائق المغربية والوثائق البربرية... كتابات غطت مناطق أخرى من المغرب، وكان الهدف من هذه الدراسات إرشاد المعمرين وتعريفهم بتناقضات المجتمع المغربي، بهدف استغلاله وإحكام السيطرة عليه.

يعتبر هذا الكتاب من أهم الدراسات التي أنجزت حول منطقة الشاوية في الفترة الاستعمارية، حيث أن الكتابات الأخرى تطرقت لبعض الجوانب خصوصا الاحتلال العسكري للشاوية، أما كتاب «الدار البيضاء والشاوية»، فهو كتاب شامل يغطي جميع قبائل الشاوية ومدنها ويتطرق للجوانب السياسية والتاريخية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ويضم الكتاب جزأين، يتضمن الجزء الأول أربعة فصول وتقديم وملاحق.

الشاعر والكاتب إدريس علوش يكتب «في الثقافة المغربية»

صدر عن منشورات سليكي كتاب جديد بعنوان **«في الثقافة المغربية»** للشاعر والكاتب المغربي **ادريس علوش** وهو من الحجم المتوسط، ويضم 124 صفحة موسومة بلوحة الغلاف للفنان أحمد بن اسماعيل الكتاب يحتوي مجموعة من المقالات تعنى بمناحي مختلفة من الثقافة المغربية، كما يوحي بذلك عنوان...

الكتاب عبارة عن مقالات، وهو يستحضر بعض الأسماء والعلامات، مع دراية عميقة وذكية بأسرار وتفاصيل الموضوع الذي يقاربه، وفي أكثر من محطة وشرفة، ينبش الكاتب في الذاكرة الثقافية والسياسية لسنوات الجمر والرصاص، ويستعيد بعض

أصواتها وأصدائها الباسلة، وهي السنوات التي شهدت غليانا سياسيا وثقافيا في آن. يوم كانت الثقافة «عضوية»و»ملتزمة». تخوض في الغمار وتقتحم دوائر النار.

يقول الناقد نجيب العوفي: في هذه القطوف الثقافية نقرأ إدريس علوش. كما نقرأ من خلاله أسماء أدبية مغربية عديدة ووازنة. يستحضرها في سياق قراءاته ومقارباته للثقافة المغربية. فاحا أقواسا وفسحا لحديثها وملاحظاتها. بالأريحية الثقافية ذاتها التي تسكن الكتاب...

الباحث المغربي المصطفى اجماهري يستنفر «شهادات نسائية»

«الجديدة 1949-1969. شهادات نسائية» هو عنوان الكتاب السابع عشر للباحث المغربي المصطفى اجماهري الذي صدر مؤخرا باللغة الفرنسية في سلسلة «دفاتر الجديدة».

ويوضح الباحث في مستهل الكتاب بأن خلاصة هذه الإضمامة من الشهادات تكشف عن تجارب معيشة. وتعبر عن وجهات نظر شخصية في الماضي المشترك. كما تكشف عن كثير من التفاصيل غير المعروفة حول المدينة وأهلها في بداية الاستقلال. وعلى العموم تتجلى من النصوص فكرتان أساسيتان. هما : كون غالبية المستجوبات لهن نظرة إيجابية تجاه فرنسا. وكون الجديدة كانت تعتبر. في بداية الاستقلال. نموذجا للمدينة الكوسمبوليتية المنفتحة على الحداثة.

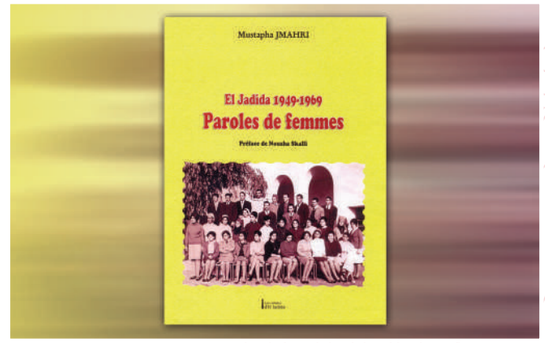

وقد توصل الباحث لهذه الخلاصات بعد تحليل شهادات من عينة قوامها 24 امرأة تمثل أطياف مهنية واجتماعية مختلفة لكنها تتوحد في انتمائها للمدينة. ونذكر من بين المستجوبات العالمة الأثرية نعمة الله الخطيب. والباحثة ليلى بنعلال. والسفيرة حليمة امبارك والصحفية ثريا السراج وغيرهن. بالإضافة إلى ثلاث نساجات أضافهن الباحث بنصيحة من الراحلة فاطمة المرنيسي لإغناء التمثيلية.

وقد حدد الباحث ثلاثة أهداف لعمله وهي: رسم صورة للوضعية الاجتماعية والسياسية للجديدة في المرحلة المدروسة. ثم التعرف على وجهة نظر المرأة في نوعية العلاقات الاجتماعية بين مكونات المدينة وقتها. وأخيرا الاستجابة لحاجة بحثية اعتبارا إلى أن الكتابات عن المرأة المغربية جد قليلة. وقد جاء في تقديم الوزيرة نزهة الصقلي (المزدادة بالجديدة) تنويها بالباحث وبعمله الجديد موضحة أن «هذا الكتاب يرمي إلى الاحتفاء بنساء مدينة الجديدة من خلال عرض شهادات عينة مختارة منهن تتعلق بالفترة المفصلية في تاريخ المغرب المعاصر ألا وهي مرحلة نهاية الحماية وبداية الاستقلال».

منشورات مدى

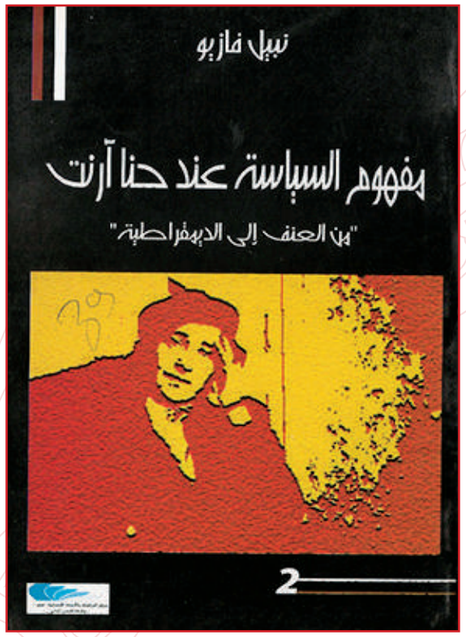

آخر أعداد مجلة رهانات

العدد 34

العدد 35

العدد 36

العدد 37

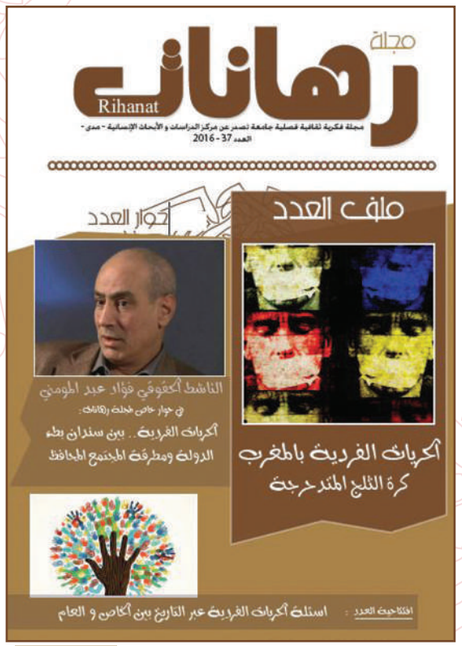

العدد 38
2016

في العدد المقبل من مجلة رهانات

العدد 39

العدد 38
2016